وزارة التعليم العالي

جامعة الجزائر
معهد العلوم الاقتصادية

الموضوع: القطاع الفلاحي المسير ذاتيا ومشاكله المالية

بحث لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية

فرع : التسير

اعداد الطالب : بويهي محمد

تحت اشراف : الاستاذ بن سعيد محمد الحسين

اعضاء لجنة المناقشة

السيد : ....

السيد : ....

السيد : ....

السنة الجامعية 1987

مقدمـــة

هنـــاك كثيـــر مـــن النماذج والسياســـات الخاصـــة بالتنميـــة الاقتصاديـة ، وان اختلفـــت هـــذه النمـــاذج والسياســـات ،فانمـــا يكمن اختلافها حـول أهميـــة القطـــاع القائـــد فـــي عمليـــة التنميـــة ،فمـــن بيـــن هـــذه النمـــاذج والسياســـات الـــتي ربطـــت التنميـــة الاقتصاديـــة بنموّ قطـــاع معـــين، " نظريـــة النمـو الغيـر متـــوازن " كاعطـــاء الأولويـــة فـــي عمليـــة التنميـــة لقطـــاع الصناعـــة الثقيلـــة ، أو لقطـــاع الفلاحـــة ،أوعـــن طريـــق احـــلال الصـــادرات ، وغيرهـــا مـــن النمـــاذج المقترحـــة علـــى الـــدول المتخلفـــة ، لعمليـــة التنميـــة الاقتصاديـــة .

كمـــا ان هنـــاك نمـــاذج ،وسياســـات ،ربطـــت التنميـــة الاقتصاديـة ، بتنميـــة مختلـــف القطاعـــات الاقتصاديـــة ،بصفـــة عامـــة فـــي آن واحـــد ، " نظريـــة النمـــوّ المتـــوازن " .

ولكـــل مـــن هـــذه النمـــاذج والسياســـات عيوبهـــا ،ومحاسنهـــا ، الا أنهـــا تبقـــى فـــي الأصـــل نمـــاذج نظريـــة ،لا يمكـــن للـــدول المتخلفـــة تطبيقهـــا ،وان طبقتهـــا كثيـــر مـــن الـــدول ،فانهـــا لـــن تتوصـــل الـــى النتائـــج المرجـــوّة منهـــا .

الا أن التنميـــة الاقتصاديـــة فـــي الـــدول الناميـــة ، تبقـــى فـــي نظـــري ترتكـــز علـــى تنميـــة القطـــاع الاقتصـــادي الـــذي يملكـــه البلـــد ولـــه امكانيـــة تنميتـــه ، ومـــن ثمـــة تنميـــة بقيـــة القطاعـــات المرتبطـــة بالقطـــاع الأول .

وعليـــه فالـــدول الـــتي تتوفـــر علـــى قطـــاع فلاحـــي ، عليهـــا بتنميته ، وذلـــك لمـــا يستطيـــع تقديمـــه الـــى مختلـــف القطاعـــات الاقتصاديـــة الأخـــرى .

والجزائـــر واحـــدة مـــن الـــدول الناميـــة ،الـــتي تتوفـــر علـــى قطـــاع فلاحـــي هـــام ، يعتـــبر مـــن أهـــم القطاعـــات الاقتصاديـــة ،الـــتي

يجب تنميتها ،وذلك لكثرة المشتغلين في القطاع الفلاحي من جهة ، ولما يمكن أن يقدمه القطاع الفلاحي الى بقية القطاعات الأخرى ، كالصناعة ، والتجارة ، وغيرها .

والقطاع الفلاحي في الجزائر ينقسم الى قطاعين رئيسيين :

1 ـ القطاع الاشتراكي .

2 ـ القطاع الخاص .

كما أن القطاع الاشتراكي ينقسم الى قطاعين :

أ ـ قطاع الثورة الزراعية .

ب ـ القطاع الفلاحي المسير ذاتيا ، والذي هو موضوع بحثنا ، بحيث يعتبر هذا القطاع ذا أهمية اقتصادية كبيرة ،كما أنه يعتبر أهم القطاعات الفلاحية ، وذلك لما يلي :

1 ـ يعود للقطاع الفلاحي حوالي $\frac{1}{3}$ الاراضي الفلاحية في الجزائر ،كما ان هذا القطاع ، يملك أخصب وأحسن الأراضي ، التي يقع معظمها في الشمال ، والممتدة على السهول الساحلية كسهلي متيجة ووهران ... وغيرهما .

2 ـ يشغل هذا القطاع قوّة هائلة من العمال ، بحيث يعمل به سنويا حوالي 100 ألف عامل دائم ، وما يقارب هذا العدد من العمال الموسميين .

3 ـ ما يعود لهذا القطاع من وسائل وآلات حديثة ،أي لما وصل اليه هذا القطاع في ميدان المكننة الفلاحية ،بحيث يعتبر أول القطاعات الفلاحية ،التي أدخلت عليه المكننة الفلاحية ، كما أنه يعتبر أول قطاع فلاحي ، من حيث نسبة استخدام مختلف الآلات ،والاسمدة ، وكذا الاطارات الفلاحية .

4 ـ ما يحظى به هذا القطاع من اهتمام ، سواء فيما

يخص التمويل ، أو تدعيمه من طرف الدولة .

5 - مساهمة هذا القطاع في الانتاج الفلاحي الوطني ، بحيث يساهم بنسب هامة في كثير من المنتوجات الفلاحية ، مثل الخضر الجافة ، والحمضيات ، والفواكه المختلفة ، وغيرها ...

كما ان اختيار دراسة هذا القطاع كان بسبب أهميته بالنسبة للقطاعات الفلاحية كما سبق أن رأينا من جهة وللأسباب التالية من جهة أخرى :

1 - انخفاض مردودية هذا القطاع ، في كثير من المنتوجات الفلاحية ، كالحبوب ، والخضر المختلفة ، خاصة منها بعض الانواع من الزراعات الصناعية ، كالتبغ ، الشمندر السكري ...

2 - تقلص المساحة الفلاحية لهذا القطاع ، خاصة منها الاراضي الخصبة والجيدة ، المترامية الأطراف في مختلف سواحل البلاد ، وذلك نتيجة لاستهلاك هذه الاراضي من طرف البناء ، سواء الخاص بالاسكان ، أو بسبب قيام كثير من الصناعات ، هذا من جهة ، وبسبب تلوث البيئة الناتجة عن قيام بعض الصناعات من جهة أخرى ، " مصنع الاسمنت مفتاح - معمل الورق بابا علي ... الخ ".

3 - انخفاض كثير من المساحات الخاصة بأشجار الكروم ، والحمضيات وكذا أشجار الزيتون ، والتين ، وغيرها ، وعدم تعويض هذه الحقول .

4 - انخفاض المساحات المسقية ، نتيجة لضياع كثير من المياه ، الخاصة بالسقي كالآبار ، وذلك لعدم صيانتها ، وكذا عدم التوسع في عمليات التنقيب عن المياه ، التي يمكن استعمالها للسقي ؛ هذا من جهة ، ونتيجة لمزاحمة الصناعة للزراعة ، فيما يخص استعمال الماء .

5 – ارتفاع نسبة الملوحة في كثير من المناطق ، نتيجة لاهمال وسائل صرف المياه من جهة ، ولعدم شق مجاري مائية جديدة ، واستصلاح مثل هذه المساحات ، التي أدت الى اتلاف مساحات كبيرة ، نتيجة لارتفاع نسبة الملوحة بها ، خاصة في المناطق الغربية من البلاد .

وعليه ففي هذا البحث ، هناك دراسة شاملة للقطاع الفلاحي المسير ذاتيا ، من حيث نشاته ، وأهم منتوجاته ، النباتية والحيوانية ، وكذا تمويل هذا القطاع ، والمشاكل المالية التي يعيشها ، وقد تمّ تقسيم هذا البحث الى بابين :

<u>الباب الاول</u> : أهمية القطاع الفلاحي المسير ذاتيا بالنسبة لمختلف القطاعات الفلاحية .

<u>الباب الثاني</u> : تمويل القطاع الفلاحي المسير ذاتيا ومشاكله المالية .

مقدمة الباب الاول

نتناول في هذا الباب أهمية التنمية الفلاحية ، ودورها في التنمية الاقتصادية بصفة عامة ، وفي الجزائر بصفة خاصة ، كما نتناول أهمية القطاع الفلاحي المسير ذاتيا ، بالنسبة لمختلف القطاعات الفلاحية ، من خلال دراسة قوة العمل ، والانتاج ، وذلك من خلال الفصول التالية :

- الفصل الاول : الزراعة والتنمية الاقتصادية .
- الفصل الثاني : القطاع الفلاحي في الجزائر .
- الفصل الثالث : القطاع الفلاحي المسير ذاتيا وقوة العمل به .
- الفصل الرابع : انتاج الحبوب والخضر في القطاع الفلاحي المسير ذاتيا .
- الفصل الخامس : انتاج الفواكه .
- الفصل السادس : الانتاج الحيواني .

../...

الفصل الاول : الزراعة والتنمية الاقتصادية

المبحث الأول :

- الاختيار القطاعي في التنمية

- دور الزراعة في التنمية الاقتصادية :

هناك الكثير من البحوث ،التي تكلمت عن التنمية الاقتصادية . وأوضحت كل السبل ، والعوامل ، التي تعمل على توسيع هذه التنمية . لكن هناك بعض الاختلافات، في أولوية هذه العوامل ، والسبل ، التي تقود عملية التنمية، فهناك فريق من علماء الاقتصاد ، يعطي الأولوية للصناعة . بينما فريق آخر يعطيها للزراعة ، ولكل من الفريقين حججه .

أولوية الصناعة

نعطي لمحة بسيطة عن الحجج التي يرتكز عليها من يقدمون الصناعة في التنمية عن الزراعة .

هناك بعض العلماء الذين يؤكدون ، على أن نسبة الزيادة في السكان هي أعلى من نسبة الزيادة في الانتاج ، وبذلك لا تستطيع الزراعة توفير الفائض ، الذي تنطلق منه الصناعة . وذلك بناء على " نظرية مالتوس" .

ويؤكدون على الدور القائد للصناعة في عملية التنمية ، الاقتصادية والاجتماعية ، وذلك لأن الصناعة تلعب دور المغذي لبقية القطاعات الاخرى ، فهي التي تعمل على زيادة الانتاج ، والانتاجية في القطاع الزراعي ، عن طريق ما توفره من آلات متنوعة ، وأسمدة كيماوية ، ومبيدات وغيرها .

كما أن الصناعة تعمل على تأمين السرعة والاتقان في قطاع الخدمات ، وذلك بما تحتنه لهذا القطاع من تقنيات ،في مختلف ميادينه ، أضف الى ذلك ، فان انتاجية العمل في الصناعة ، هي أكبر منها في الزراعة ،وعليه

فان نمو الصناعة ، يعني بالضرورة نمو الدخل القومي ، بمعدلات عالية . ونمو الدخل القومي يؤدي الى زيادة التراكم لصالح الاستثمارات الصناعية ، والنمو ،نظرا لعجز الزراعة عن امتصاص التراكم المحقق كله ، وزيادة الاستثمارات الصناعية ، تستلزم زيادة عدد العاملين في هذا القطاع، وعندها يتحوّل كثير من العمال الزراعيين الى عمال صناعيين ، الشيء الذي يؤدي الى القضاء على البطالة المقنعة تدريجيا ، والتي يتصف بها القطاع الزراعي . واذا كان للصناعة دور القائد في عملية التنمية الاقتصادية ،فان دورها في عملية التنمية الاجتماعية يبقى أساسي ، حيث أنه بتطور الصناعة ينتقل المجتمع من مجتمع زراعي تقليدي الى مجتمع صناعي متطور .

<u>أولوية الزراعة</u>

يرى كثير من العلماء اعطاء الأولوية للزراعة في عملية التنمية الاقتصادية ، وذلك لما يلي :

1 ـ <u>سدّ احتياجات السكان من الغذاء</u>

ان الانتاج الزراعي بنوعيه ، النباتي ،والحيواني ،يستهلك كغذاء للمجتمع ،أو يستعمل كمواد أولية للصناعة ،وعليه فاننا عن طريق الزراعة نضمن الغذاء الضروري للسكان ، الذي يحافظ على بقاء الانسان ، وتجديد طاقته .

2 ـ <u>الزراعة كمصدر للعملات الأجنبية</u> .

قد تكون الزراعة من السبل الرئيسية في جلب

العملات الاجنبية ، الى البلد المنتج للزراعة ،اذا ما حقق هذا البلد فائضا في الانتاج الزراعي ، وقام بعملية تصدير هذا الفائض ، الى الدول التي تحتاجه مقابل الحصول على العملات الأجنبية ، أو الآلات الاساسية للصناعة ،أما الدولة التي لاتحقق الاكتفاء الذاتي في المجال الزراعي ، فانها تضطر الى استيراد هذه المواد من الدول المنتجة ، وبالتالي ستفقد كثيرا من العملات ، في شراء المواد الغذائية، حيث كان من الواجب انفاق مثل هذه العملات ، في شراء الآلات التي تساعد القطاع الصناعي على النمو .

3 ــ الزراعة كمصدر للقوة العاملة

" ان الفائض الغذائي المتشكل من الزراعة ، هو الذي يحدد عدد العاملين الممكن تشغيلهم خارج نطاق الزراعة" (1) .

حيث نعلم أن القطاع الزراعي في الدول النامية ، يتصف بالبطالة المقنعة ،وذلك ناتج عن طبيعة العمل الموسمي في القطاع الزراعي ، وكذلك العادات ،والتقاليد ، في العمل الفلاحي ، حيث يعمل جميع أفراد العائلة في الزراعة .

أن تنمية القطاع الفلاحي ، سيوفر كثيرا من الايدي العاملة التي تتحول تلقائيا الى قطاعات أخرى هامة كقطاع الصناعة ، أو الخدمات .

4 ــ الزراعة كمصدر للمواد الأولية

كثيرا من الصناعات تعتمد على الزراعة . وذلك

---

(1) أنظر التنمية الاقتصادية : لعبد الحق بوارقجي ،ص 238 .
المطبعة الجديدة ــ دمشق ، 1976 ــ 1977 .

لأن المادة الأولية لهذه الصناعات ،هي من أصل زراعي • ومن أهم الصناعات التي تعتمد على الانتاج الزراعي هي : صناعة المعلبات ، صناعة النسيج ، صناعة الخشب والفلين ، الصناعات الغذائية ...الخ • من هنا نرى أن التنمية الزراعية المبكرة ، ستدفع بعجلة التصنيع الى الامام ، وذلك من خلال ما تقدمه من مواد أولية وأيدي العاملة •

5 — <u>الزراعة كحافز للتصنيع</u>

بالاضافة الى ما تقدم ،على أن الزراعة تقدم كثيرا من المواد الأولية الى الصناعة ، نجد أن زيادة الانتاج في الزراعة ،يؤدي الى زيادة الدخل لدى الفلاحين ، والذين يمثلون الغالبية العظمى ، في كثير من الدول النامية وبالتالي فان زيادة الدخل تؤدي الى زيادة الطلب على كثير من المواد الصناعية ، وعليه يبدأ سوق المنتوجات الصناعية يتسع تدريجيا ، وهذا الاتساع يؤدي الى تشجيع الصناعة ، نتيجة لوجود الطلب عليها • ومن هنا نلاحظ الدور المهم للتنمية الزراعية في المرحلة الأولى • ليس فقط كوسيلة لتوفير الغذاء ، وانما كحافز ومشجع لعملية التصنيع•

حيث يبين الاستاذ (نركسه) " أن مشكلة السوق الضيقة ، التي تعاني منها معظم الأقطار الآخذة في النمو ، هو عدم وجود تصريف كاف للبضائع المصنوعة ، في هذه الاقطار التي يكوّن فيها الفلاحون وعائلاتهم ثلثي او أربعة أخماس السكان ، وهم فقراء جدّا ، بالنسبة لشراء أي منتوج صناعي ،أو أي شيء بالنسبة لما يشترونه حاليا ، وهناك نقص فعلي في القدرة الشرائية كنتيجة لانخفاض الانتاجية الزراعية" (1)

---

(1) المصدر : الأسس النظرية للتنمية الزراعية الحديثة ،للاستاذ نظال كمال ،ص 78• بغداد — مطبعة الحوادث 1974•

6 ـ الزراعة تحتاج الى رأس مال أقل

ان عملية تمويل الزراعة هي أسهل من تمويل الصناعة ، لأنّ الزراعة لا تحتاج لرؤوس أموال كبيرة لعملية التنمية ، بل يمكن تنمية القطاع الفلاحي بأموال أقل من الأموال التي تستلزم لاستثمار القطاع الصناعي مثلا .

7 ـ الزراعة كمصدر لرأس المال

لقد كانت الزراعة على مرّ التاريخ ، مصدرا رئيسيا لرأس المال ، اللازم للتنمية الاقتصادية للقطاعات الأخرى .

" فلا عجب أن يعتقد الفيزوقراط أن الزراعة هي المصدر الرئيسي للثروة ، وبالرغم من خطأ هذا الاعتقاد ، الا أن الزراعة لا زالت هي المصدر الرئيسي لرأس المال اللازم للتنمية الاقتصادية للدول المتخلفة " (1) .

حيث أن تمويل التنمية يقتضي فرض ادخارات على قطاعات الانتاج المختلفة ، ويلعب القطاع الزراعي دورا أساسيا في هذا الصدد . و" تجربة اليابان خير دليل على ذلك ، حيث أن اليابان قد قامت بفرض ادخار اجباري مرتفع على قطاع الزراعة ، واستخدام هذا الادخار في عملية التنمية " (2) .

ان استعمال المدخرات الزراعية خارج الزراعة ، هو طريق آخر في توفير رأس المال ، ويتوقف مدى استثمار الزرّاع لأجزاء من دخولهم خارج نطاق الزراعة على عوامل منها :

---

(1) انظر الزراعة العربية للدكتور عثمان أحمد الخولي ، ص 130 .
(2) أنظر التنمية الزراعية للدكتور حازم البلاوي ، ص 28 .

- مدى التقدم التكنولوجي الذي أحرز عليه القطاع الفلاحي .
- وجود فرص للاستثمار في مجال غير مجال الزراعة .

المبحث الثاني :

عوامل التنمية الزراعية

نقصد بالتنمية الزراعية كافة السبل ، والوسائل المستخدمة في القطاع الزراعي ، والتي من شأنها زيادة الانتاج الزراعي . " حيث يميز الاستاذ (جيل) مرحلتين في عملية التنمية الزراعية ، وزيادة الانتاج الزراعي " .

- المرحلة الاولى : هي في الاساس تكنولوجية ، وذلك عن طرق استخدام وسائل جديدة في الانتاج الزراعي .
- المرحلة الثانية : تتمثل في تلك المؤسسات القائمة ، التي لها علاقة وثيقة بالزراعة واستغلالها ، حيث يمكن تطويرها وذلك عن طريق تقديم الخدمات اللازمة لها " (1) .

ويبدو أنه من الضروري اعطاء تفصيل أوسع عن طبيعة هذين العاملين :

أولا : العوامل التكنولوجية :

وتتمثل هذه العوامل في كثير من الوسائل التكنولوجية ومنها : الجرارات - الحاصدات - وغيرها من آلات الحرث ، حيث برهنت التجربة ، أن استخدام مثل هذه الآلات بطريق علمي وعقلاني ، قد أدى الى زيادة الانتاج ، وكذلك توفير الأيدي العاملة ، التي من الممكن استخدامها في مجالات أخرى .

الاسمدة :

ان استعمال الأسمدة الصناعية المختلفة ، يزيد من خصوبة الارض ، مما يؤدي الى زيادة الانتاج الزراعي ، وذلك

---

(1) أنظر الأسس النظرية في التنمية الزراعية لنظال كامل ، ص 82 .

لما تحتويه هذه الأسمدة من مواد كيماوية . تعوّض التربة من فقرها من مختلف المواد العضوية ،وتزيدها غنى منها ، وكذلك فان استعمال الأسمدة في الميدان الزراعي سيؤدي الى استغلال الأرض استغلالا كاملا ، بدلا من الطريقة التقليدية المستعملة ،في كثير من الأقطار المتخلفة . وهي زرع الأرض سنة أو سنتين على التوالي وتركها سنة أخرى للراحة ، حتى تعوّض ما استهلك من خصوبتها .

أو غالبا ما تستعمل بقايا وفضلات الحيوانات كأسمدة ، الا أن هاتين الطريقتين الأخيرتين لهما مساوئهما . والتي تتمثل فيما يلي :

- عدم امكانية استغلال الأرض المخصصة للزراعة كل سنة ، بحيث يعتبر استغلالها مهمّ جدّا ،بالنسبة للاقتصاد الوطني .

ان استعمال بقايا وفضلات الحيوانات له عدّة أضرار ، تتمثل في تنمية كثير من الفيروسات ،والأعشاب الضارة بالزراعة .

<u>الـرّي</u> :

نعلم أن الماء ضروري لكل كائن حي ،سواء كان هذا الكائن حيواني أو نباتي ، وعليه يجب التحكم والتصرف بطرق عقلانية ، في هذا الثروة الهائلة ، والتي بواسطتها نحي كثيرا من الكائنات .

ان أبسط دليل على أهمية الماء في الزراعة ، هو أن المناطق التي تكون فلاحية ، ومنتجة للزراعة ، هي تلك المناطق التي تسقط بها أمطار كثيرة ، أو بها أنهار أو سدود . أما المناطق التي تفتقر لمصادر المياه ،فاننا نجد الفلاحة بها قليلة ، أن لم تكن منعدمة .

وعليه فان تخزين المياه في السدود ،واستخراجه من باطن الارض ، واستعماله في الري لا يؤدي الى زيادة الانتاج فقط ،وانما يؤدي الى توسيع رقعة الارض الصالحة للزراعة ، وكذا زيادة الدورات الانتاجية الفلاحية • حيث أنه اذا كانت الارض تعتمد على مياه الامطار فقط ، فان الدورة الانتاجية تكون دورة واحدة خلال السنة •

ثانيا : المؤسسات ذات العلاقة بالزراعة :

من أهم هذه المؤسسات :

- مؤسسات القرض الزراعي

ان معظم فلاحي الدول المتخلفة فقراء ،وبالتالي فان رأس المال الزراعي عندهم ضعيف ، بحيث يكمن هذا الضعف في عدة أوجه منها :

- قلة وسائل الانتاج ،ومشاريع صرف المياه ، والسدود •

وعليه فان توفير رأس المال في القطاع الزراعي ،من شأنه أن يؤدي الى استغلال الارض استغلالا أفقيا ،وفي نفس الوقت استغلالا عموديا •

أما الاستغلال الافقي فيتمثل في زيادة استصلاح الاراضي غير صالحة للزراعة ،وذلك عن طريق الري ،وصرف المياه واستصلاح بعض المساحات ،مما يؤدي الى توسيع الرقعة الزراعية •

أما الاستغلال العمودي للارض ،فيتمثل في زيادة الانتاج لنفس المساحة ، أي عن طريق زيادة مردودية الهكتار الواحد ، وذلك عن طريق استخدام وسائل الانتاج الحديثة ،من آلات ، وجرارات ،وأسمدة مختلفة ،ومواد كيماوية ومبيدات ، وذلك

لمساعدة عملية نموّ مختلف الزراعات من جهة ، وكذلك زيادة محصولها من جهة أخرى .

موسسات التسويق:

تلعب هذه الموسسات دورا فعالا في عملية التنمية الزراعية ، وذلك عن طريق ما تقدمه للمنتجين الزراعيين ، من خدمات مختلفة ، تسهل عليهم عمليات تسويق منتجاتهم في أحسن الظروف ، وذلك عن طريق :

- تقديم مختلف مواد التعبئة ،كالاكياس ، والصناديق ، التي توضع فيها المنتجات في موسم جنيها .

- تقديم تسبيقات من الاموال للمنتجين الزراعيين ،وذلك من أجل توظيف " تشغيل " بعض العمال الموسميين ،لجني المحاصيل الزراعية ،وخاصة القابلة للتلف بسرعة .

- تسهيل عمليات نقل المنتوجات ، من أماكن الانتاج الى أماكن التسويق أو التخزين ، وذلك عن طريق تقديم الشاحنات اللازمة لنقل البضاعة الى الاسواق ، أو الى المخازن الخاصة بها .

- القيام بحملات اعلامية ودعايات ،وذلك للاشهار بالمنتوجات المختلفة ، وخاصة بالنسبة للمنتوجات القابلة للتلف بسرعة .

- هناك مخازن تابعة لهذه الموسسات تخزن بها كثير من المنتوجات ،حتى حلول آجال بيعها وتسويقها . وخاصة تلك المنتوجات غير القابلة للتلف مثل الحبوب والاعلاف الحيوانية .

الاسعار:

نعلم أن الاسعار من أهمّ الحوافز على رفع الانتاج .

في النظام الرأسمالي ،أي كلما ارتفعت الأسعار كلما حاول صاحب المنشأة العمل على زيادة انتاجه ؛

أما في النظام الاشتراكي فان الأسعار تكون موضوعة مسبقا عند اعداد الخطة السنوية أو الفصلية ،ونجد أن معظم الأسعار في صالح المستهلك أو تخدمه بالدرجة الأولى ،مع قيام الدولة بتشجيع الانتاج ،عن طريق تقديم المكافئات والحوافز المادية للمنتجين .

وعليه فان سياسة التسعير تخدم التنمية الزراعية،وتعتبر محرك هام ورئيسي لها ،حيث عن طريقها يعمل الفلاح على رفع الانتاج ،أو يصبح الفلاح تابع في عمليات انتاجه للنوع الذي سعره أعلى ،وأحيانا نجده يهمل الانتاج الضروري ويتجه نحو انتاج ثانوي ،أو يترك الفلاحة بالمرّة ،ويتجه الى الصناعة أو التجارة أو غيرهما ،وذلك نتيجة انخفاض أسعار المنتوجات الفلاحية ،وعدم تقديم الحوافز المادية له لمواصلة العملية الانتاجية .

البحوث الزراعية:

ان البحوث الزراعية قد اثبتت أهميتها في التنمية الزراعية. وذلك عن طريق ما تقدمه هذه البحوث ،من معلومات وارشادات ،سواء كانت متعلقة بالطرق الفلاحية الحديثة التي تعود دائما بالانتاج الكثير ،أو بالنسبة الى ابراز أهم السلالات الفلاحية ،والتي يودي استعمالها الى زيادة الانتاج ،سواء كان ذلك من ناحية الكمّ أو الكيف. وكذلك فان مثل هذه البحوث تقدم النصائح والارشادات ،في كيفية استعمال الأسمدة ،وكذلك الأدوية ،للقضاء على الأمراض النباتية ،وكل هذا يخدم دائما الزراعة بصفة عامة .

" للبحوث الزراعية أثرها في زيادة العوائد المتوقع الحصول عليها ،من الوحدة الداخلية في الانتاج ، ان الجهود ينبغي أن تتركز على البحوث المخصصة لزيادة الانتاجية للمحاصيل ذات الأهمية الاقتصادية . كما أن هناك ضرورة في افهام الفلاحين بالنواحي التي طورتها البحوث ،وخلق تعاون بينهم وبين مراكز البحوث ، وذلك عن طريق الاهتمام بالمشاكل التي يطرحونها ، وخلق تعاون بين الحقل ومركز البحث ..." (1)

تكوين اطارات الفلاحة :

ان المعاهد والمدارس الفلاحية ،تلعب دورا هاما في تكوين الاطارات الفلاحية المؤهلة من جهة ، والمتخصصة في مختلف ميادين الفلاحة من جهة أخرى ،لأن مثل هذه الاطارات الفلاحية تلعب دورا هاما في توعية وارشاد الفلاحين ، أي يقومون بتكوين الفلاحين بطريق غير مباشر ، وتوعيتهم ،في كيفية القيام بالعملية الانتاجية ،على أساس الطرق العلمية الحديثة ، التي أصبحت تستعمل في الانتاج الفلاحي ،والتي يجهلها كثير من الفلاحين في الدول المتخلفة على الخصوص.

المبحث الثالث :

تطوير العوامل المحيطة لتنمية الزراعة بالجزائر

لقد شهدت الزراعة الجزائرية تطورا ملحوظا ، واهتماما خاصا . وذلك نتيجة الاحتياجات المتزايدة على جميع المواد الزراعية ومشتقاتها ،لزيادة السكان من جهة ، والعمل على تطوير القطاع الفلاحي من جهة أخرى . لانه يمثل قطاع اقتصادي هام بالنسبة الى الجزائر . يعيش منه حوالي (5) ملايين نسمة .

ولهذا فقد خصصت استثمارات هامة لهذا القطاع وذلك في المجالات التالية :

---

(1) الأسس النظرية في التنمية الزراعية الحديثة ،للاستاذ نظال كامل رشيد ،ص87 .

1 – في مجال الريّ :

نعلم أن الزراعة في الجزائر تعتمد على الأمطار بالدرجة الأولى ،وأن مثل هذه الزراعة يكون انتاجها دائما متذبذبا ، حيث يرجع ذلك التذبذب في الانتاج الى كمية الأمطار التي تسقط خلال السنة • وخاصة منها أمطار الخريف والربيع ، لأن قلة الأمطار في هذين الفصلين له أثره السلبي على الانتاج الزراعي ،وبالذات على مردودية الهكتار الواحد ، وبالعكس فان هطول الأمطار في هذين الفصلين بكميات كافية ،له تأثيره الايجابي على الانتاج الفلاحي ،وبالتالي زيادة مردودية الهكتار الواحد ،ونتيجة لهذه الوضعية تبقى الزراعة في الجزائر متذبذبة ، من سنة الى أخرى ،متبعة في ذلك كمية الأمطار ، والزراعة بهذا الشكل تبقى زراعة تقليدية ،ذات دورة واحدة في الانتاج •

وللخروج من هذه الوضعية ، التي غالبا ما كانت نتيجتها سلبية ، على الوضع الاقتصادي للبلاد بصفة عامة ، وعلى الوضع الفلاحي بصفة خاصة ، فقد خصصت الدولة اعتمادات استثمارية لقطاع الريّ ، بلغت في مجلها 18,2 مليار دينار في خلال الفترة 67/78 • وقدر استهلاك الاعتمادات ب: 6,5 ملايير ،أي بمعدل استهلاك سنوي يبلغ حوالي 540 مليون دينار ، كما خصص مبلغ 38,3 مليار دينار للفترة 79/83 ، استهلك من هذا المبلغ 15,1 مليار دينار ،أي بمعدل استهلاك سنوي يبلغ 3,8 مليار دينار ، وهذا يمثل استهلاكا يفوق استهلاك الفترة الأولى •

ومن أهمّ الأعمال التي تمت في هذا المجال :

1 – احصاء الموارد

في اطار المخططين الرباعيين ،تم وضع برنامج لدراسة الموارد المائية والتربة ، عبر كافة أنحاء القطر ، حيث ارتفع

تكثيف الشبكة المائية المناخية من 77 الى 230 محطة للقياسات المائية ، كما أنجز ما يقرب من 400 دراسة مائية استصلاحية .

أما في الفترة 83/79 فتواصلت دراسات الجرد وشملت :

- احصاء النقاط المائية .
- دراسة الطبقات المائية على أساس برامج جديدة ، للتنقيب وأعمال الحفر الاستطلاعية .
- الدراسة الترابية المرتبطة بأعمال الاستصلاح .

2 - تعبئة الموارد :

انطلقت تعبئة الموارد المائية بواسطة تشييد السدود ، ففي خلال الفترة 78/67 أنجزت السدود التالية :

- سد : جرف التربة سنة 1969 .
- سد : فرقوق سنة 1970 .
- سد : سيدي محمد بن عودة سنة 1978 .

كما أدخلت بعض التصليحات والترميمات على سدّ القصب وسدّ زردزاس ، كما تم تشغيل ثلاثة سدود صغيرة ذات طاقة محدودة في القبائل الكبرى .

حيث تعبئ مجموع هذه السدود المنجزة حوالي 310 مليون لتر مكعب اضافية ، وهو ما يرفع حجم المياه المحفوظة حاليا الى 560 مليون لتر مكعب .

وهناك مجموعة من السدود التي شهدت تأخرا في الانجاز ، وهذه السدود هي :

- سد : دردر ، سد : مرجة سيدي عابد ، سد : حريزة ، سد : القنيطرة ، سد : بورومي ، سد : سيدي عبدلي ، سد : الوزيزت ، وقد وضع برنامج عمل للانتهاء من انجاز

هذه السدود في نهاية 1985 •

وفيما يخص الفترة 80/84 أي المخطط الخماسي ، فقد بدأت الاشغال بـ: 9 سدود •

وسترفع السدود الجاري بناءها حاليا طاقة التعبئة من المياه السطحية الى 1,4 مليار متر مكعب ، في آفاق 1990 اذا لم يسجل أي تأخير في انجاز هذه السدود •

كما عملت الدولة على ادخال كثير من الوسائل الميكانيكية في مجال الري ، والتي ساعدت الفلاح في كثير من أعماله ،مثل المضخات المائية الكهربائية ، للاستفادة من مياه الآبار والوديان • وكذلك ادخال آلات السقي بالرش ، واستعمال الانابيب الحديدية ،والمطاطية التي أصبحت تستعمل بدلا من الساقية ، التي تضيع بها كمية كبيرة من المياه •

ثانيا : في مجال استصلاح الاراضي

لقد خصصت مبالغ مالية كبيرة لاستصلاح مساحات من الاراضي ، وذلك عن طريق حفر ، وشق ، القنوات لتصريف المياه المالحة ،أو مياه المستنقعات ،كما عملت على استصلاح مساحات من الاراضي ، التي تتصف أو تتميز بالملوحة ، وكذلك تشجير مساحات هائلة ،سواء لحماية التربة ، من الانجراف أو لحماية الشمال من التصحر ، وقد بلغت المساحات المستصلحة في الفترة 77 / 80 حوالي 32•000 هكتار ، حيث كان الهدف المسطر 200•000 هكتار ، وهذه المساحات هي :
العبادلة 5000 هـ ، السخونة 2800 هـ ، بونا موسة 17000 هـ ، مغنية 5300 هـ ، الصومام 1800 هـ ، ومن بين هذه المساحات التي تم توسيعها ،

تم فعلا سقي 10٠000 هـ ، من 32٠000 هـ ،كما تم انشاء مساحات جديدة للسقي تشمل :
ولاية تيزي وزو 7٠700 هـ ، المسيلة 1٠600 هـ ، سعيدة 800هـ ، الاغواط وبسكرة 1180 هـ .

أما فيما يخص التطهير والتصريف ، فهناك أشغال قائمة في سهل " الهبرة " على الضفة اليمنى ستنتهي في نهاية 1984 .

وبالنسبة " لوادى أوفير " ، فان أعمال التطهير التي شرع فيها عام 1970 بشأن الأنبوب المجمع الرئيسي هي على وشك الانتهاء . في حين أن الأعمال الخاصة بالأنابيب الثانوية ،وسهل " ضايت زراقة " ،سجلت تأخيرات . أما في ميدان الدراسة ، فقد شملت 8600 هـ في متيجة ،و 6000 هـ في سهل غريب ،و 3850 هـ في وادي خروف ،و 6000 هـ في الصفصاف ،و 15000 هـ في سهل بوشقوف .

ثالثا : في مجال البحث والتكوين

لقد تم انشاء 12 معهد ومدرسة ،موزعة على أنحاء الوطن ،متخصصة في تنمية الزراعة وتربية المواشي ، وانشاء معهد وطني للبحث الزراعي ،للقيام بأعمال البحث الزراعي ، ولارشاد الوحدات الانتاجية ،وتسيير مشاريع التنمية ، كما تقوم هذه المعاهد بدراسة الأنواع المختلفة للحبوب ، والحيوانات، والفواكه ،وتعمل على استخراج أهمّ السلالات الفلاحية ، التي يكون انتاجها أوفر وأجود ،كما تقوم ببعض التجارب الفلاحية، حيث أن تجربة الزراعة المغطاة ،بالبلاستيك ، قد أعطت نتائج جد حسنة ،وأصبح الانتاج لكثير من الخضر الفصلية متوفرا تقريبا في أغلب الأحيان . كالطماطم ،والفاصوليا ،والخص..الخ .

ولهذا فقد عممت هذه التجربة عبر أنحاء الوطن ، وحتى في بعض المناطق الصحراوية .

وعلى سبيل المثال ،فقد تخرج 4123 مهندس من المعهد التكنولوجي الفلاحي بمستغانم متخصصين في مختلف المجالات الفلاحية كالانتاج النباتي ، الحيواني ، المكننة الفلاحية ، الاقتصاد الريفي ، التهيئة العمرانية .

كما تم أيضا تكوين حوالي 7630 فني أو تقني فلاحي ، من مختلف المعاهد التكنولوجية والمتوسطات الفلاحية ، موزعة على مختلف التخصصات السابقة ، بما فيها التسيير والمحاسبة .

بالاضافة الى المتخرجين من المعاهد العليا ،كمعهد الفلاحة والمعهد البيطري بالحراش . بحيث يعمل المتخرجين في مؤسسات فلاحية أو ذات طابع فلاحي ، أما معظم الفنيين ،فانهم يقومون بالعمل اما في المزارع المسيرة ذاتيا أو في مديريات الفلاحة، كمحاسبين ،أو فنيين مساعدين للفلاحين ، أو مسيرين ...

المبحث الرابع :

*دور الزراعة في النشاط الاقتصادي

تعد الزراعة أساس قيام كثير من الصناعات التحويلية ، وذلك لأن الزراعة هي المادة الأولية التي تقوم عليها هذه الصناعات، وتحويلها الى الناتج التام الذي يقوم الفرد باستهلاكه . وأن الحاجة المتزايدة لهذه المصنوعات ،أدى بالاهتمام بمثل هذه الصناعات. وذلك لتوفير كثير من العملات الصعبة ، التي كانت موجهة لاستيراد مثل هذه المواد ، وفي نفس الوقت التخلص من الهيمنة والتبعية الاقتصادية لكثير من الدول المتقدمة ،والتي تعمل على فرض نفسها نتيجة تصديرها لمثل هذه المواد الضرورية .

ان الاهتمام بالقطاع الفلاحي وتنميته ، يؤدي بطريق مباشر أو غير مباشر ، الى النهوض بالقطاع الصناعي ، مما يودي الى اعطاء الاقتصاد الوطني دفعا جديدا ، حيث يصبح قطاعي الفلاحة والصناعة يخدمان بعضهما البعض ، فالزراعة تقدم المواد الأولية للصناعة من جهة ، وتقوم بتشجيع وقيام مثل هذه الصناعات الهامة من جهة أخرى ، حيث أن أهمية الصناعات الفلاحية تتجلى فيما يلي :

- في المجال الاقتصادي

توفير كثير من السلع والبضائع التي يحتاجها الفرد ، وكذلك توفير مناصب عمل لكثير من الأفراد ، وبالتالي القضاء تدريجيا على البطالة الموجودة ، كما تعمل أيضا على توفير كثير من العملات الأجنبية ، الموجهة لاستيراد هذه المواد من الخارج ، وصرف هذه العملات في مجالات اقتصادية هامة أخرى .

- في المجال الاجتماعي

ان قيام الصناعات الفلاحية ، وخاصة بالقرب من الانتاج الفلاحي ، ان أمكن ذلك ، مع توفير مناصب العمل ، والسلع الضرورية ، لهم دور كبير في ارتفاع مستوى معيشة الفرد .

ان قيام الصناعات الزراعية ، له أثره الايجابي على القطاع الفلاحي ، وذلك لأن زيادة الطلب على المنتوج الفلاحي ، يشجع الفلاحين على زيادة الانتاج ، أما عن طريق زراعة أراضي كبيرة ، أو زيادة دورات الانتاج قدر المستطاع ، ونتيجة للعمل على زيادة الانتاج ، فان الفلاح يصبح مضطر لزيادة الدورات الانتاجية ، عن طريق بعض الزراعات " كالزراعة المغطاة " ، أوتوسيع

المساحات الفلاحية ،عن طريق استصلاح بعض الاراضي ،وبالتالي العمل المستمر ، مما يؤدي الى القضاء على البطالة المقنعة التي يتصف بها القطاع الفلاحي ، نعلم ان الفلاح يعمل موسميين فقط،ونتيجة لعمليات الاستصلاح ، وزيادة دورات الانتاج ،يصبح الفلاح يعمل مجمل أيام السنة .

أن الهدف من هذا هو التنمية الاقتصادية ،وبالتالي العمل على توفير كل الاحتياجات ، ورفع مستوى معيشة الأفراد ، وذلك عن طريق زيادة الدخل ،سواء كانت هذه الزيادة مباشرة أو غير مباشرة .

المبحث الخامس

الصناعات الزراعية في الجزائر :

هناك كثير من مختلف الصناعات الزراعية في الجزائر، ونقصد بالصناعات الزراعية ، تلك التي تستعمل المنتجات الفلاحية كمادة أولية في عمليتها الانتاجية . ونذكر في هذا المقام بعض هذه الصناعات :

الصناعة الغذائية

لقد أعطت الجزائر أهمية كبيرة للصناعة الغذائية لانها تعتبر من أهم الصناعات والتي عن طريقها ،نوفر الغذاء لجميع الافراد من جهة ، والتخلص من التبعية الغذائية من جهة أخرى ، لأنّ الميزان التجاري يعاني عجزا مستمرا من هذه المواد عدا بعض المنتوجات الغذائية .

وتقوم ثلاثة شركات وطنية بالاشراف على معظم هذه الصناعات الغذائية وهذه الشركات هي :

1 ـ الشركة الوطنية للمواد الغذائية

مباشرة بعد الحصول على الاستقلال الوطني، رأت الجزائر أنه من الضروري تأميم كثير من المصانع والمنشآت،ومن

بين هذه المصانع ، تأميم جميع المطاحن والمصانع الغذائية التي كانت تحت سيطرة المعمريين أو بعض الرأسماليين الجزائريين، وأنشئت الشركة الوطنية للمواد الغذائية ،لتسيير هذه الوحدات.

ان الطلب على المنتجات الغذائية قد زاد بكثير مما أدى بالشركة الى زيادة عدد المطاحن ، التي تحوّل القمح الى سميد أو الى مادة الفرينة ، وكذلك زيادة كثير من المصانع ، التي تعالج هذه المادة وتحويلها الى مختلف المواد الغذائية ، التي تقدم الى المستهلك أو المطلوبة منه.

وعليه فان عدد الوحدات ،التي كانت تسيرها الشركة الوطنية للمواد الغذائية ،حتى عام 1982 كانت تزيد عن 100 وحدة انتاجية ، تتمثل هذه الوحدات في مطاحن الحبوب ، ومصانع الخميرة ، والحلويات ، وكذا غذاء الأطفال ، والمخابز .

وفي نفس هذا التاريخ ، كانت الشركة الوطنية للمواد الغذائية تشغل حوالي 25000 عامل .

ولقد تطور انتاج السميد من 937000 طن في سنة 1978 ، الى 1100 000 طن في سنة 1982 ،وذلك بنسبة تطور 17,4٪ ، كما تطور انتاج مادة الفرينة ، من 546000 طن في 1978 ،الى 882000 طن في سنة 1982أي بزيادة 61,5٪ .

ونتيجة للمجهودات المبذولة في تطوير انتاج هذه الشركة، فقد توقف استراد مادة الفرينة ، وذلك لأنّ الانتاج الوطني من هذه المادة وابتداء من سنة 1982 أصبح يغطي كلّ الطلب الخاص بهذه المادة .

أما فيما يخص انتاج مادة السميد ، فانه أقلّ من الطلب

المصدر : الجزائر بالارقام ، 1983 ـ 1984 .

حيث يغطي الانتاج حوالي 65٪ من الحاجيات ،والباقي 35٪ يتم استراده من الخارج ،وذلك خلال 1982 . وستعمل الشركة بفضل الجهود المبذولة على تقليص نسبة الاستراد في السنوات القادمة ، اذا تحققت نتائج ايجابية في انتاج القمح ،بنوعيه الصلب واللين .

2 - الديوان الوطني للحليب ومشتقاته

يقوم الديوان الوطني للحليب ومشتقاته بالعمل على بسترة الحليب وتوزيعه ، كما يقوم باستخلاص كل مشتقات الحليب ز ومعالجة هذه المشتقات وجعلها صالحة للاستهلاك، كالزبدة وغيرها من الأجبان المختلفة .

كان عدد العمال بهذا الديوان في سنة 1982 ، حوالي 5000 عامل ،موزعين على عدة وحدات ، منتشرة عبر ولايات الوطن .

حيث توجد ثلاثة مراكز رئيسية للديوان ،الأولى في الجزائر ، والثاني في عنابة ،والثالث في وهران ، بلغ انتاج الديوان في سنة 1982 حوالي 7ر1 مليون لتر في اليوم . الا أن الطلب على الحليب يوميا يفوق الانتاج ، حيث قدر الطلب على الحليب يوميا في سنة 1982 بحوالي 2 مليون لتر . وفيما يخص انتاج الزبدة ، ومختلف الأجبان ، فانه قليل لا يفي بالطلب ، بل كثيرا ما تلجأ الدولة الى استراد كثير من احتياجات هذا الديوان ،سواء الحليب أو مشتقاته ، وذلك بسبب قلة أو ضعف قطيع أبقار الحليب من جهة ، وضعف انتاجية البقرة في ذاتها من جهة أخرى .

3 ــ الشركة الوطنية لتسيير الصناعات الغذائية

تقوم الشركة الوطنية لتسيير الصناعات الغذائية ، بالاشراف وتسيير جميع المصانع ، التي تقوم بتعليب الخضر ، والفواكه ، ومصبرات الحبوب ، واللحوم .

كما تقوم هذه الشركة بتسيير جميع مصانع السكر ، وعصير الزيت ، والصابون ، وغيرهما من المواد الدسمة ، التي تقوم مثل هذه المصانع بانتاجها (1) .

وقد عملت الشركة على تطوير هذا النوع من الانتاج على مرّ السنين ، حيث أصبح هذا الانتاج يكفي جميع الاحتياجات الوطنية ، بل هناك فائض تقوم الشركة بتصديره .

أما فيما يخصّ الصناعات النسيجية والجلود فهناك شركتان تقوما بالاشراف على هذه الصناعات وهما :

1 ــ الشركة الوطنية للصناعات النسيجية

في عام 1962 أي بعد خروج المستعمر الفرنسي ، كانت الجزائر تستورد معظم حاجاتها من المنسوجات ، لأنّ كل صناعات النسيج آنذاك كانت صناعات حرفية صغيرة جدا ، لاتغطي الا نسبة ضئيلة جدا من الاحتياجات .

ونتيجة لهذا الوضع عملت الجزائر على انشاء أوقيام صناعة نسيجية وطنية قوية ، حيث أخذت عدة قرارات في هذا الشأن ، والتي تهدف الى قيام كثير من الوحدات الانتاجية ، مثل مجمع ذراع بن خدة ، ومعمل باتنة للنسيج ، والمجمع

---

(1) في سنة 1983 أنتجت هذه الشركة 76800 طن من الصابون و188800 طن من السكر و 277900 طن من الزيوت و 15334 طن من المواد الدسمة النباتية و 17324 هكل من عصير الفواكه والطماطم ، و 25100 طن من مصبرات الفواكه والخضر .
مصدر هذه الارقام ، الجزائر بالارقام 1984 ، منشورات وزارة التخطيط والتهيئة العمرانية .

الصوفي في تيارت وغيرها ... .

كما أنشئت عدة وحدات خاصة بتفصيل النسيج وخياطته عبر أنحاء القطر ، وعملت هذه الوحدات على تطوير الأنواع المختلفة للنسيج ، واشباع الرغبات واكفاء كل الاحتياجات الوطنية (1) .
وقد تقرر على ضوء تشجيع هذه الصناعة ، زيادة المساحات المخصصة لزراعة القطن ، وكذلك تشجيع انتاج الحرير الخام ، كما قامت الدولة بتشجيع تربية الحيوانات ، وذلك للاستفادة من صوفها ووبرها ، في مثل هذه الصناعات .

2 ـ الشركة الوطنية لصناعة الجلود

تقوم هذه الشركة بدبغ الجلود وتصنيعها الى أحذية ، وحقائب ، وملابس ، ولوازم أخرى ، إلاّ أن الطلب المتزايد على منتوجات الشركة ، نتيجة لأهمية هذه المنتوجات ، من الناحية الكيفية ، أدى بالشركة الى عجزها عن تلبية كل طلبات المواطنين . مع أن الانتاج في تزايد .

هذه الوضعية ـ زيادة الطلب ـ أدت بالشركة الى اللجوء لاستيراد الجلود المصنعة ، ونصف المصنعة (2) .

وعليه فان تشجيع تربية الحيوانات ، هو أمر ضروري لأننا نستطيع إستغلال هذه الحيوانات في كثير من الميادين الصناعية كما سبق أن رأينا ، بدل اللجوء الى الاستيراد لصناعتنا الناشئة .

مما سبق ، نلاحظ أن هناك استثمارات هائلة قدمت الى القطاع الفلاحي ، وأن هذه الاستثمارات لعبت دورًا هامًا ،

---

(1) في سنة 1983 تم انتاج 112،781،000 متر من الاقمشة ، 1509000 وحدة غطاء ، 3،831،000 وحدة من الملابس المختلفة ، و27969 طن من مختلف الخيوط .
(2) في سنة 1983 تم انتاج 4،653،000 قدم^2 من الجلود الطبيعية و 16780،000 حذاء .
مصدر الارقام ، الجزائر بالارقام 1980 ، منشورات وزارة التخطيط والتهيئة العمرانية .

سواء فيما يخص الانتاج ، كما وكيفا ،أو على مستوى استصلاح الأراضي ، وزيادة المساحات المزروعة .

ان تطوير الزراعة الجزائرية أصبح واضحا ، حيث تحولت الزراعة من تقليدية الى حديثة ، لا تعتمد على نوع واحد من المزروعات ، ودورة واحدة في الانتاج . بل أصبحت تنوع من المزروعات وتعمل على تحديثها في كل سنة ، وتزيد من الدورات الانتاجية ، لكثير من الأنواع الزراعية .

كما أصبحت هناك كثير من الزراعات ، هي المحرك الأساسي لكثير من الصناعات التي تعتمد اعتمادا مباشرا على الزراعة كما سبق أن رأينا ، نتيجة لوجود هذه المزروعات، وقيام هذه الصناعات الزراعية ، فقد خفضت الجزائر من معظم وارداتها من مثل هذه السلع التي أصبحت تنتج في البلاد . ان التقليل من الاستيراد يعني ربح كثير من الأموال ، التي كانت موجهة الى استيراد هذه الأنواع من السلع الاستهلاكية ، وهذه الأموال المتوفرة من العملة الصعبة ،اما أن تستغل في استيراد آلات أو معدات خاصة بالتصنيع ، والتي تعتبر البلاد في حاجة اليها ،أو يواجه بها - أي بالأموال المتوفرة - أي عجز في الميزان التجاري .

الفصل الثاني : الفلاحة بالجزائر

المبحث الأول : الموقع الجغرافي للجزائر .

1 ـ اقليم التل .

2 ـ اقليم النجود .

3 ـ أقليم الصحراء .

المبحث الثاني : لمحة موجزة عن الفلاحة في الجزائر قبل وأثناء الاستعمار .

المبحث الثالث : القطاع الفلاحي الخاص .

ـ التجهيز للاستغلالية .

المبحث الرابع : الثورة الزراعية .

المبحث الأول :

الموقع الجغرافي للجزائر

تعدّ الجزائر أكبر بلدان المغرب العربي مساحة، حيث تبلغ مساحتها حوالي 2382000 كلم^2 . تطلّ على البحر الأبيض المتوسط شمالا ، بشاطئ طوله حوالي 1200 كلم ،تتوغل في صحراء افريقيا من الجنوب ،حيث تقع في وسط بلدان المغرب العربي .

يحدها من الشمال البحر الأبيض ، ومن الشرق تونس وليبيا ، ومن الجنوب مالي وموريتانيا ،ومن الغرب المغرب والصحراء الغربية ، وتنقسم مساحة الجزائر الى ثلاثة أقسام كبرى :

١ - اقليم التل :

ويشمل المنطقة الممتدة على طول البحر الأبيض المتوسط ، والتي تتميز بمناخ معتدل ، وأمطار كثيرة ، تزيد في الغالب على 400 ملم في السنة ، يمتاز هذا الاقليم بحياة نباتية مختلفة ومتنوعة ،كما يشمل هذا الاقليم على سهول مختلفة منها :

- السهول المنخفضة الساحلية .

تتميز هذه السهول بخصوبة أراضيها ، ووفرة المياه بها ، وأشهرها سهل متيجة ووهران وعنابة ، حيث يوجد بهذه السهول كثير من السدود ، والوديان ، كما تشتهر هذه السهول بزراعة مختلف أنواع الخضر ، والفواكه ،وغيرها من الزراعات التي تعتمد على الرّي .

السهول المرتفعة الداخلية

أشهر هذه السهول ،سهل بلعباس، ومعسكر ،

وقسنطينة ،وتيارت ،والمدية ، وتلمسان ،حيث تشتهر هذه السهول بزراعة الحبوب ،والكروم ، وخاصة القمح ، الذي تعد هذه السهول المنبع الخاص به .

لهذا نجد أن الاقليم التلي في الجزائر يعتبر الاقليم الحيوي ،حيث تتركز فيه الثروة الزراعية ، والصناعية ،وترتفع به الكثافة البشرية .

2 – اقليم النجود :

يتميز بمناخه القاري ،وأمطار قليلة ،حيث أن متوسط الأمطار السنوية به يتراوح ما بين 200 الى 400 ملم ،وهي كمية غير كافية للزراعة ، ولكنها كافية لقيام بعض الانواع من الاعشاب ،وبالتالي ضمان حياة الرعي ، حيث تكثر في هذا الاقليم قطعان الماشية ،والابل ، وأهم نباتات النجود ،الحلفاء التي تمثل موردا هاما للبلاد ، حيث تدخل هذه المادة في صناعة الورق ،وكثير من الصناعات التقليدية .

3 – اقليم الصحراء :

يعتبر أكبر اقليم في الجزائر ، حيث يمثل 86٪ من جملة المساحة الكلية للجزائر ،يسود هذا الاقليم مناخ صحراوي ، لا تزيد كمية الأمطار فيه عن 200 ملم ، ويمتاز بتربة فقيرة وغير صالحة للزراعة ، ونظرا لقساوة المناخ ، فان الزراعة تظهر في مناطق محدودة جدا ، مثل الواحات، حيث يجتمع فيها السكان ،وأهم مزروعات هذه الواحات ، هي النخيل ، وقليل من الخضر والفواكه .

المبحث الثاني :

لمحة موجزة عن الفلاحة في الجزائر قبل وأثناء الاستعمار

تعتبر الجزائر بلد زراعي منذ القديم ، حيث كانت الجزائر تنتج كثيرا من المواد الزراعية وعلى رأسها القمح ، وذلك لأهمية هذا المنتوج ، كمادة أساسية للغذاء من ناحية ، ولكون زراعته سهلة ، ويخزن لفترة طويلة دون تكلفة فيما يسمى بالمطامر (1) من ناحية أخرى .

" حيث كان يمثل القمح 90٪ من صادرات الجزائر ومن ثمه فقد كانت الجزائر من ناحية التخصص الدولي في تلك الفترة دولة منتجة للقمح ،ولكن هذا التخصص كان تلقائيا غير موجه ولا مقصود" (2) .

ولقد كانت الاراضي الزراعية قبل عام 1830 مقسمة على المنوال التالي :

1 - " أراض البيلك ":وهي أراضي خصبة ، قريبة من المدن ،كان انتاجها يعود الى الدولة .

2 - " أراض العزل ":وهي الاراضي التي يصادرها أو يشتريها الباي ،ثم يتنازل عنها أما لكبار موضفيه ،أو لبعض القبائل التي تدعي العزل .

3 -" أراض العرش" " القبيلة " : وهي أراض بور ،تقوم القبيلة باستغلالها على نحو مشاع بين أفرادها .

4 - "أراض الاحباس" :وهي مجموعة الاراضي التابعة الى المؤسسات الدينية ذات المنفعة الجماعية في استخدامها ، ولكنها غير مملوكة فرديا (3) .

---

(1) حفر عمق الواحدة منها لا يقل عن 2م كانت تستعمل لتخزين القمح .

(2) أنظر القطاع التقليدي والتناقضات الهيكلية في الزراعة الجزائرية ،لحسن بهلول ، ص 119 .

(3)تكوين التخلف ،لعبد اللطيف بن أشنهو ،ص27 ،الشركة الوطنية للنشر والتوزيع ، الجزائر 1976 .

ولكـــن بعـــد الاحتـــلال الفرنســـي للجزائـــر ، رأت فرنســـا أن تحـــوّل الزراعة الجزائريـــة مـــن زراعـــة وطنيـــة ،الـــى زراعـــــة تخـــدم بالدرجـــة الأولـــى فرنســـا وذلـــك عـــن طريـــق ســـنّ سياســـة متمثلـــة فـــي عـــدة قـــرارات ، خاصـــة بمصـــادرة واسعـــة للاراضـــي ، وتوزيعهـــا علـــى الأوروبيـــين المستقدمـــين مـــن فرنســـا واسبانيـا ، ومن أهـــم هـــذه القـــرارات :

-" قـــرار مصـــادرة أراض العـــرش أو القبيلـــة فـــي سنـة 1832؛
-قـــرار أكتوبـــر 1844 بمصـــادرة اراضـي الأوقـــاف " الاحباس "
- مجموعـــة المراسيـــم الصـــادرة بيـــن 1844 ـ 1846 الخاصة بمصـــادرة الاراضـــي الـــتي تعتبرهـــا السلطـــات الفرنسيـــة أراضـــي غـــير زراعيـــة .
- قـــرارات 1871 الخاصـــة بمصـــادرة أراض الأشخـــاص الذيـــن ساهمـــوا فـــي ثـــورة المقـــراني ، والشيخ حـــداد ، وغيرهـــا مـــن الثـــورات ".(1)

وأعيـــد توزيـــع هـــذه الأراضـــي المغتصبـــة علـــى مـــلاك جـدد تـــم استقدامهـــم مـــن فرنســـا ، ومقاطعـــتي الألـــزاس واللوريـــن ، واسبانيا .

والجـــدول التالي يبين لنا المساحـــات المغتصبـــة وعـدد المستغلين لها .
(2)

فيئات المساحات المستغلة	عدد المستغلين الأوروبيين	المساحة المستغلة بالهكتار
أقل من هكتـــار	2393	800
من 1 ـ 10 هكتارت	5039	21800
من 10 ـ 50 هكتار	5585	135300
من 50 ـ 100 هكتار	2635	186900
أكثر من 100 هكتار	6385	2381100
المجمـــوع	22037	2725900

(1) أنظر المرجع السابق لحسن بهلول ،ص 125 .
(2) الجدول مأخوذ من كتاب جغرافية المغرب العربي للاستاذ حليمي ،ص 84 .

لقد أمتلك الاوروبيون أخصب الاراضي وأجودها ، حيث كانوا يملكون معظم الاراضي الممتدة على السهول والهضاب، كما عمل الفرنسيون على تطوير الفلاحة في الجزائر بسرعة ، فما أن لبثت حتى أصبحت زراعة حديثة متطورة ، تستخدم الآلات والاسمدة والمبيدات .

وانتقلت الزراعة في الجزائر من زراعة داخلية ، خاصة بالاكتفاء الذاتي ، الى زراعة سوقية موجهة لما تحتاجه السوق الفرنسية ، متجهة بذلك للبحث عن الربح النقدي . الذي يمثل الحافز الاساسي لزيادة الانتاج ، في أي بلد رأسمالي كفرنسا .

وعليه فقد عملت السلطة الفرنسية ، على تنمية زراعات لا تستهلك بالداخل ،وانما أغلبها موجه للتصدير الى فرنسا ، كأشجار الكروم والحمضيات ، وغيرها من الفواكه كما عملت على توسيع الزراعات الصناعية . وخير دليل على ذلك الارقام التالية :

" لقد خصصت مساحة تتراوح ما بين 750٠000 ـ 800٠000 هكتار لزراعة الحبوب ،و 325٠000 هكتار لزراعة الكروم ، و 95٠000 هكتار لزراعة أشجار الفواكه ، و 85٠000 هكتار لزراعة الخضر والزراعات الصناعية " (1) .

وهكذا سيطرت الفلاحة الفرنسية على الفلاحة الاصلية ، وانتقلت الزراعة من تقليدية ، الى زراعة متطورة حديثة . في يد المعمرين الفرنسيين ، وتقليدية في المناطق الجبلية في يد السكان الجزائريين .

---

(1) أنظر التحولات في الريف الجزائري منذ الاستقلال ، للاستاذ الحافظ ستهم ، ص 6 . ديوان المطبوعات الجامعية ـ الجزائر ـ 1981 .

ولكن بعد أن نالت الجزائر استقلالها في جويلية 1962 ،وبالاحرى بعد اتفاقية ايفيان ، وقعت هجرة جماعية للاوروبيين من الجزائر ، وقد نشأ عن هذا الوضع نتائج خطيرة :

- " فقد تم بيع الكثير من أراضي المعمرين الى بعض الملاك الجزائريين مما أدى الى تكوين ثروات ضخمة لبعض الجزائريين " (1) .

- لقد تعمد المعمرون في هجرتهم من الجزائر الحاق الضرر بالمحصول الزراعي لتلك السنة .

- تحطيم كثير من الآلات الزراعية ، وتخريب كثير من المزارع من طرف المعمرين ، " أصحاب الاقدام السوداء " .

كل هذه الظروف أدت الى قيام العمال الزراعيين ، بالاستيلاء على بعض المزارع وتولوا ادارتها ، وأنقذوا جزءا هاما من المحصول الزراعي لتلك السنة ، وتكونت تلقائيا لجان تسيير ، من العمال ، والفلاحين ،بدأت تدير العمل في المزارع الشاغرة ، التي تركها المعمرون .

وفي هذا الجو من الاضطراب، اجتمعت اطارات جبهة التحرير الوطني ،وأعلنت على منع نقل الملكية بالنسبة الى الاموال المنقولة ، وغير المنقولة ، وتأسيس لجان تسيير في الاستغلالات الزراعية ، وذلك بين 15 - 25 تشرين الأول 1962 ، ثم جاءت مراسيم مارس 1963 تأكيدا لوضع التسيير الذاتي في الجزائر ، وتنظيما للحلول التلقائية التي واجهت الزراعة في الجزائر .

---

(1) أنظر الجزائر الاشتراكية ، للدكتور قرارد شاليان ، ص 34 .

المبحث الثالث :

القطاع الفلاحي الخاص

ان انتقال الجزائر من عهد الاستعمار ،الى عهد الاستقلال ، قد فرض عليها بنية اقتصادية خاصة ،متمثلة في الازدواجية الاقتصادية ،في جميع القطاعات بصفة عامة ، والازدواجية في القطاع الفلاحي بصفة خاصة .

لقد عرفت الجزائر منذ دخول المستعمر الفرنسي تفككا في القطاع الفلاحي ، حيث كان المستعمر يعمل جاهدا على تفكيك ذلك القطاع ، الذي كانت تشده عادات وتقاليد ، طالما كانت تعرقل كثير من أعمال المستعمر ، ومن بين تلك الاجراءات التي اتخذها المستعمر لتفكيك الأسرة الفلاحية ، هي الاستيلاء على مساحات زراعية كبيرة جدا ، من أخصب الأراضي وأجودها تربة ، حيث أنه تمّ مباشرة بعد احتلال الجزائر ،اصدار عدّة قرارات حكومية ، تمت بمقتضاها عدّة مصادرات في الاراضي تمثل حوالي 275.900 هكتار .

وزعت هذه المساحات من الاراضي على أشخاص مستقدمين من فرنسا . ان جل هذه القرارات والمصادرات ،التي قامت بها فرنسا ، خلقت هذه الازدواجية في القطاع الفلاحي ، حيث أصبح هناك قطاع حديث يمتاز باكتسابه أراضي خصبة ، متواجدة في المناطق السهلية ، كسهل متيجة ووهران وعنابة ، يملكه المعمرون الفرنسيون ، مجهزا بأنواع حديثة من الآلات ، والجرارات ،كما يستعمل كثيرا من أنواع الأسمدة والمبيدات.

أما القطاع الثاني ،فهو القطاع الخاص ،حيث يمتلك هذا القطاع مساحة اجمالية تقدر بحوالي 5652580 هكتار ،

وهو ما يعادل 70٪ تقريبا من الاراضي الزراعية بالبلد ، اذا علمنا أن مجمل المساحة الزراعية بالجزائر كلها هي حوالي 7983440 هكتار . الا أن نصف مساحة القطاع الخاص ، أو ما زيد عنه ، يقع في المناطق الجبلية ، أو في مناطق الاستبس الصحراوية ، وعليه فان اراضي القطاع الخاص هي اراض فقيرة جدا للمواد العضوية ، ولا تصلح الا لزراعة معينة لا تحتاج لكميات كبيرة من الماء ، ولا لأرض خصبة بالمواد العضوية ، مثل زراعة الحبوب ، وبعض الانواع من الفواكه ، مثل التين ، والزيتون ، وغيرها من الاشجار التي تزرع في المناطق الجبلية ، التي لا تحتاج العمل المكثف كالحمضيات وغيرها من أشجار الفواكه الاخرى .

كما ان القطاع الخاص بحد ذاته يتكون من قطاعين ، احداهما خاص حديث ، والآخر تقليدي ، تقدر مساحة القطاع الخاص الحديث بحوالي 2843400 هكتار ، أما مساحة القطاع الخاص التقليدي فهي حوالي 2809180 هكتار ، وأن حوالي 2000 000 هكتار من أراضي القطاع التقليدي ، تقع في منطقة الاستبس ، أما بالنسبة الى أراضي القطاع الخاص الحديث فان معظمها تقع في مناطق التل الصالحة للزراعة ، وعليه فان القطاع الخاص الحديث يمتلك مساحات كبيرة ، من الأراضي الخصبة التي لا تقل أهمية عن أراضي القطاع المسير ذاتيا .

وفيما يلي جدول يبين الوظائف في كل من القطاعين ، الخاص والتقليدي :

نوع القطاع	عدد الوظائف	افراد العائلة الآخرون	السكان الزراعيون	التوزيع ٪
القطاع الخاص المتطور	179830	407290	587120	9ر3
القطاع الخاص التقليدي	870170	3562710	4432880	72ر2
المجموع	1050000	3970000	5020000	81ر5

الجدول مأخوذ من المرجع السابق لحسن بهلول ، ص 97 .

من الجدول أعلاه ، نلاحظ أن التركيز الكبير للسكان الزراعيين في القطاع التقليدي ، حيث وصل الى نسبة 72ر2% ، بينما هي في القطاع الخاص المتطور ، لا تزيد عن 3ر9% ، وهذا ما يبين وجود نوع من الاقطاعية داخل القطاع الخاص ، حيث تبين النسب السابقة الذكر أن هناك فيئة صغيرة جدا تحوز على $\frac{1}{3}$ المساحة الاجمالية الفلاحية بالجزائر ، بينما تحوز الفيئة الكبيرة من صغار الفلاحين ، والتي تقدر بحوالي 5ر4 مليون ساكن زراعي تقريبا ، على نفس المساحة ، ولكن هناك فرق كبير من حيث نوع الاراضي ودرجة خصوبتها ، ومنطقة تواجدها ، حيث يحتل القطاع الخاص الحديث أجود الاراضي وأخصبها ، بينما يحتل الثاني أي القطاع التقليدي ، الأراضي الفلاحية الواقعة في منطقة الاستبس ، والمناطق الجبلية في التل .

واذا نظرنا الى هذين القطاعين من وجهة عدد الاستغلاليات التي يملكها كل قطاع ، لتبين لنا وجه الازدواجية أوضح من ذلك . كما يبينه الجدول التالي :

نوع القطاع	عدد الحيازات الاستغلالات	متوسط المساحة الاستغلالية	متوسط عدد الوظائف الاستغلالية	متوسط السكان الزراعيين في كل استغلالية
القطاع الخاص المتطور	63330	45	2ر8	9ر2
القطاع الخاص التقليدي	554780	5ر1	1ر5	8

ومن الجدول أعلاه ، نلاحظ الفرق الواسع بين القطاع الخاص الحديث

— متوسط المساحة الاستغلالية = المساحة الكلية للقطاع ÷ عدد الحيازات
— متوسط عدد الوظائف الاستغلالية = مجموع الوظائف للقطاع ÷ عدد الحيازات .
— متوسط السكان الزراعيين = مجموع السكان الزراعيين ÷ عدد الحيازات .

والقطاع الخاص التقليدي ، سواء كان ذلك الفرق في عدد الوظائف التي يحتويها كل قطاع ،أو فيما يخص مساحة القطاع ، وعليه فهذا يدل اذن على وجود قطاع خاص، ان لم نقل اقطاعي ، فهو شبه اقطاعي ، خاصة اذا قارنا المساحة الفعلية أي القابلة للزراعة ، حيث نجد أن معظم مساحة القطاع الحديث هي أكبر من مثيلتها في القطاع التقليدي ،الا أن الذين يعيشون على القطاع التقليدي ،هم أكثر من ثمانية أضعاف ، الذين يعيشون من القطاع الحديث ، ومن جهة أخرى لو لاحظنا نوع علاقات الانتاج القائمة ، داخل هذين القطاعين الحديث ،والتقليدي ، لوجدنا ان ملكية وسائل الانتاج في القطاع الحديث هي ملكية فردية ، والهدف من القيام بأي عملية انتاجية هو تحقيق أكبر ربح ممكن ،بأقل تكلفة ممكنة ، وعليه فالعامل الأجير هو تكلفة من تكاليف عملية الانتاج ،وأن صاحب الملكية لايستعمله في العملية الانتاجية ،الا عند الحاجة الضرورية ، ويعمل على استغلاله أقصى ما يمكن ، وبأزهد أجر .

ومن أهم طرق الاستغلال التي كانت مستعملة ،في استخدام العامل الأجير ، هي طريقة أو نظام الخماسة ، وهي نظام استغلال زراعي ، استخدم لفترة طويلة ،وهو نظام استغلال بشع ،يشكل أقصى أنواع استغلال الانسان لأخيه الانسان ، حيث لايقوم المالك للارض بالعمل بها ،وانما يقوم بالعملية الانتاجية شخص آخر ، لا يملك من وسائل الانتاج الا قوة عضلاته ، ويقدم أقصى جهد ممكن لمختلف العمليات الانتاجية ، وذلك من خلال العمل المتواصل الذي يقوم به ، مقابل الحصول في نهاية الموسم على خمس($\frac{1}{5}$) الناتج الاجمالي ، زيادة على ذلك فان زوجة الخماس ،تقوم بكثير

من الخدمات الخاصة بمنزل السيد .

كما ان أولاد الخماس الذين يستطيعون القيام بالعمل فانهم يقومون بمساعدة أبيهم في بعض الاعمال ،أما من هم غير قادرين على العمل في الارض ، فانهم يقومون برعي الاغنام والابقار ،وباقي الحيوانات التي يمتلكها السيد ، وغالبا ما نجد " الخماس" يأخذ من سيده بعض التسبيقات كالحبوب ، والمواد الغذائية ، وأحيانا النقود ، وذلك لان الدخل العيني الذي يحصل عليه في شكل مواد غذائية ،لايكفيه في غالب الاحيان لسد رمق الحياة ، قبل بلوغ الموسم الزراعي المقبل . وهذا ما علق عليه الاستاذ ج "دريش" "عن حالة الخماس حيث قال " الخماس رجل فقير، يحصل على تسبيقات في المواد الغذائية ، والملبوسات، التي يجب أن تسترد ،عند التوزيع في ساحة تصفية الحبوب من قشورها ، وهو أحيانا مجبر على المشاركة في دفع الضرائب ، وبما أنه لا يستطيع في هذه الحالة دفع ديونه للمالك ، فانه مجبر على تجديد عقده في العمل ليصبح قنيا حقيقيا " (1) .

وعليه يمكن القول بأن القطاع الخاص الحديث ،كان يقوم باستغلال الافراد ، وخاصة منهم الفلاحين الصغار ،أبشع استغلال 0

أما بخصوص القطاع التقليدي ، فالامر يختلف تماما ، فهو ذو علاقة انتاجية عائلية في الغالب ، حيث نجد أن جميع أفراد العائلة يشاركون في العملية الانتاجية ، وهذا ما جعل عدد وظائفه أعلى بكثير من القطاع الحديث ، كما اننا اذا قارنا هذين القطاعين ، من حيث درجة كثافة

---

(1) أنظر المرجع السابق لحسن بهلول ،ص 26 .

العمل اليدوي المستخدم في الهكتار ، لوجدنا أن :

- عدد العمال في الهكتار للقطاع المتطور = 0,063 عامل .
- عدد العمال في الهكتار للقطاع التقليدي = 0,309 عامل .

وهذا يدلّ على أن درجة كثافة العمل اليدوي ، المستخدمة في القطاع التقليدي ، أعلى من مثيله في القطاع الخاص الحديث ، وذلك للأسباب التالية :

- ان القطاع التقليدي ، يفتقر الى وسائل الانتاج الحديثة ، كالجرارات ، وغيرها من الآلات الميكانيكية الفلاحية .

- ان جلّ المساحات الفلاحية التابعة للقطاع التقليدي ، تقع في مناطق جبلية صعبة ، تتطلب وقت طويل لفلاحتها ، وهناك كثير من المناطق التي لا يستطيع حرثها ، بواسطة المحراث الخشبي ، وانما يعملها الفلاح بواسطة الفأس ، وذلك لصعوبة المنطقة .

- ان وجود عدد كبير من الأفراد القادرين على العمل ، في القطاع الفلاحي التقليدي ، ومشاركتهم في العملية الانتاجية ، وذلك لصعوبة الأرض ، وفي بعض الأحيان تتطلب العملية استصلاح بعض المناطق .

كل هذا أدى الى أن درجة كثافة العمل في القطاع التقليدي ، أكبر من درجة كثافة العمل في القطاع الخاص الحديث .

<u>التجهيز للاستغلالية</u>

في هذه الفقرة نتكلم عن أدوات العمل ، ووسائل الانتاج

عدد العمال = عدد الوظائف للقطاع ÷ مساحة القطاع .

البدائية ، كالحراث الخشبي ، وجره بواسطة الحيوانات ، واستعمال الفأس كوسيلة حرث في كثير من الاحيان ، وفي نفس الوقت يستعمل المنجل كوسيلة من وسائل الحصاد .

ان استعمال هذه الوسائل البدائية في العملية الانتاجية، يترتب عليها كثير من المشاكل الاقتصادية ، التي نجد الفلاح يعاني منها في أغلب الاحيان .

- ضعف الانتاجية ، نتيجة لعدم قلب الارض في عملية الحرث بعمق كبير ، وذلك لان الفأس أو المحراث الخشبي لا يزيد عمقه عن 20 سم ، وهذا لا يساعد عملية نمو المزروع بطريقة جيدة .

- ان صعوبة الارض التي يمتلكها الفلاح ، اما لانحدارها أو لصغر مساحتها ، وتوزيعها على عدة أماكن ، تتطلب العمل المكثف من الفلاح وعائلته ، للانتهاء من عملية الحرث أو الحصاد أو الدرس ، وذلك قبل فوات موسم تلك العملية ، وحتى لا تتعطل تلك العملية لأي سبب ما .

بينما على العكس من ذلك ، فاننا نجد القطاع الخاص الحديث ، في أغلب الاحيان مجهز بوسائل انتاج حديثة ، حيث نجده يستعمل الجرار في عملية الحرث ، كما يستعمل الآلة الحاصدة الدارسة في الموسم الخاص بها .

ولهذا نجد الانتاج في هذا القطاع ، هو أحسن بكثير مما هو موجود في القطاع التقليدي ، كما أن القوة العاملة في هذا القطاع ، هي أقل بكثير من القوة العاملة في القطاع التقليدي .

وفي نفس الوقت فالقطاع الحديث ، يستعمل أهم الوسائل المساعدة لعملية الانتاج ، كالاسمدة الكيماوية الحديثة ،

التي تزيد من خصوبة التربة ، وكذلك السلالات الهامة ، من جميع أنواع المنتوجات ، وفي أغلب الاحيان يستعمل تلك السلالات المستوردة من الخارج ، والتي تعطي انتاج غزير ومن نوع رفيع .

كما يستعمل القطاع الحديث نسبة هامة من وسائل الري ،لأن له مساحات قريبة من السدود ، والوديان ،وبعض الاحيان يستعمل امكانياته الخاصة في حفر الآبار ، بينما نجد القطاع التقليدي لا يستعمل الاسمدة ،ولا المبيدات الخاصة بالحشرات والآفات الضارة بالنباتات ، وذلك لعدم استطاعته المادية ،اللهم استعماله لبعض الاسمدة الطبيعية ، كبقايا الحيوانات وغيرها ، كما أن معظم زراعة القطاع التقليدي تعتمد اعتمادا كليا على ما تجود به السماء من أمطار .

المبحث الرابع :

الثورة الزراعية

نتيجة للأوضاع السائدة في القطاع الخاص ،ونتيجة لعدم المساواة في توزيع الاراضي بين الفلاحين ،فقد أصبحت الثورة الزراعية ضرورية لتخليص القطاع الفلاحي من الاقطاعية السائدة ، وكذلك التقليص من الملكيات الكبيرة ، وتوزيع الاراضي على الفلاحين العاملين ، الفعليين في الأرض ،الذين كانوا مجرد أجراء ،لا يكسبون لقمة العيش الكافية لهم .

لقد بينت الدراسات والأبحاث الخاصة بميدان الفلاحة ، أن الملكيات الكبيرة بالجزائر غير قليلة ، وتمتاز هذه الملكيات بنوعية الاراضي الخصبة والجيدة ،وأن هذه الملكيات هي من نصيب أشخاص لا يمارسون مهنة الفلاحة ،وانما يكتفون

باقتطاع جزء من مدخول هذه الاراضي ، كأخذهم لـ $\frac{4}{5}$ من المحصول ، وفي بعض الاحيان $\frac{1}{2}$ وغيرها من طرق توزيع الناتج الصافي ، التي يتفق عليها صاحب الأرض مع الفلاح الريفي ، الذي يقوم بفلاحة الأرض فقط .

" ان كبار المستغلين الذين لا يمثلون الا 3٪ من مجموع الفلاحين ، يملكون وحدهم 25٪ من المساحات القابلة للزراعة ، في حين أن الفلاحين المحرومين من حدّ الكفاية ، والممثلين لأكثر من نصف المستغلين ، لا يملكون الا 10٪ من نفس تلك المساحة " (1)

ان القطاع الزراعي التقليدي الذي يزيد عدد سكانه الزراعيين عن 72٪ يعيشون بأقلّ من مستوى المعيشة . وهذا ما يجعل الكثير منهم مضطر الى كسب معيشة بطريق آخر كالعمل الموسمي في الزراعة أو العمل في الميدان الصناعي أوحتى هجرته للريف بحثا عن العمل الذي يكسب به معيشته ورزق عياله ، ويترك قطعة أرضه بورا ان كان يملك أرضا ، ويصبح وضع هؤلاء الفلاحين كوضع الفلاحين المجردين من الأرض .

ان عدم مساعدة الملاك للفلاحين الصغار عن طريق تشجيعهم بالمكافآت . وكذلك تحسين وضع معيشتهم قد جعل من المشتغلين الفعليين للأرض لا يجدون أية فائدة من مضاعفة جهودهم في العملية الانتاجية . لأنّ الفائدة من الانتاج السنوي تعود الى المالك الذي يقوم باستثمار الريع العائد من الأرض في ميادين أخرى غير الفلاحية كالتجارة أو الصناعة في المناطق الحضارية بعيدا كلّ البعد عن مصدر

---

(1) مأخوذة من مجموعة النصوص المتعلقة بالثورة الزراعية ، ص 15 .

الريف • لذا لعب الملاك دورا هاما في افقار الكثير من الفلاحين عن طريق استغلالهم أبشع استغلال ، كما أن عملية الاستغلال هذه لم تقتصر على الفلاحين وحدهم ، بل حتى على الريف أيضا • وذلك نتيجة هروب وهجرة كثير من الفلاحين من الميدان الفلاحي الى ميادين أخرى كالتجارة والصناعة والخدمات •

لقد أثرت الهجرة من الريف الى المدينة على الانتاج الفلاحي بصفة ملموسة • حيث أدت الى انخفاض الانتاج الزراعي ، ولذا كان الهدف من الثورة الزراعية هو :

" تطوير 72% من المستغلين الزراعيين من خلال احداث تنظيم يمكنهم من الحصول على اعانة من الدولة وتركيز جهودهم لضمان مستقبلهم •••

ان الشروط اللازمة للتطوير الهام والدائم في الأرياف تنحصر في تخصص ايرادات الزراعة لتحسين ظروف المعيشة لجماهير الفلاحين وتطوير الزراعة •••، وفي معاقبة من يسيء استعمال الأرض وضمان مستقبل صغار الفلاحين وحمايتهم من المضاربة وتمكينهم من التنظيم للتوصل الى التقنيات العصرية وانجاز الاستثمارات " (1) •

مما سبق نلاحظ أن الثورة الزراعية ليست مجرد عملية استصلاح زراعي ، وانما هي عملية أعمق من ذلك ، حيث تعمل الثورة الزراعية على تغير الهياكل الفلاحية القائمة والموروثة عن الاستعمار • كما تعمل على تقديم

---

(1) من مجموعة النصوص المتعلقة بالثورة الزراعية ، ص 19 • وزارة الفلاحة والاصلاح الزراعي 1974•

جميع الامكانيات والوسائل الممكنة لتطوير الهياكل الفلاحية في الجزائر ،حتى تستطيع مواكبة الزراعة في البلدان ذات الاقتصاد المتطور •

وقد عمد قانون الثورة الزراعية لتحقيق ذلك فيما يلي :

1 ــ الارض :

نعلم أن الارض هي الوسيلة الاساسية في الميدان الفلاحي ، وعليه فان قانون الثورة الزراعية أولى اهتماما كبيرا للارض ، حيث أن المادة الاولى من هذا القانون تنص على :

" الارض لمن يخدمها • ولا يملك الحق في الارض الا من يفلحها ويستثمرها " • (1)

وذلك للحفاظ عن هذا المورد الطبيعي الهام ، " أي الارض " الذي يلعب دورا استراتيجيا في جميع الميادين الاقتصادية منها والاجتماعية •

كما تستهدف الثورة الزراعية القضاء على الملكيات الكبيرة السائدة من جهة ، واستغلال الانسان لاخيه الانسان من جهة أخرى •

حيث يصبح كل من يفلح الارض هو حر فيها ويعود عليه الناتج وحده من عملية انتاجه ، وبالتالي القضاء على عملية تسرب الريع الفلاحي الى أيدي المالكين للارض والذين لا يساهمون فعليا في العملية الانتاجية • بل

---

(1) نفس المصدر السابق ((للنصوص)) ص 61 •
مجموعة النصوص المتعلقة بالثورة الزراعية •

يستثمرون تلك المداخيل المقتطعة من الأرض في ميادين أخرى كالتجارة والصناعة •

وقد كانت ميادين تطبيق الثورة الزراعية تشمل :

أ ـ " كل الاراضي الزراعية أو المعدة للزراعة مهما كان النظام العقاري الذي تخضع له •

ب ـ النخيل •

ج ـ الماشية •

وقد أسس الصندوق الوطني للثورة الزراعية ،حيث" تسلم الاراضي العمومية في المرحلة الأولى من التطبيق ، تم فيها حتى أول جويلية 1973 توزيع 730756 هكتار ،ولا يوجد من بينها سوى 14000 هكتار من الاراضي التي كانت موضوع تبرعات ، ومعنى ذلك أن الباقي والذي يمثل 98٪ كانت أما أراض بلدية ،أو تابعة للولاية ؛ أو الدولة ؛ وهي تبلغ 536054هـ أو أراض الوقف العمومي ؛ وهي 8329 هكتار" (1) •

كما عمل قانون الثورة الزراعية على تحديد الحد الأقصى للملكية ،وتأميم كل الملكيات التي تزيد عن الحد الأقصى ،كما تم تأميم كل الاراضى المتغيبين عنها ملاكوها أو الذين لا يقومون بالعملية الانتاجية هم بأنفسهم ، ما عدا بعض الاستثناءات الموجودة بقوة القانون •

2 ـ الأفراد :

لقد استهدفت الثورة الزراعية تحرير الأفراد وتحسين مستوى معيشتهم • وذلك عن طريق استفادتهم

---

(1) المرجع السابق لحسن بهلول ، ص 338•

من الاراضي المؤممة • حيث أصبح الفلاحون الصغار والخماسون وغيرهم من البسطاء الذين كانوا يبيعون قوة عملهم مقابل حصولهم على جزء من الانتاج • مالكين للأرض ووسائل الانتاج المستعملة في العملية الفلاحية • ماداموا يعملون في الأرض، ويعود الناتج من عملهم الفلاحي عليهم وحدهم دون أي شريك لا يقوم بالعملية الانتاجية •

نظمت العملية في تعاونيات فلاحية خاصة بالشورة الزراعية يقوم المستفيدون بها بالعمل الجماعي فيما بينهم • كما يقسم الدخل الناتج من عملهم بالتساوي فيما بينهم •

3 - التعمير:

لقد عمدت الشورة الزراعية بناء القرى النموذجية في الارياف بجانب التعاونيات الفلاحية ، يستفيد منها الفلاحون ، وذلك عن طريق توفير سكن لائق ، فيه كلّ المستلزمات الضرورية للحياة من ماء وكهرباء وطرق وغيرها من المدارس والمساجد والمستوصفات الصحية ، وذلك لخدمة الفلاحين بالدرجة الأولى ، والتخفيف من الضغط على المدن ، وتعمير الأرياف التي شهدت نزوح خطير وخاصة في الفترة الاخيرة •

الفصل الثالث : القطاع الفلاحي المسير ذاتيا

- تعريف .

المبحث الأول : القوة العاملة في القطاع المسير ذاتيا .

1 - العمال الدائمون .

2 - العمال الموسميون .

3 - تطور عدد العمال في القطاع المسير ذاتيا .

المبحث الثاني : هيئات التسيير .

1 - الجمعية العامة للعمال .

2 - مجلس العمال .

3 - لجنة التسيير .

4 - الرئيس .

5 - ممثل الدولة .

* قطاع التسيير الذاتي *
(القطاع الفلاحي المسير ذاتيا)

بمجرد الاعلان عن الاستقلال بدأ المعمرون يغادرون البلاد تاركين ضيعاتهم ومزارعهم ، وذلك لجعل البلاد في أزمة ، نتيجة ضياع المحصول الزراعي لتلك السنة ، لكن وعي العمال والفلاحين الجزائريين بصفة خاصة ، جعلهم يقومون بجمع المحصول الفلاحي لتلك السنة وانقضوه من التلف والضياع . وذلك بدافع منهم ، حيث قاموا بالاشتغال في تلك المزارع ومن هنا تولد التسيير الذاتي ، الذي صودق عليه ، واصبح يطبق كمنهاج سائر المفعول بموجب قرار 22 مارس 1963 . " ان الابقاء على مزارع ذلك القطاع ((قطاع المعمرين)) كما هي من غير تفتيتها الى وحدات صغيرة ، مع ضمان تسييرها تسييرا جماعيا من طرف عمالها . وهذا الاختيار هو الذي اتجهت اليه الانظار قبل الاستقلال ، واستقر عليه الرأي بعد الاستقلال ، لانه حل يستجيب في نفس الوقت للسياسة الاشتراكية المزعم تطبيقها في البلد ، وكذلك أيضا لأهمية الاستفادة من خبرات العمال الذين كانوا يعملون في مزارع هذا القطاع منذ أن كان تحت ملكية المعمرين الاوروبيين ، وقد تم فعلا في هذا القطاع تأسيس نظام التسيير الذاتي " (1) .

وتوجد حوالي 22000 وحدة استغلالية تابعة لهذا القطاع المسير ذاتيا ، وتشمل هذه الاستغلالات في مجملها على مساحة تقدر بحوالي 2400،000 هكتار ، يقع معظمها في الشمال ، حيث تحتوي هذه المزارع أو الاستغلالات على أخصب

---

(1) المرجع السابق لحسن بهولل ، ص 302 .

الاراضي واجودها ، وهي مجهزة بأحدث الوسائل الفلاحية المختلفة ، وأن هذا القطاع يساهم بنسبة 60٪ من الانتاج الفلاحي ،وأن معظم الصادرات الفلاحية هي من انتاج هذا القطاع .

كما ان الأمر رقم 75 ـ 42 المورخ في جوان 1975 ، والمتضمن تعديل الأمر رقم 68 ـ 653 المورخ في 30 ديسمبر 1968 ، والمتعلق بالتسيير الذاتي ، يأمر في المادة الأولى بما يلي :

" أن الارض ووسائل الانتاج الزراعية الأخرى من أموال وعقارات مؤممة تعد تأسيسا للاستغلالات الزراعية ، ويعهد بتسيير هذه الاستغلالات الزراعية من الدولة الى جماعات العمال . ويخضع هذا التسيير لقواعد التسيير الذاتي المحددة على وجه الخصوص في هذا الأمر كما أنها تندرج في اطار مخطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية " (1)

المبحث الأول :

القوة العاملة للقطاع المسير ذاتيا :

ينقسم عمال القطاع المسير ذاتيا الى فيئتين ، عمال دائمين وعمال موسميين .

1 ـ العمال الدائمون :

تعرفهم المادة الأولى من الأمر رقم 69 ـ 15 المورخ في 15 فبراير 1969 كما يلي :

" يشكل العاملين والعاملات الذين تتوفر فيهم جملة الشروط الواردة أدناه مجموعة عمال الاستغلال الفلاحي المسير ذاتيا .

ويجب أن تتوفر في كل فرد من العمال ما يلي :

1) النصوص المتعلقة بالتسيير الذاتي في الفلاحة ،ص 77 ،وزارة الفلاحة والاصلاح الزراعي 1977 .

- أن يكون متمتعا بالجنسية الجزائرية .
- أن يكون بالغا من العمر 18 سنة كاملة .
- أن يكون متمتعا بحقوقه الوطنية .
- أن يقوم فعلا بعمل مناسب لمؤهلاته .
- أن لا يكون له مورد رئيسي من الدخل ، غير انتاج عمله في الاستغلال .
- أن يكون قد أتم خلال السنة الفلاحية أيام عمل مساوية على الأقل لـ 200 يوم في الاستغلال المعني حتى ولو كان عدد الايام هذه موزعا على عدة فترات خلال السنة المذكورة .
- ويخفض هذا العدد الى 160 يوم بالنسبة للمزارع التي تمارس زراعة واحدة " (1) .

حقوق وواجبات العمال الدائمين :

لكل عامل دائم في القطاع المسير ذاتيا حقوق وعليه التزامات ، يجب عليه القيام بها ، وهذه الحقوق والواجبات موضحة في القانون الاساسي للتسيير الفلاحي كما يلي :

المادة 2 : يتمتع كل فرد من أفراد مجموعة العمال بالحقوق التالية :

- انتخاب مجلس العمال ولجنة التسيير والرئيس والترشيح لهذه الوظائف .
- قبض تسبيق أدنى من حصته في الدخل خلال السنة المالية ، وتبعا للكيفيات المحددة بصفة قانونية ، ويعتبر ذلك التسبيق كسبا له مهما كانت نتائج الاستغلال .

---

(1) نفس المصدر السابق ، ص 18 (النصوص المتعلقة بالتسيير الذاتي) " تعتبر مزرعة ذات زراعة واحدة المزرعة التي يبلغ دخلها الاجمالي 80% من الواردات الناتجة من منتوج واحد .

- قبض حصة من دخل الاستغلال بما يناسب العمل الذي قام به .

- الاستفادة من الضمانات الاجتماعية الفلاحية ، وتشريع العمل الساري المفعول .

- الانسحاب عند اللزوم من الاستغلال .

<u>المادة 3</u> : يستفيد أفراد مجموعة العمال من المنافع العينية المخصصة لتكميل الحاجات الاستهلاكية لعائلاتهم . على ألا تتجاوز هذه المنافع في أي حال احتياجاتها الحقيقية ، وعلى أن لا تكون محلا لعمليات تجارية .

وهذه المنافع تتمثل في :

1 - حق شراء منتجات الاستغلال ويكون سعر البيع للعمال هو نفس السعر المطبق بنفس التاريخ من قبل الاستغلال على البيع الى مؤسسات التسويق .

2 - امكانية زرع حديقة عائلية صغيرة لا تتجاوز مساحتها 5 آرات، اذا توفرت الشروط المكانية . وبعد موافقة وزير الفلاحة والاصلاح الزراعي على قائمة قطع الأرض المخصصة لهذا الاستغلال ، وتزرع الحديقة من قبل العامل وأفراد عائلته خارج ساعات عمله ودون أن يكون لهم الحق في استعمال وسائل الانتاج الخاصة بالاستغلال .

3 - حق حيازة حظيرة عائلية لتربية المواشي في دائرة سكنه، ويكون عدد الماشية بالنسبة لكل عائلة في حدود رأسين من الضأن أو الماعز ، علاوة على الدواجن والارانب وخلايا النحل ، ويمنع منعا باتا تربية أنواع البقر .

وعندما يكون غذاء الحيوانات ناتجا عن الاستغلال ، فعلى العامل

أن يشتريه بسعر الكلفة .

4 - حق حيازة مسكن تابع للعمل في الاستغلال عندما يكون متوفرا فيه ،وذلك بعد مراعاة احتياجات المعنيين والاطارات التقنية .

ومن جهة أخرى على كل عامل القيام بهذه الواجبات كما هي موضحة في :

المادة 4 : يتعين على أفراد الاستغلال الفلاحي المسير ذاتيا :

- الحفاظ على أموال الاستغلال والسهر على حسن صيانته كما ينبغي المساهمة في تنميته .

- المساهمة في العمل الضروري لانجاز المخطط الخاص بانتاج الاستغلال .

- المساهمة بقدر كفاءتهم في الانتاج وتكوين الدخل .

- التقيد بدقة للتشريع الخاص بالتسيير الذاتي وأنظمة الاستغلال وتنظيم العمل .

- المشاركة في اجتماعات هيئات التسيير الذاتي التي ينتمون اليها ، وكذلك في كل نشاط جماعي منظم لفائدة الاستغلال .

المادة 5 : ان صفة العضو في مجموعة العمال لا تنشيء له حقا في العمل المتواصل ، ولا يمكن - بأي حال - أن يتجاوز عدد الوظائف ، العدد المحدد في المخطط الفلاحي الخاص بكل استغلال .

المادة 2 ، 3 ، 4 ، 5 مأخوذة من النصوص المتعلقة بالتسيير الذاتي ، ص 18 ، 19 ، 20 ، 21 .

وعندما تكون كمية العمل غير كافية لتأمين العمل المتواصل لجميع الأفراد ، فيجري التناوب فيما بينهم لتوزيع أيام العمل الباقية بصورة يراعى فيها العدل والانصاف •

2 - العمال الموسميين :

هم مجموعة العاملين في القطاع المسير ذاتيا ، والذين لا تتوفر فيهم الشروط المتوفرة في العمال الدائمين • ان العمال الموسميين هم العمال الذين يقومون بالعمل في القطاع المسير ذاتيا في فترات زمنية معينة ، أي في المواسم المختلفة لجني المحصول كالعمل في موسم الحصاد ، أو جني العنب ، أو الحرث ••• الخ • لأن في مثل هذه المواسم تتطلب العملية الانتاجية تكثيف وزيادة العمل ، وذلك للانتهاء من العملية في وقتها المحدد ، حتى لا تحدث بعض الخسائر ، كالاتلاف لبعض المحاصيل أو ضياعها في حقول انتاجها ، أو حتى تتم عملية الحرث والبذر أو الحصاد في وقتها دون تسجيل أي تأخير ، لأن حدوث أي تأخير له مساوئه على العملية الانتاجية •

وليس للعمال الموسميين كل الحقوق التي يمتاز بها العمال الدائمون في القطاع ، بحيث يتوقف العمال الموسميون عن العمل بمجرد انتهاء العمل الجديد الذي نتج بسبب حلول ذلك الموسم •

ويصبح العامل الموسمي عامل دائم عند وجود منصب شغل شاغر في المزرعة سواء عند خلق مناصب شغل جديدة أو مغادرة عامل دائم منصبه نتيجة الوفاة

أو الاستقالة ، ويرشح لهذا المنصب الشاغر العامل الموسمي الذي عمل في المزرعة أكبر عدد من أيام السنة في المزرعة ، من جهة ، وعدد سنين عمله في نفس المزرعة من جهة أخرى ، وذلك بعد موافقة مجلس العمال أو لجنة التسيير .

3 - تطور عدد العمال في القطاع المسير ذاتيا :

نوضح تطور عدد العمال في القطاع المسير ذاتيا بالجدول التالي :

تطور عدد العمال في القطاع المسير ذاتيا في الفترة 67 ـ 81 .

(الجدول رقم 1)

نوع العمال / الموسم	68/67	69/68	70/69	73/72	74/73	75/74
دائمين	114620	132950	173770	121301	113566	106630
موسميين	119730	123510	102209	117991	120876	120871
غير محدد	18210	13390	—	—	—	—
المجمـــوع	252560	269850	275979	239292	234442	231201

(تابع لنفس الجدول) (1)

الوحدة : عامل

نوع العمال / الموسم	76/75	77/76	78/77	79/78	80/79	81/80
دائمين	111471	100504	100136	106796	112646	108524
موسميين	69948	99610	100196	93706	85507	87372
غير محدد	—	—	—	—	—	—
المجمـــوع	208419	200114	200332	200502	198153	195896

المصـــدر : Annuaire Statistique de l'Algérie 77/78 et 1981 P. 164 et 162

وبالتعمق في أرقام هذا الجدول ، نلاحظ أن هناك مرحلتين مر بهما التشغيل بهذا القطاع ، وهما :

المرحلة الأولى :

وهي من بداية تأسيس القطاع الى سنة 1970 ، حيث نلاحظ في هذه المرحلة ارتفاع عدد المشتغلين في هذا القطاع من سنة الى أخرى ، حتى وصل عدد العمال الدائمين الى 173770 عامل وهو أكبر عدد من العمال الدائمين المشتغلين في القطاع المسير ذاتيا .

المرحلة الثانية :

تبدأ هذه المرحلة من 1970 حتى 1981 ، حيث شهدت هذه الفترة انخفاض كبير في عدد العمال الدائمين وذلك للانخفاض المستمر من سنة الى أخرى ، عدا السنوات الثلاثة الأخيرة التي بدأت تشهد بعض الزيادات والانتعاش الملحوظ في الجدول .

وتعود الزيادة في عدد العمال في الفترة الأولى من عمر القطاع الفلاحي المسير ذاتيا الى بعض المجهودات الخاصة بتكثيف العمل والمزروعات ، وبالتالي استعمال أحسن للمزارع ، كما يرجع ذلك أيضا من جهة أخرى الى قلة الوسائل الفلاحية المستعملة في تلك الفترة ، والى المشاكل التي تعرفها تلك الآلات من تعطيل وعدم الاستعمال الأمثل لها .

كما يعود التناقص في عدد العمال الدائمين في الفترة الأخيرة 70 / 81 الى :

- قلع مساحات كبيرة من الكروم .

ـ الزيـــادة والاستخـــدام المكثـــف للوسائـل الحديثـــة مـــن جـــرارات وآلات مختلفـــــة •

ـ توفـــر فـــرص العمـــل فـــي كثـــير مـــن القطاعـــات غـــير فلاحيـــة •

ـ ارتفـــاع أجـــور العمـــال الغـــير فلاحيـــين •

ـ الزيـــادة فـــي متوســـط أيـــام العمـــل للسنـــة بالنسبـــة للعامـــل فـــي الاستغلاليـــة والـــتي يوضحـــها الجدول التالي :

تطـــور متوسط أيام العمل في السنة للعامل في الاستغلالية ،في القطاع المسير ذاتيا •

الموسم / العمال	68/67	69/68	70/69	73/72	74/73	75/74
ائمين	275	271	254	277	288	327
وسميين	216	210	187	199	216	200

(تابع لنفس الجدول)

الموسم / العمال	76/75	77/76	78/77	79/78	80/79	81/ 80
ـين	302	310	308	299	300	298
ـين	204	225	231	218	220	221

ـفس المصدر :

Annuaire Statistique de l'Algérie 1981 P. 164 et 162
Auunaire Statistique de l'Algérie 77/78

أما بالنسبة الى العمال الموسميين ،فان عددهم يختلف من سنة الى أخرى ، اذ ليس له وتيرة معينة بالزيادة أو النقصان ،وان كان الظاهر هو ترجيح وتيرة التناقص،وذلك ناتج عن اختلاف المواسم الفلاحية من سنة لأخرى ولاشتغال كثير من العمال الفلاحيين الموسميين في القطاعات الاخرى ، سواء منها الصناعية أو الخدمات .

كما يعود تناقص عدد العمال الموسميين المشتغلين في القطاع الفلاحي المسير ذاتيا الى نفس الأسباب الخاصة بالعمال الدائمين في هذا القطاع.

المبحث الثاني :

هيئات التسيير :

حددت هيئات التسيير في القطاع الفلاحي المسير ذاتيا بنصوص قانونية :

المادة 1: حيث تخول الاستغلالات الفلاحية المسيرة ذاتيا الى الهيئات التالية :

أ ـ الجمعية العامة للعمال .
ب ـ مجلس العمال عند الاقتضاء .
ج ـ لجنة التسيير .
د ـ الرئيس.

تقوم مجموعة العمال بتسيير الاستغلالات بواسطة هذه الهيئات.

1 ـ الجمعية العامة للعمال :

المادة 2: تتألف الجمعية العامة ، خاصة من أعضاء مجموعة العمال الذين تتوفر فيهم الشروط المحدد) في المادة الأولى

من المرسوم رقم 69 ـ 15 المؤرخ في 15 فبراير سنة 1969 والمتضمن تعريف مجموعة العمال التابعين للاستغلال الفلاحي المسير ذاتيا ، وحقوق وواجبات أعضائها •

المادة 3 : ان الجمعية العامة للعمال هي الهيئة العليا للتسيير الذاتي ، التي تحدد توجيهات التسيير وأهداف وحدة الانتاج وتصادق عليها تبعا لمخطط التنمية الوطني •

ويتمثل هدفها على الخصوص فيما يلي :

- مخطط تنمية الاستغلال •
- البرامج السنوية المتعلقة بالانتاج والتسويق •
- برنامج العمل المقترح من طرف مجلس العمال ولجنة التسيير •
- اللائحة المتعلقة بتنظيم العمل •
- النظام الداخلي المتعلق بالاستغلال •
- دراسة حسابات آخر السنة المالية والموافقة عليها •
- تحديد كيفيات استعمال الأموال التي يكون دخل الاستغلال موزعا بينها •
- مراقبة عمل الهيئات الأخرى التي تقوم بالتسيير الذاتي •
- تقدير الأخطاء الجسيمة المرتكبة وعند الاقتضاء ابداء الرأي في العقوبات المناسبة •

المادة 4 : تجتمع الجمعية العامة مرتين في السنة وكلما تطلب ذلك صالح الاستغلال ، وتنعقد هذه الاجتماعات اما بدعوة من رئيس لجنة التسيير أو الثلث من أعضاء الجمعية العامة ، على أن تنعقد الاجتمعات في غير ساعات العمل •

المادة 5 : يعلن عن اجتماعات الجمعية العامة العادية قبل ثمانية أيام على الأقل من تاريخ انعقادها • وتعلق

الاعلانات المتضمنة مكان الاجتماعات وتاريخها وساعتها وجدول أعمالها في الاماكن التي يتوجه منها العمال الى عملهم .

يجب على المستشار الفني أن يؤكد شفاهيا الدعوة الى الاجتماع قبل يوم من انعقاده ، وذلك عن طريق المسؤولين تدريجيا .

المادة 6 : يجوز تعديل جدول الاعمال المقترح للدورة العادية بناء على اقتراح أحد الاعضاء ، وقبل المصادقة عليه .

المادة 7 : ان حضور الاعضاء في الاجتماعات اجباري ، ويجب التحقق منه عند بداية الجلسة ، وتسجيل نتيجة ذلك في محضر .

يجوز لمجلس العمال أو لجنة التسيير ، حسب كل حالة أن تجرد كل عامل تغيب بدون سبب وجيه عن ثلاثة اجتماعات متوالية من جميع حقوقه ، وذلك مع الاحتفاظ بامكانية الالتجاء الى الجمعية العامة .

المادة 8 : يدعو وزير الفلاحة والاصلاح الزراعي - عند عدم انعقاد أي اجتماع في ظرف سبعة أشهر - الجمعية العامة لتتداول في التسيير المتعلق بالفترة السابقة .

المادة 9 : لا يمكن للجمعية العامة أن تتداول قانونا الا بمحضر الثلثين من أعضائها ، وتتخذ مقرراتها بالاغلبية المطلقة . واذا لم يتوفر النصاب القانوني فيؤجل الاجتماع لمدة ثمانية

المواد ، 1 • 2 • 3 • 4 • 5 • 6 • 7 • 8 • 9 ، مأخوذة من مجموعة النصوص المتعلقة بالتسيير الذاتي في الفلاحة ، ص 25 ، 26 ، 27 .

أيام وعندئذ يمكن للجمعية العامة أن تتداول قانونيا بحضور النصف من أعضائها ، وفي حالة العكس يتخذ وزير الفلاحة والاصلاح الزراعي التدابير الملائمة ، وذلك بعد اجراء تحقيق في ذلك •

المادة 10 : تكون اجتماعات الجمعية العامة موضوع تحرير محضر ينقل في دفتر المداولات • وتوجه نسخة منه الى المصالح المختصة التابعة لوزارة الفلاحة والاصلاح الزراعي •

2 – مجلس العمال :

ليس لكل جمعية عامة مجلس للعمال ، وانما القانون الأساسي للتسيير الذاتي يحدد الجمعيات العامة التي يمكن أن يكون لها مجلسا عماليا ،كما يحدد صلاحياته •

المادة 11 : تنتخب الجمعيات العامة التي تتضمن (50) عاملا وأكثر مجلسا للعمال ، ويتم حسب عدد أعضاء هذا المجلس نسبة 6 منتخبين من كل جزء من 15 ناخبا من غير أن يكون هذا العدد ناقصا من 18 أو زائدا على 45 •

تمارس الجمعية العامة التي تتضمن على الأقل (50) عضوا ، مهام مجلس العمال •

المادة 12 : يجب أن يكون الثلثان من أعضاء مجلس العمال مستخدمين فعلا في الانتاج • وتشكل قرابة النسب والحواشي من الدرجة الأولى التي تربط أكثر من عضوين حالة من حالات عدم قابلية الانتخابات •

المواد 10 ، 11 ، 12 ، مأخوذة من النصوص المتعلقة بالتسيير الذاتي الفلاحي ، ص 27 ، 28 •

المـــادة 13 : يجتمـــع مجلـــس العمـــال مـــرّة علـــى الأقـــل فـــي كـل شهريـــن فـــي دوريـــة ،وعـــلاوة علـــى ذلـــك ، يجـــوز لـــه أن يجتمـع فـــي دورة غـــير عاديـــة ، بطلـــب الثلـــث مـــن أعضائـــه أو بطلـــب مـــن لجنـــة التسيـــير .

المـــادة 14 : لا يمكـــن لمجلـــس العمـــال أن يتـــداول قانونـــا الا بحضر الثلثـــين مـــن أعضا ئـــه ، ويتـــم وضـــع جـــدول الأعمـــال وتحريـــر المحاضـــر وتحديـــد شـــروط التصويـــت حســـب الكيفيـــة المنصوص عليهـــا فـــي المواد 6، 7، 9، 10 والمتعلـــق بالجمعيـــة العامـــة .

المـــادة 15 : يعلـــن عـــن اجتماعـــات مجلـــس العمـــال قبـــل ثلاثـــة أيـــام علـــى الأقـــل مـــن تاريـــخ انعـــقـــاده ، وذلـــك حســـب الاجراءات المقـــررة بالنسبـــة للجمعيـــة العامـــة ،الا فـــي حالـــة الاستعجـــال .

تعقـــد الاجتماعـــات فـــي غـــير ساعـــات العمـــل .

المـــادة 16 : يمـــارس مجلـــس العمـــال باســـم الجمعيـــة العامـــة المهـام التاليـــة :

- انتخـــاب لجنـــة التسيـــير بيـــن أعضائـــه .
- اتخـــاذ المقررات المستمـــدة من التوجيهـــات الـــتي تحددهـــا الجمعيـــة العامـــــة .
- قبـــول أعضـــاء جـــدد فـــي المجموعـــة حســـب الكيفيـــات المحـــددة فـــي التشريـــع الجـــاري بـــه العمـــل . وباقـــتراح مـــن المديـــر " المستشـــار الفـــني " .
- وقـــف وطـــرد أعضـــاء المجموعـــة المرتكبيـــن لأخطـــاء جسيمـــة ويكـــون كل مـــن هذيـــن المقرريـــن قابـــلا للطعـــن بـــدون وقـــف

المادة ، 13، 14، 15، 16 ، من نفس المصدر السابق ،ص 24 ـ 29 .

التنفيذ لدى الجمعية العامة •

- درس برامج التموين والمصادقة عليه تبعا لمخطط الفلاحة الخاص بالاستغلال •
- فحص حسابات آخر السنة المالية ، واعطاء رأي بشأنها قبل تقديمها الى الجمعية العامة •
- مراقبة نشاط لجنة التسيير التي تقدم له الحساب أثناء اجتماعاته العادية أو غير العادية ،وفي حالة نشوب خلاف بين الهيئتين ،يرفع مجلس العمال الأمر الى الجمعية العامة التي تتداول بعد استطلاع رأي مندوب وزير الفلاحة والاصلاح الزراعي •

<u>المادة 17</u> : لا تكون لأعضاء مجلس العمال خارج الاجتماعات أية سلطة غير التي يخولها لهم مركز العمل الذي يشغلونه في الاستغلال ، ولا يكون لهم الحق في نيل فوائد أخرى غير الفوائد المرتبطة بهذا المركز •

<u>المادة 18</u> : ينتخب أعضاء مجلس العمال لمدة ثلاثة أعوام ويمكن تجديد انتخابهم •

يكون مجلس العمال قابلا للتجديد كل سنة بنسبة الثلث وخلال العامين الأوليين لتطبيق هذا النص، يعين الثلث الخارج بواسطة الاقتراع ، يكون الأعضاء الموقوفون قابلين للانتخاب من جديد •

3- <u>لجنة التسيير</u>:

ينتخب مجلس العمال في كل استغلال لجنة للتسيير ، من بين أعضائه ،ودور هذه اللجنة ومهامها وعدد أعضائها محدد

المادة 17 • 18 من نفس المصدر السابق ،ص 30 • النصوص المتعلقة بالتسيير الذاتي في الفلاحة•

بصفة قانونية في نصوص التسيير الذاتي الفلاحي .

المادة 19 : ينتخب مجلس العمال من بين أعضائه لجنة التسيير وتولف من 6 الى 12 عضو ، ويكون الثلثان منهم على الأقل مستخدمين * في الانتاج ، ولا يمكن أن تتضمن أعضاء تربط بينهم أواصر قرابة النسب والحواشي من الدرجة الاولى ، وينتخب أعضاء لجنة التسيير لمدّة ثلاثة أعوام ويكونون قابلين للانتخاب من جديد . ويتم تجديد الأعضاء غير الرئيس كل سنة ، عند نهاية الموسم بنسبة الثلث . وضمن نفس الكيفيات المنصوص عليها بخصوص مجلس العمال .

المادة 20 : لا يتمتع أعضاء لجنة التسيير بسلطات فعلية غير التي يخولها لهم مركز العمل الذي يشغلونه ، ولا يمكن لهم أن يلزموا الاستغلال في غير جلسات لجنة التسيير .

المادة 21 : لا يمكن للجنة التسيير أن تتداول قانونا الا بحضور الثلثين على الأقل من أعضائها ، وتتخذ المقررات بالاغلبية المطلقة . وفي حالة تساوي الأصوات يرجح الجانب الذي منه الرئيس ، ويجوز للجنة التسيير أن تقبل في جلستها بصفة استشارية كل شخص مختص قابلا لأن يقدم لها أيضاحات في المسائل المقيدة في جدول الأعمال .

المادة 22 : تجتمع لجنة التسيير كلما تطلب ذلك صالح الاستغلال ، ومرتين على الأقل في الشهر . وذلك بطلب

المواد 19، 20، 21، 22 ، مأخوذة من المصدر السابق ، ص30 — 31 .
النصوص المتعلقة بالتسيير الذاتي في الفلاحة .

الرئيس أو الثلث من أعضائها ، وتجتمع في غير ساعات العمل الا في الحالات الاستثنائية .

المادة 23 : يتمثل دور لجنة التسيير في اتخاذ جميع القرارات اللازمة لنشاط الاستغلال ، وذلك في اطار التوجيهات المحددة من طرف الجمعية العامة . ويتمثل دورها على الخصوص فيما يلي :

- اعداد مخطط لتنمية الاستغلال ،وذلك في اطار المخطط الوطني ، وكذا اعداد البرامج السنوية للتجهيز والتسويق والانتاج .
- وضع اللائحة المتعلقة بتنظيم العمل وتحديد وتوزيع المهام والمسؤوليات .
- وضع حسابات آخر السنة المالية .
- تقرير عقد قروض لأجل قصير ،وذلك في اطار البرامج السنوية والانتاج والتسويق .
- تقرير طريق الشراء المنتجات اللازمة للتموين كالمواد الأولية والبذور ...الخ ،وذلك في اطار البرنامج السنوي للانتاج .
- تقرير طريقة تسويق المنتجات والخدمات ،وذلك في اطار التنظيم الجاري به العمل .
- تقرير تشغيل العمال الموسميين .
- تعيين ممثلين من بين أعضاء مجلس العمال ليمثلوا الاستغلال في مختلف مجالس ادارة التعاونيات الذي يكون الاستغلال عضوا فيها .

يجوز للجنة التسيير أن تقترح على الجمعية العامة عزل الممثل الفني والأعضاء التقنيين وذلك بعد فحص حسابات آخر السنة المالية .

المادة 23 ، مأخوذة من نفس المصدر ، ص 31 .

4 ـ الرئيس :

ينتخب من بين أعضاء كل جمعية عامة رئيس، تحدد مسؤوليته وحقوقه حسب النصوص القانونية التالية :

المادة 27 : يمثل الرئيس مجموعة العمال ، داخل الاستغلال وفي جميع أعمال الحياة العامة ، ويوجه الى ((المدير)) ممثل الدولة المقررات المتخذة من طرف هيئات التسيير الذاتي، ويسهر على تنفيذها ، ويرأس اجتماعات لجنة التسيير ومجلس العمال والجمعية العامة للعمال ويديرها •

ينتخب الرئيس من طرف المجلس العام ومن بين أعضائه ولمدّة ثلاثة أعوام بالاغلبية المطلقة وبالتصويت السري • يحرّر من واجباته المهنية بمجرد انتخابه •
ويضع توقيعه على محاضر الجلسات وعلى الاوراق المتعلقة بالالتزامات المالية وبالالتزام بالدفع •

يدعو لاجتماع لجنة التسيير ومجلس العمال والجمعية العامة للعمال ،ويستلم شكاوي واقتراحات العمال ، ويوجهها بقصد النظر فيها ، الى الهيئات المختصة التابعة للتسيير الذاتي ، ويتولى مراقبة تنفيذ المقررات المتخذة من طرف هيئات التسيير الذاتي ،ويمثل الاستغلال لدى الغير ،ويخول سلطة المرافعة أمام المحاكم ، وذلك بتفويض من الهيئات المختصة التابعة للتسيير الذاتي •

وعلى أي حال ، لا يجوز له أن يلزم الاستغلال الاتنفيذا للمقرر الذي جرى اتخاذه بصفة قانونية من طرف الهيئات المختصة التابعة للتسيير الذاتي ، ويطلع دوريا لجنة التسيير على نشاطه ، وعند ثبوت عكس ذلك قانونا ،

يتعرض للعقوبة المنصوص عليها بخصوص الأخطاء الجسيمة .

المادة 28: لا تكون للرئيس أية سلطة على العمال من غير الاجتماعات التي يترأسها ، ما عدا السلطة المتعلقة بمراقبة تنفيذ المقررات المتخذة من طرف الهيئات التابعة للتسيير الذاتي .

وإذا عارض في تنفيذ هذه المقررات ، فيرفع الأمر الى لجنة التسيير للحصول الى تعليمات تكميلية توجه الى ممثل الدولة .

المادة 29 : لا يتقاضى الرئيس بهذه الصفة الا التسبيقات المحددة في التنظيم الجاري به العمل . دون أية فائدة أخرى .

وعند انقضاء وكالته يرجع تلقائيا الى عمله السابق .

5- ممثل الدولة :

لكل مزرعة مسيرة ذاتيا ممثل فني ، يعين هذا الممثل من طرف وزارة الفلاحة والاصلاح الزراعي ، وتحدد مهامه والتزاماته حسب النصوص القانونية .

المادة 30: يعين الممثل من طرف وزير الفلاحة والاصلاح الزراعي ، ويحضر اجتماعات التسيير بصوت استشاري . ولا يمكن أن تربطه قرابة مباشرة مع الرئيس أو مع أي عضو آخر للجنة التسيير .

– هو يمثل الدولة مباشرة داخل الاستغلال ، وبهذه الصفة فهو :

– يسهر على حفظ وسائل الانتاج ، ويعارض المقررات

التي تهدف الى انقاص القيمة الأصلية لهذه الوسائل .

— يحدد أهداف المخطط الوطني ، ويعارض مخططات تنمية الاستغلال التي لا تتطابق وأهدافه .

— يتأكد من حسن سير العمليات الاقتصادية والمالية المتعلقة بالاستغلال .

— يوقع الاوراق المتعلقة بالالتزامات المالية . وكذا الأوامر بالدفع التي يوقعها الرئيس أيضا .

— يمسك أموال الاستغلال النقدية التي يقوم بواسطتها بالتسديدات العادية .

— يكون مسؤولا داخل الاستغلال عن مراعاة القواعد المتعلقة بتوزيع الدخل .

— يبين لهيئات التسيير الذاتي المختصة عدد ومؤهلات الاعضاء الجدد الذين يجب توظيفهم في اطار مخطط تنمية الاستغلال .

— ينجز الشراءات والبيعات المقررة من طرف لجنة التسيير .

— يضبط جرد الأموال الثابتة والمنقولة ، ويراقب ضبط المحاسبة ويؤشر على حسابات آخر السنة المالية .

— يكلف بتابعة مقررات لجنة التسيير ، ويصدر وحده بسدد واسطة الاشارات الموضوعة تحت سلطته ، والأوامر اللازمة لتنفيذ هذه المقررات .

— يضع المشاريع التمهيدية التالية ، وذلك تبعا لمخطط التنمية المصادق عليه من طرف الجمعية العامة وبالتعاون مع لجنة التسيير .

— البرامج السنوية أو الموسمية المتعلقة بالانتاج والتسويق والاستثمار .

- مواقيت الاشغال .
- حساب الاستغلال .
- الميزانية التقديرية السنوية .
- جدول الاجور الأصلية والعلاوات الممنوحة لكل وظيفة .

تقدم هذه المشاريع التمهيدية الى الجمعية العامة للبت فيها . ويقدم عند كل اجتماع تعقده لجنة التسيير بيانا عن نشاطه المتعلق بالفترة السابقة .

ويتعين عليه الاجابة عن طلبات الايضاح من طرف هيئات التسيير الذاتي ، ويتولى كتابة لجنة التسيير ومجلس العمال والجمعية العامة للعمال ، ويكون مسؤولا عن ضبط وتحرير محاضر الاجتماعات التي يوجه نسخة منها الى مصالح وزارة الفلاحة والاصلاح الزراعي المختصة .

النصوص المتعلقة بالتسيير الذاتي في الفلاحة ، ص33/ 34 ، المصدر السابق 30 . 29 . 28 . 27 ، ...اد

الفصل الرابع : الانتاج النباتي في القطاع المسيرذاتيا

المبحث الاول :

الحبوب :

تحتل زراعة الحبوب مساحة كبيرة وهامة من الاراضي الفلاحية في الجزائر ، حيث كانت تقدر المساحة المخصصة لزراعة الحبوب في سنة 1970 حوالي 3228170 هكتار أي أن هذا النوع من الزراعة يحتل 44٪ من الاراضي الصالحة للزراعة كما يحتل القطاع الفلاحي المسير ذاتيا من هذه المساحة المخصصة للحبوب حوالي 768710 هكتار أي أن هذا القطاع يستحوذ على 23ر8٪ من المساحة المخصصة للحبوب • الى أن المساحة عند القطاع الفلاحي المسير ذاتيا تطورت في سنة 1980 الى حوالي 817480 هكتار حيث بلغت نسبة التطور حوالي 3ر6٪ ، وذلك بالرغم من انخفاض المساحة الاجمالية الى 3180960 هكتار، وعليه فان القطاع المسير ذاتيا في سنة 1980 كان يحتل حوالي 7ر25٪ من المساحة الاجمالية المخصصة للحبوب •

ورغم انخفاض المساحة المخصصة لزراعة الحبوب في القطاع المسير ذاتيا ،الا أنه يساهم بنسبة هامة في انتاج الحبوب ،حيث بلغ انتاجه في سنة 1970 حوالي 5807900 قنطار من الانتاج الاجمالي للحبوب ،الذي بلغ في نفس السنة 20580920 قنطار ،وهو ما يمثل حوالي 28٪ اذ تطور انتاج القطاع المسير ذاتيا من الحبوب في سنة 1980 ليبلغ حوالي 8288500 قنطار ،حيث كانت نسبة التطور حوالي 7ر42٪ ،وكانت نسبة مساهمة هذا القطاع في انتاج الحبوب حوالي 2ر34٪•

اذ زيادة الانتاج وارتفاع نسبة المساهمة للقطاع الفلاحي المسير ذاتيا في انتاج الحبوب تعود بالدرجة

الاولـــى الـــى زيـــادة مردوديـــة الهكتـــار • وذلـــك كمـا يوضحـــه الجـــدول التالـــي :

تطور مردودية انتاج الحبوب في القطاعات الفلاحية

الوحدة :قنطار / الهكتار

	70/69	71/70	72/71	73/72	74/73	75/74	76/75	77/76	78/77
ع المسير ـيـا	7ر56	8ر55	10ر80	7ر26	7ر55	10ر00	10ر25	5ر44	7ر72
ع الثورة ـعية	—	—	—	—	4ر27	7ر69	6ر70	4ر08	4ر93
ع الخاص	6ر01	4ر87	5ر46	4ر25	3ر97	7ر96	5ر56	3ر41	5ر00

(تابع لنفس الجدول)

	79/78	80/79
ع المسير ـيـا	7ر07	9ر34
ع الثورة الزراعية	4ر52	6ر14
ع الخاص	5ر10	7ر14

وبصفـــة عامـــة نلاحـــظ مـــن الجـــدول أعـــلاه أن مردوديـــة الهكتـــار ضعيفـــة فـــي كـــل القطاعـــات ،الا أن مردوديـــة الهكتـــار فـــي القطـــاع الفلاحـــي المســـير ذاتيـــا أحســـن ممـــا هـــو عليـــه فـــي باقـــي القطاعـــات فـــي كـــل موســـم •

والجدول التالـــي يوضـــح تطـــور انتـــاج الحبوب في القطاع الفلاحـــي المسيـــر ذاتيـــا ،فـــي الفـــترة 70 / 80 •

مصدر الجدول : نفس المصدر السابق Annuaire Statistique de l'Algérie 1981 P. 191. 193. 194

تطور انتاج الحبوب خلال الفترة 70 ـ80 للقطاع الفلاحي المسير ذاتيا .

الوحدة : قنطار

الموسم / انواع الحبوب	70/69	71/70	72/71	73/72	74/73	75/74	76/75
الحبوب	5807900	6900090	8938490	5794990	6128030	8197730	8750600
القمح الصلب	2343650	2709260	2857130	1938130	2183450	2988330	3188930
القمح اللين	2424530	3374900	4951980	2997010	3027700	3754520	3808210
الشعير	754310	589540	818800	490930	635010	990240	1222870
الخرطال	213610	168300	242730	281760	225270	386530	487550
الذرة الصفراء	44830	39430	35190	44070	29510	48440	20260
الذرة البيضاء	6830	5380	12170	21570	7330	14020	10340
الارز	20140	13280	20490	21520	19760	15650	12440

../...

(تابع لنفس الجدول)

الموسم / انواع الحبوب	77/76	78/77	79/78	80/79
الحبــــوب	4485810	6510260	6202310	8288500
القمح الصلب	1998950	2620730	2298730	2679010
القمح اللين	1591200	2276820	2203380	3186290
الشعيــــر	599730	1270040	1265500	1849510
الخرطـال	254900	320890	421220	561930
الذرة الصفراء	14260	6120	2920	8100
الذرة البيضاء	15530	13010	10560	3660
الارز	11240	2650	–	–

المصـــدر : Annuaire Statistique de l'Algérie 1981 P. 183

من الجدول السابق نلاحظ أن انتاج الحبوب بصفة عامة كان يزداد من سنة الى أخرى ، حيث بلغ أقصى انتاج الحبوب سنة 1972 حوالي 8938490 قنطار، بينما كان أدنى انتاج في سنة 1977 يقدر ب: 4485810 قنطار ،بينما ظل متذبذب بالزيادة من سنة الى أخرى مقارنة بسنة 1970 •

كما نلاحظ أن من أهمّ منتوجات الحبوب هو القمح الصلب والقمح اللين • وذلك لتعوّد المواطنين على استهلاك هذه المادة ، حيث يدخل هذا النوع في الوجبة الغذائية الرئيسية لكل فرد من جهة ،واستهلاك الخبز بكمية كبيرة من جهة أخرى •

وقد بلغ انتاج القمح الصلب سنة 1976 حوالي 3188930 قنطار ، وهو أقصى انتاج في الفترة المدروسة، بينما كان أدنى انتاج في سنة 1973 يبلغ 1938130 قنطار •

أما فيما يخصّ انتاج القمح اللين ،فان تطور انتاجه كان ملحوظا من سنة 1970 حتى 1976 ،حيث بلغ الانتاج في هذه السنة الأخيرة 3808210 قنطار، وهو أقصى انتاج ،بينما شهد الانتاج انخفاضا شديدا في سنة 1977 ، حيث بلغ 1591200 قنطار •

أما بالنسبة الى الشعير والخرطال ،فان تطور انتاجهما واضح في الفترة 1970 ـ 1980 وخاصة في النصف الأخير ،مع تسجيل بعض التذبذبات البسيطة •

أما فيما يخص انتاج الذرة بنوعيها والأرز ،فان تقهقر الانتاج في هاتين المادتين واضح ،وخاصة بالنسبة

الى الارز والذرة الصفراء ،حيث بلغ أقصى انتاج منهما على التوالي 21520 قنطار و 48440 قنطار ،بينما كان أدنى انتاج من الذرة الصفراء 2920 سنة 1979 ،بينما انعدم انتاج الارز في السنتين الاخيرتين •

وعلى العموم ،فان الزيادة في انتاج القمح الصلب واللين تعود الى زيادة الطلب عليهما لانهما يمثلان المادة الاساسية في الاستهلاك اليومي للفرد ، حيث يساهم القطاع المسير ذاتيا بنسبتي 29٪ ، 41٪ من الانتاج الكلي للقمح الصلب واللين ، على التوالي في سنة 1980•

أما فيما يخص الشعير والخرطال ،فان الزيادة في انتاجهما ، تعود الى استعمالهما كعلف للحيوانات، حيث بلغت نسبة الانتاج منهما 23٪ ، 50٪ على التوالي •

أما انتاج الذرة بنوعيها والارز ،فان حوالي 90 ٪ أو 95٪ هي من نصيب القطاع المسير ذاتيا •

الا أن الانخفاض الشديد في انتاج هاتين المادتين يعود الى قلة اليد العاملة ،ومياه السقي ، التي يحتاجانها • وبصفة عامة فان انتاج الحبوب قد سجل نموا هائلا في الموسمين 84/83 ، 85/84 ،حيث بلغ الانتاج الاجمالي من الحبوب في جميع القطاعات 14•062•040 قنطار و30•046•520 قنطار على التوالي • كما انه قد تم وقف استيراد الشعير وذلك ابتداء من الموسم 84/83 ،وأصبح هناك فائض من هذا المنتوج •

وتعود هذه الزيادة حسب ما أكده وزير الفلاحة الى :

• تنفيذ برامج الانعاش والتكثيف الذي أعدته وزارة الفلاحة والصيد

البحري • بحيث كان يهدف هذا البرنامج الى تحسين المردودية والى رفع الانتاج الفلاحي ككل ، وذلك بتركيز الجهد بصفة خاصة لانتاج المواد ذات الاستهلاك الواسع التي تشكو من نقص خطير" (1) •

المبحث الثاني :

الخضر الجافة :

يضمّ هذا النوع من الخضر كلا من الفول والجلبانة والعدس والحمص والفاصوليا ،حيث شهد هذا النوع من الزراعة توسعا واضحا ،من حيث المساحة الاجمالية ، والتي كانت في سنة 1970 حوالي 89570 هكتار ،فأصبحت في سنة 1980 حوالي 125590 هكتار ، أي أن نسبة التوسع في المساحة كانت حوالي 40٪ •

يحتل القطاع الفلاحي المسير ذاتيا من جملة المساحة المخصصة لزراعة الخضر الجافة في سنة 1970 حوالي 54790 هكتار ،الا أن هذه المساحة أصبحت في سنة 1980 حوالي 69910 هكتار ،أي أن القطاع الفلاحي المسير ذاتيا في سنة 1980 أصبح يعود له حوالي 55,6٪ من المساحة الاجمالية المخصصة لزراعة الخضر الجافة •

وبالرغم من ذلك فان تطوّر الانتاج الاجمالي من الخضر الجافة كان ضعيفا ، حيث كان في سنة 1970 حوالي 389090 قنطار ، ووصل هذا النوع من الانتاج في سنة 1980 الى حوالي 518200 قنطار ،أي أن نسبة التطور كانت حوالي 33٪ • ورغم التطور الاجمالي في الانتاج،الا أن انتاج

---

(1) المصدر : جريدة الشعب الصادرة بتاريخ 14 جوان 86 ، ص5 •

القطاع الفلاحي المسير ذاتيا ـ عدا بعض التذبذبات ـ كان في سنة 1970 حوالي 221990 قنطار، انخفض في سنة 1980 الى 205480 قنطار ، أي أن القطاع الفلاحي المسير ذاتيا ، كان يساهم بحوالي 40٪ تقريبا ، وهي مساهمة ضعيفة ، اذا ما قورنت بالمساحة التي يمتلكها هذا القطاع .

والجدول التالي يبين تطور انتاج الخضر الجافة في القطاع المسير ذاتيا .

تطور انتاج البقوليات في القطاع الفلاحي المسير ذاتيا في الفترة 70/80

الوحدة : قنطار

الموسم / انواع الخضر	70/69	71/70	72/71	73/72	74/73	75/74	76/75
الخضر الجافة	221990	241930	210800	212830	260330	358890	371840
الفول	86630	105410	77330	74570	92370	133680	128340
الجلبانة	12520	18230	14280	14160	14050	22210	22940
العدس	43970	36600	37050	45440	35780	57640	70620
الحمص	60820	56000	49080	58340	86210	117980	129840
الفاصوليا	11620	20040	28730	16280	28650	21550	12070
انواع اخرى	6430	5650	4330	4040	3270	5830	8030

(تابع لنفس الجدول)

الموسم / انواع الخضر	77/76	78/77	79/78	80/79
الخضر الجافة	311770	352050	233620	205480
الفول	128170	144690	103020	95060
الجلبانة	19510	22960	18720	16120
العدس	33600	73920	31650	19200
الحمص	119820	95460	70590	68060
الفاصوليا	5930	7140	2560	1620
انواع اخرى	4740	7880	7080	5420

المصدر : Annuaire Statistique de l'Algérie 1981 P. 183

من الارقام الموجودة في الجدول السابق ،نلاحظ التطور الملحوظ في كمية انتاج الخضر الجافة والزيادة في حجم الانتاج كانت من سنة 1973 الى سنة 1979 • لكن سنة 1980 سجلت انخفاضا واضحا مقارنة بسنة 1976•

ومن أهمّ الخضر الجافة التي سجلت زيادة واضحة في حجم الانتاج في خلال الفترة المدروسة 1970 / 1980 هي : الفول والجلبانة والحمص •

أما بالنسبة الى العدس ،فلم يعرف حجم الانتاج منه اتجاه معين ،بل بقي الانتاج متذبذب من سنة الى أخرى •

وفيما يخصّ الفاصوليا فقد تطور الانتاج منها شيئا فشيئا ،من سنة 1970 حتى سنة 1975 ،ثم بدأ في الانخفاض حتى 1980 ،حيث لم يبلغ الانتاج منها سوى 1620 قنطار، وهو انتاج ضئيل جدا ،والانخفاض الشديد الواضح في الفاصوليا والعدس بصفة خاصة ،يعود الى قلة الأيدي العاملة، حيث يحتاج هذا النوع من المزروعات كثيرا من الخدمات، سواء الخاصة بنموها أو جنيها ،لأنّ كثيرا من محاصيل الخضر الجافة ، تتلف في فصل جنيها ،حيث أن معظمها ان لم أقل كلها تجمع في فصل الصيف • ونتيجة لقلة العمال في القطاع الفلاحي المسير ذاتيا ،وكذا حرارة الصيف ، وكثرة المحاصيل التي تجنى في نفس فترة نمو البعض الآخر ،كالفاصوليا مثلا • كما أن قلة المياه لها دورها الاساسي هي الأخرى في انخفاض كمية الانتاج من الفاصوليا ،لأنها تحتاج الى الرّي •

كـل هـذه المشاكـل السابقـة ،وكـذا عـدم انتقـاء بـذور جيـدة وحسنـة المردوديـة ،فـان مردوديـة الهكتـار منخفضـة فـي جميـع القطاعـات الفلاحيـة بصفـة عامـة ، والقطـاع الفلاحـي المسير ذاتيـا بصفـة خاصـة .

والجدول التالـي يبيـن تطـور مردوديـة الهكتار من الخضر الجافـة فـي مختلـف القطاعـات .

الموسم / المردودية	69/70	70/71	71/72	72/73	73/74	74/75	75/76	76/77	77/78	78/79	79/80	80/81
المسير ذاتيا	4ر1	5ر2	4ر1	4ر3	4ر9	7ر2	7ر5	6ر4	5ر7	3ر5	2ر9	
الزراعية	—	—	—	—	4ر6	7ر0	6ر3	6ر4	5ر2	4ر2	3ر9	
الخاص	4ر8	6ر8	5ر3	5ر7	6ر3	8ر6	8ر8	8ر2	7ر3	6ر2	6ر4	

وبصفـة عامـة ،فـان انخفـاض انتاج الخضـر الجافـة ، أصبح لا يغطـي الطلـب المتزايـد علـى هـذا النـوع مـن الخضـر . وذلـك نتيجـة لدخولهـا فـي صناعـة التعليـب والتصبيـر من جهـة ،واستهلاكهـا مباشـرة فـي موسـم نضجهـا

ونتيجـة لهـذا الطلـب ،يجـب تشجيـع هـذا النـوع مـن الزراعـات،وكـذا توسيـع مساحـات زراعتهـا والاهتمام بهـا أكثر،لاننـا نلجـأ الـى الاستيراد ،وذلـك لتغطيـة احتياجاتنـا منهـا فـي كـل سنـة ، رغـم أن كثـير من المساحـات الفلاحيـة صالحـة لهـاذا النوع من الزراعـة .

مصدر الجدول : Annuaire Statistique de l'Algérie 1981 P. 191, 193, 194

المبحث الثالث :

الزراعة السوقية :

ويشمل هذا النوع من الزراعة ،كل من البطاطس والطماطم والبصل ،والفاصوليا الخضراء ، والبطيخ والدلاع وغيرها من الخضر الاخرى •

كما أن هذا النوع من الزراعة قد شهد تطورا واضحا في السبعينات حيث كانت المساحة المخصصة لمثل هذه الزراعات في سنة 1970 ،حوالي 108230 هكتار وتطورت في سنة 1980 الى حوالي 225250 هكتار ،حيث بلغت نسبة التطور حوالي 108٪ • يعود من جملة هذه المساحة للقطاع الفلاحي المسير ذاتيا في سنة 1970 حوالي 54790 هكتار، بينما توسعت هذه المساحة في سنة 1980 ، الى 69910 هكتار ،أي أن نسبة التوسع كانت 27٪ •

وعليه فان القطاع الفلاحي المسير ذاتيا ،يشمل حوالي 31٪ من المساحة الاجمالية المخصصة لمثل هذا النوع من الزراعات •

يقدر الانتاج الاجمالي من الزراعة السوقية في سنة 1970 بحوالي 7246150 قنطار ،الذي أصبح في سنة 1980 حوالي 14409940 قنطار ،مسجلا بذلك زيادة بنسبة 99٪ تقريبا •

أما نصيب القطاع الفلاحي المسير ذاتيا من انتاج سنة سنة 1970 كان 3373380 قنطار ، الذي أصبح في سنة 1980 حوالي 4739280 قنطار بزيادة قدرها 40٪ تقريبا •ان مساهمة هذا القطاع في الانتاج الاجمالي لسنة 1980 من هذا النوع من الزراعة يمثل حوالي 33٪ •

والجدول التالي يبين تطور انتاج الزراعة السوقية في القطاع الفلاحي المسير ذاتيا :

تطــور انتاج الزراعات السوقية في القطاع الفلاحــي المسير ذاتيا في الفترة 80/70

الوحدة: قنطــار

الموسم / نوع الخضر	70/69	71/70	72/71	73/72	74/73	75/74
الزراعة السوقية	3373380	3253040	2886100	2788470	3307770	4153720
بطاطــس	1230600	1270750	1350540	1309990	1652990	2409300
طماطــم	525030	406120	368980	425930	488840	535380
بصــل	63450	97520	71800	89490	95000	105190
فاصوليا خضراء	41390	34170	36300	31840	30400	29820
جــزر	133780	80950	62620	46470	58930	86120
بطيخ ودلاع	713320	560800	442530	422150	532920	557270
خضر أخرى	665810	802730	553330	462600	448690	430640

Annuaire Statistique de l'Algérie 1981 P : 183

(تابع لنفس الجدول)

الموسم / نوع الخضر	76/75	77/76	78/77	79/78	80/79
الزراعة السوقية	3804380	3503370	3351460	3608920	4739280
بطاطس	2104520	1798710	2003410	2066140	1995550
طماطم	451280	378300	309710	296140	107260
بصل	90670	106630	65260	92120	1049980
فاصوليا خضراء	35730	25730	22530	18120	81050
جزر	55830	65100	59770	54940	15050
بطيخ ودلاع	525380	459840	321510	353290	43430
خضر أخرى	540970	669060	749540	728170	1446960

المصدر : Annuaire Statistique de l'Algérie 1981 P. 183

من الجدول السابق ، نلاحظ أن الانتاج من الزراعة المروية ، لم يشهد تطورا ، عدا تسجيل بعض الزيادة البسيطة في الانتاج من سنة الى أخرى ،باستثناء سنة 1980 التي شهدت زيادة هامة في في الانتاج ،حيث بلغت الزيادة حوالي 40٪ مقارنة بسنة 1970 .

لقد شهد انتاج البطاطس نموا هاما ،حيث تطور الانتاج من 1230600 قنطار سنة 1970 الى 1995550 قنطار سنة 1980 أي بزيادة 62٪ ،وذلك نتيجة لزيادة الطلب عليها لانها تدخل ضمن الوجبات الغذائية اليومية لمعظم الأفراد ، وبالرغم من الزيادة في الانتاج ،الا أنها لم تغط الطلب المتزايد عليها ، مما أدى بالبلاد الى اللجوء الى استيراد كميات كبيرة منها كل سنة حتى 1984 توقف الاستيراد من البطاطس بل أصبحت تصدر الى الخارج كذلك فان زراعة البصل قد حققت زيادة هامة في الانتاج من سنة الى أخرى ،حيث بلغت هذه الزيادة في سنة 1980 حوالي 45٪ .

أما بالنسبة الى كل من الطماطم والفاصوليا الخضراء والجزر والبطيخ والدلاع ،فان الانتاج منها قد حقق انخفاضا واضحا من سنة الى أخرى بالرغم من أهميتها في الاستهلاك .

ويعلل الانخفاض الملحوظ في الانتاج الى الأسباب التالية :

1 - كل من هذه المزروعات تحتاج الى الري ،والملاحظ في السنوات المدروسة ،وخاصة بعد سنة 1976 حتى 1983 النقص في حجم مياه السدود والوديان ،وذلك لقلة كمية الأمطار .

2 ـ هـــذه المزروعـــات تحتاج الـــى رعايـــة دائمـــة مـــن العمـــال، كالعمـــل والسقـــي والـــرّش بالأدويـــة ،وهـــذا كلـــه يحتـــاج الى عـــدد كبـير مـــن العمـــال ،وان فـــترة العنايـــة بهـــذه المزروعـــات تكـــون غالبـــا فـــي فصـــل الصيـــف ، وهـــو الفصـــل الـــذي يسجل فيـــه دائمـــا نقـــص فـــي عـــدد العمـــال ، نتيجـــة لتوزيـــع اليـــد العاملـــة علـــى كثـــير مـــن النشاطـــات الفلاحيـــة .

3 ـ تعـــرّض هـــذه الزراعـــات السوقيـــة لبعـــض الكـــوارث الطبيعيـــة كالصقيـــع " الجليد " أو ريـــاح السيرويكـــو ،ممـــا يـــودي الـــى اتـــلاف هـــذه الزراعـــات أو محاصيلهـــا .

4 ـ فيمـــا يخـــص الانتـــاج مـــن البطيـــخ والدلاع ،فـــان الدولـــة تعمـــدت انقـــاص هـــذه الزراعـــة ، وتبديلهـــا بزراعـــات أخـــرى أكثـــر أهميـــة ، حيـــث أن زراعـــة البطيـــخ تستلـــزم كميـــة كبـــيرة مـــن الميـــاه ، وهـــي ليســـت مـــن الزراعـــة الضروريـــة لمعيشـــة الأفـــراد .

وعلـــى العمـــوم ،فـــان الانتـــاج مـــن الزراعـــة السوقيـــة قـــد حقـــق تطـــورا ملحوظـــا . ولكـــن هـــذا التطـــور نتـــج عـــن توسيـــع المساحـــة المخصصـــة لمثـــل هـــذه الزراعـــة ،كمـــا رأينـــا ،وليس عـــن زيـــادة المردوديـــة فـــي الهكتـــار ، حيـــث تعتـــبر مردوديـــة الهكتـــار ضعيفـــة ومتذبذبـــة مـــن سنـــة الـــى أخـــرى.

والجدول التالي يوضح تطور المردودية في مختلف القطاعـات للزراعة السوقية :

...المردود	70	71	72	73	74	75	76	77	78	79	80
...المسيرذاتيا	72ر3	67ر5	61ر0	60ر9	71ر5	77ر5	63ر0	55ر9	54ر2	58ر3	61ر9
...الزراعية	—	—	—	—	54ر8	63ر3	59ر8	46ر6	48ر0	49ر4	58ر7
...ع الخاص	62ر9	65ر4	58ر2	62ر6	69ر3	89ر5	61ر4	59ر6	62ر0	63ر1	65ر9

...ـدر : Annuaire Statistique de l'Algérie 1981 P. 191. 193. 194

كما يمكن ارجاع انخفاض مردودية الهكتار الى :

1 - نقص المياه الخاصة بالسقي ، لأن مثل هذه المزروعات تعتمد اعتمادا كبيرا على الري .

2 - ان عدد العمال المشتغلين في هذه الزراعة هو الآخر له دوره في كمية الانتاج ، حيث تكثر الاشغال وتقل اليد العاملة في موسم زراعة أو جني هذه المحاصيل .

المبحث الرابع :

الزراعات الصناعية :

نظرا لأهمية هذه الانواع من الزراعات في تنمية الاقتصاد الوطني ، وخاصة الصناعة الخفيفة " صناعة التعليب والتصبير - التبغ - السكر ... " فقد زاد الاهتمام بهذه المزروعات ، الا أن هذا الاهتمام لم يكن شاملا ، بل ركز على البعض منها ، وأهمل كثيرا من الزراعات الصناعية الاخرى ، في مختلف القطاعات الفلاحية بصفة عامة .

وتشمل الزراعات الصناعية كل من المزروعات التالية :

- التبغ ، القطن ، الشمندر السكري ، عباد الشمس ، الطماطم الصناعية - وغيرها من الزراعات .

كانت المساحة المخصصة لمثل هذه الزراعات في سنة 1970 حوالي 20470 هكتار ، توسعت في سنة 1980 لتصبح 31950 هكتار ، وذلك بزيادة 56٪ ، كان نصيب القطاع المسير ذاتيا منها في سنة 1970 حوالي 13440 هكتار ، وصلت في سنة 1980 الى 17600 هكتار ، أي أن القطاع المسير ذاتيا كان يشمل حوالي 55٪ من المساحة الاجمالية المخصصة لمثل هذه الزراعات .

الا أن مثل هذه الزراعات تتطلب الأرض الخصبة والمروية ، والتي يمكن توفرها لدى القطاع الفلاحي المسير ذاتيا وتقل نوعا ما عند القطاع الخاص ،كما أن هذه الزراعات تتطلب بعض التقنيات الخاصة ، مثل الأنواع المختلفة للأسمدة ، وكذلك تغطية بعض هذه الأنواع من المزروعات بالبلاستيك لحمايتها من بعض الكوارث الطبيعية ، كالصقيع ورياح السيروكو ، وهذه التقنيات نجدها متوفرة لدى القطاع المسير ذاتيا ،أكثر من القطاعات الاخرى .

الا أنه في السنوات الأخيرة " المخطط الخماسي الأول " بدأت الدولة تقدم بعض المساعدات للقطاع الخاص ،منها المالية والمادية بمختلف أنواعها .

أما من حيث الانتاج ،فقد تقدم تقدما ملحوظا في الفترة 70/80 ،وهذا التقدم نتج عن الاهتمام المتزايد بمثل هذه المزروعات ،لأنها تخدم كثيرا من الصناعات من جهة ، ولزيادة الطلب على استهلاكها من جهة أخرى .

بلغ الانتاج الاجمالي لجميع القطاعات من هذه الزراعة سنة 1980 حوالي 1409940 قنطار . نصيب القطاع المسير ذاتيا منها حوالي 966880 قنطار ، أي حوالي 68,5٪ .

والجدول التالي ،يوضح تطور الانتاج في القطاع المسير ذاتيا من الزراعات الصناعية :

تطور انتاج الزراعات الصناعية في القطاع الفلاحي المسير ذاتيا في الفترة 70/80

الوحدة : قنطـــار

الموسم / نوع الزراعة	70/69	71/70	72/71	73/72	74/73	75/74	76/75
الزراعة الصناعية	649450	1016890	484860	836210	826810	1133140	729130
التبــــغ	6990	8600	9250	9550	9820	11240	4010
القطـــن	6500	11530	18620	19850	7900	9530	6320
عباد الشمـــس	14310	16780	13150	17890	13740	10650	4770
GERANIUM ROSAT (1)	50540	63580	48460	68800	43770	48670	2870
الشمندر السكري	492200	809490	213100	390080	514100	586450	397880
الطماطم الصناعية	78910	106910	182280	330040	237480	466600	313280

1 ــ نوع من النباتات لاستخراج الزيت

(تابع لنفس الجدول)

الموسم / نوع الزراعة	77/76	78/77	79/78	80/79
الزراعة الصناعية	935670	1001270	1195450	966880
التبـــغ	10540	11890	7840	6910
القطـــن	670	—	570	—
عباد الشمس	3920	1760	230	450
	1100	810	40	680
الشمندر السكري	561930	612150	778960	447910
الطماطم الصناعية	357510	358770	398650	506380

المصـــدر : Annuaire Statistique de l'Algérie 1981 P. 183

من الجدول السابق ،نلاحظ أن بعض الزراعات قد تدهور الانتاج منها بكثير من سنة الى أخرى ، حيث اضمحل في السنوات الأخيرة . أو انعدم . وذلك بسبب انخفاض المساحة المخصصة لمثل هذا النوع من الزراعات أو انعدامها بالمرّة .

ومن هذه الزراعات . القطن ،أو عباد الشمس ...الخ . حيث سجل الانتاج منهم انخفاضا شديدا .

فبالنسبة الى القطن ،نلاحظ تطور انتاجه حتى سنة 1973 ،ثم بدأ في الانخفاض حتى انعدم الانتاج في سنتي 1978 ، و 1980 .

ونفس الشيء يقال بالنسبة الى عباد الشمس...الخ حيث سجل انخفاضا في الانتاج . وسبب انخفاض هذا الانتاج لمثل هذه المزروعات ، هو احتياجها للرّي الكبير. واليد العاملة ، وفي نفس الوقت ،فان مردودية الهكتار ضعيفة جدا ، وهي تتناقص من سنة الى أخرى ،حيث وصلت الى 9ر0 ق / هـ لعباد الشمس و 2ر0 ق/هـ بالنسبة ل

أما فيما يخصّ حجم الانتاج من التبغ ،فانه متذبذب من سنة الى أخرى ،تارة بالزيادة واخرى بالنقصان ، الا أن مردودية الهكتار قد شهدت تطورا نوعا ما .

وعلى العكس مما سبق فان الانتاج من مادتي الشمندر السكري والطماطم الصناعية ، قد شهدا تطورا هاما .

فبالنسبة للشمندر السكري ،فان حجم الانتاج قد تطور هدا سنتي 1972 ، 1973 ،كما أن مردودية الهكتار قد تطورت من 13،2 ق /هـ في سنة 1971 الى 229،1 ق/هـ ،

في سنة 1979 مع تسجيل بعض التذبذبات .

أما فيما يخص الانتاج من الطماطم الصناعية ، فان الزيادة في الانتاج قد بلغت حوالي 7ر41% ،حيث تطور الانتاج من 78910 ق سنة 1970 الى 506380 قنطار سنة 1980 ،وان مردودية الهكتار تطورت من 6ر31 ق/هـ سنة 1970، ووصلت الى 2ر87ق/هـ في سنة 1980 .

ان تطور الانتاج من الشمندر السكري والطماطم الصناعية يعود للتوسع في المساحة المزروعة ،حيث تطورت المساحة المزروعة بالطماطم من 2500 هكتار سنة 1970 الى 5810 هـ سنة 1980 .

والاهتمام بهذين النوعين ،يعود الى زيادة الطلب عليهما ،كما أنهما مادتين هامتين لكثير من الصناعات التي أنشئت من أجل معالجتهما وتهيئتهما لعملية الاستهلاك من طرف الافراد ، بدل استيرادهما من الخارج .

وبصفة عامة على مسيري القطاعات الفلاحية ، تشجيع مثل هذه الزراعات ، التي مازالت لحد الآن لم تلب كل الاحتياجات الوطنية ، بحيث نلجأ الى الخارج لاستراد مختلف هذه المنتوجات ، رغم التوسع في البعض منها وهذا ما أكدته وزيرة الفلاحة .

* بعد ما كانت الجزائر تصدر التبغ ويقتصر استيرادها على أطنان محصورة من منتجات موجهة للمزج . أصبحت في سنة 1984 تستورد حوالي 20 الف طن ، وهو ما يفسر تبعية شبه كاملة للسوق الدولية .

وبالنسبة للطماطم الصناعية المخصصة للتصبير ،فقد عرفت هي الأخرى - بالرغم من زيادة المساحة الزراعية من 300 هكتار سنة 1965 الى 14300 هكتار سنة 1984 - عجزا كبيرا بسبب الضعف الملاحظ في تطور الانتاج كما ونوعا ، وكذا الطلب الكبير على الطماطم الطازجة • بحيث ارتفعت الاحتياجات من الطماطم المصبرة الى 50 ألف طن في سنة 1984 ، لا يغطي الانتاج الوطني منها الا 34٪ ،والباقي يستورد من الخارج •••" (1)

المبحث الخامس :

الاعلاف :

ان الطلب المتزايد في العشرية الماضية على المنتوجات الحيوانية ،وخاصة منها الحليب واللحوم وغيرها••• قد أدى بالبلاد الى الاهتمام بتربية الحيوانات ،وخاصة منها الاغنام والابقار والدجاج ، وذلك لزيادة الطلب على منتوجات هذه الحيوانات •

ولكن الاهتمام بهذه الحيوانات أدى بطريقة مباشرة الى الاهتمام بتوفير الغذاء اللازم لها والمتمثل في الاعلاف بنوعيها ،حيث تنقسم الاعلاف الى :

1 - **العلف الصناعي :**

ويضمّ العلف الصناعي الخرطال والبرسيم وبعض الانواع المختلفة ويزرع هذا النوع من الاعلاف على مساحة اجمالية قدرت في سنة 1980 بـ: 353460 هكتار • نصيب القطاع المسير

المصدر : جريدة الشعب ،الصادرة بتاريخ 25 جوان 1986 •

ذاتيا منها حوالي 197110 هكتار ،أي أنه يحتل نسبة 56٪ من المساحة الاجمالية الخاصة بزراعة هذا النوع.

أما فيما يخص الانتاج الاجمالي لهذا النوع،لجميع القطاعات قد تطور في سنة 1970 من 2.386.390 قنطار الى 7.499.620 قنطار سنة 1980 . وهو تطورا هاما وملحوظا .

من بين هذا الانتاج الاجمالي،كان نصيب القطاع المسير ذاتيا في سنة 1970 حوالي 1.678.320 قنطار، فأصبح في سنة 1980 حوالي 4.690.440 قنطار ،أي أن القطاع المسير ذاتيا يغطي حوالي 62٪ من الانتاج الاجمالي في سنة 1980.

والجدول التالي يوضح تطور انتاج العلف الاصطناعي في القطاع المسير ذاتيا :

تطـور انتاج العلف الصناعي في القطاع المسير ذاتيا في الفـترة 70/80

الوحدة: قنطـار

الموسم / نوع العلف	70/69	71/70	72/71	73/72	74/73	75/74
العلف الاصطناعي	1678320	1713980	2370530	2666440	4099780	4409680
الخرطـال	1309310	1327140	1872860	2421190	3167920	2933730
البرسـيم	283880	291790	207540	137320	644410	803290
أنواع أخـرى	85130	95050	290130	107930	287450	672660

(تابع لنفس الجدول)

الموسم / نوع العلف	76/75	77/76	78/77	79/78	80/79
العلف الاصطناعي	3664660	3001770	3523890	4070220	4690440
الخرطـــال	3023750	2470540	3008210	3428530	3964960
البرســـم	149280	168810	99730	113150	95170
أنواع أخـــرى	491630	362420	415950	528540	630310

الجدول مأخوذ من نفس المصدر السابق ص 184 . Annuaire de l'Algérie 1981

من الجدول السابق ،نلاحظ التطور الهام في انتاج العلف الاصطناعي ،وخاصة الخرطال ،كما أن الانواع الاخرى من العلف والتي تشمل على خليط من البنجر والعشب والشعير والارز ... قد شهد زيادة هامة في الانتاج حيث تطور من 85130 قنطار في سنة 1970 الى 630310 قنطار في سنة 1980 أي بزيادة 740 ٪ ،وذلك لاستعمال هذين النوعين كعلف للحيوانات من جهة ،ولتسمينها من جهة أخرى .

أما الانتاج من البرسيم ،فقد شهد انخفاضا محسوسا من سنة 1970 الى 1980 .

ان دلّ هذا التطور على شيء ،فانما يدلّ على مدى الاهتمام بتربية الحيوانات ،لأنّ هذا النوع من العلف هو الغذاء الهام لكثير من الحيوانات كالاغنام والابقار ...الخ .

2 ـ العلف الطبيعي :

ويشمل العلف الطبيعي على حشيش المروج والحشيش العادي ،حيث يزرع هذا النوع على مساحة اجمالية في جميع القطاعات الفلاحية ، تقدر بحوالي 178850 هكتار، نصيب القطاع المسير ذاتيا 17472 هكتار ،أي أنه يحتل حوالي 9,7٪ من المساحة الاجمالية المخصصة لهذا النوع من الزراعة ،أما فيما يخصّ الانتاج الاجمالي من الاعلاف الطبيعية لجميع القطاعات الفلاحية قد انخفض من سنة 1970 الى سنة 1980 من 1979040 قنطار الى 1913700 قنطار على التوالي . يعود منها للقطاع المسير ذاتيا في نفس السنتين 70 ـ 80 ، 832190 قنطار، 300510 قنطار على التوالي ،

أي نسبـــة 42٪ ، 7ر15٪ ، والجـــدول التالي يوضح انتـــاج العلـــــف الطبيعـــي فـــي القطـــاع المســير ذاتيـــا :

تطور انتاج العلف الطبيعي في القطاع المسير ذاتيا في الفترة 70 / 80

الوحدة : قنطـــار

الموسم / العلف	70/69	71/70	72/71	73/72	74/73	75/74	76/75
طبيعي	832190	960700	1050160	1084610	1140750	593720	884880
ش مروج	341510	373470	284150	315030	345770	209300	563710
للحش	490680	587230	766010	769580	794980	384420	321170

(تابع لنفس الجدول)

الموسم / العلف	77/76	78/77	79/78	80/79
طبيعي	459520	365260	354030	300510
ش مروج	168150	183190	143380	142010
للحش	291370	182070	210650	158500

المصـدر السابـــق ، ص 184 . Annuaire Statistique de l'Algérie 1981

من الجدول السابق ،نلاحظ ،ضعف الانتاج من هذا النوع من العلف الطبيعي ، لانه يعتمد على كمية الامطار من جهة ،ولانه ينمو في أراض البور الاقل خصوبة ،أو التي تترك للراحة ،ولهذا نجد كمية الانتاج متذبذبة من سنة الى أخرى ، والملاحظ أن انخفاض الانتاج هو الغالب • وذلك لعدم الاهتمام بهذا النوع من الانتاج في القطاع المسير ذاتيا ،لان عمال هذا القطاع أو مسيريه ، يركزون على انتاج العلف الاصطناعي ،من جهة ، كما أن المساحة المخصصة لزراعة هذا النوع من الاعلاف ((العلف الطبيعي)) هي متذبذبة من سنة الى أخرى ، حيث كانت في سنة 69 حوالي 49300 هكتار ،فأصبحت في سنة 1980 حوالي 17510 هكتار •

الفصل الخامس : انتاج الفواكه بالقطاع المسيرذاتيا

المبحث الاول : الكروم .

المبحث الثاني : الحمضيات .

المبحث الثالث : الزيتون .

المبحث الرابع : التين .

المبحث الخامس : التمور .

المبحث الاول :

الكرم :

تعتبر زراعة الكرم ،زراعة حديثة بالجزائر ، حيث لم يعرف هذا النوع الآ بقدوم المعمرين، حيث زرعوا هذه الشجرة ((الفاكهة)) بشكل كبير . وخاصة بعد أن عرفوا أن معظم السهول الجزائرية صالحة لزراعة شجرة الكرم . فتوسعت زراعتها في سهل متيجة ووهران. وشجرة الكرم نوعان ،كروم منتجة لعنب الخمر ،وكروم منتجة للعنب الخاص بالاستهلاك " عنب المائدة" .

لقد ركز المعمرون في زراعتهم للكروم ،على النوع الخاص بانتاج الخمر ، حيث أصبحت الجزائر من أكبر الدول المنتجة للخمر ، وكانت فرنسا السوق الرئيسية لاستهلاك هذه المادة .

" لقد اتجهت الفلاحة الفرنسية في الجزائر الى البحث عن الربح النقدي ، فنمّت زراعات للتصدير الى السوق الفرنسية ،ولا سيما الكرمة وأشجار الفاكهة ... ،حيث خصصت مساحة تقدر بحوالي 325000 هكتار لزراعة أشجار الكروم و 95000 هكتار لأشجار الفواكه و 85000 هكتار لزراعة الخضر والزراعات الصناعية ،وهكذا سيطرت زراعة الأوروبيين على ما تنبت أرض الجزائر 90٪ من الكروم والحوامض 62٪ من الخضر و 75٪ من القمح ...

وانتاج الخمر وحده يمثل 50٪ مما تنبت أرض الجزائر" (1)

وظل الحال على هذا المنوال أو مائلا الى الزيادة حتى الاستقلال، ولكن بعد الاستقلال ،وخاصة بعد رفض

---

(1) المصدر : التحولات في الريف الجزائري منذ الاستقلال ،للاستاذ الحافظ ستهم ،ص6 .

فرنسا استيراد الخمر الجزائري ،أي منذ 1967 ،وذلك بهدف توقيع الجزائر في أزمة اقتصادية ، وعجز مالي ،لأن فرنسا كانت تعلم آنذاك أن الخمر يشكل معظم الصادرات الجزائرية . ومنذ ذلك التاريخ ،تفطنت الدولة الى المشكل الخطير الذي يمكن أن يقع فيه الاقتصاد الوطني ، اذا بقيت الكروم تشكل أهم المنتوجات الفلاحية ، أو بمعنى آخر اذا بقي انتاج الخمر يشكل أهم الصادرات الفلاحية .

فاتبعت الدولة سياسة تدريجية في القضاء على مختلف حقول كروم عنب الخمر ، وذلك عن طريق اقتلاع مساحات معينة من الكروم المنتجة للخمر كل سنة . وتعويضها بزراعات أخرى مثل أشجار الفواكه . وغيرها لتنويع المنتوجات الفلاحية من جهة ،والقضاء على حقول كروم عنب الخمر من جهة أخرى ،بعد مدّة زمنية معينة .

" وقد أعلن الرئيس هواري بومدين في الندوة الوطنية الثانية للقطاع الاشتراكي الزراعي ، عن وضع برنامج واسع لتحويل زراعة الكروم . وتنفيذا لهذا البرنامج ،فقد تمّ قلع في مدة سنتين 75000 هكتار ، خصصت لزراعة الحبوب، وذلك قبل البدء في تكوين حقول عنب المائدة ،والعنب الخاص بالزبيب " (1) .

ونتيجة لهذه السياسة بدأت حقول كروم عنب الخمر في القطاع المسير ذاتيا تنقص تدريجيا . ، حيث كانت هذه الحقول تشمل على مساحة تقدر بحوالي 252410 هكتار في سنة 1970 ، لم يبق منها في سنة 1980 الا حوالي 145480 هـ، أي أن حوالي 106930 هكتار قد حولت تدريجيا الى زراعات

---

(1) منشورات وزارة الفلاحة " الندوة الوطنية الثانية للقطاع الاشتراكي " ، ص 27 . 10 ـ 12 أفريل 1973 .

أخرى من أهمها بعض أشجار الفواكه وعنب المائدة والحبوب.

ونتيجة لهذا الانخفاض في حقول كروم عنب الخمر، فقد سجل انتاج الخمر هو الآخر انخفاضا واضحا ، من سنة الى أخرى ، حيث كانت كمية انتاج الخمر في القطاع الفلاحي المسير ذاتيا في سنة 1970 حوالي 7563670 هكتولتر. لم يبق من هذا الانتاج في سنة 1980 الا حوالي 2595510 هكتولتر ،أي أن الانتاج سجل انخفاضا يقدر بنسبة 66٪تقريبا .

ان معظم انتاج الخمر في الجزائر يعود الى القطاع الفلاحي المسير ذاتيا . حيث يساهم بنسبة 91٫5٪ من الانتاج الاجمالي في سنة 1980 .

أما عن كروم عنب المائدة ، فقد كانت تزرع على مساحة اجمالية ،تقدر بحوالي 10010 هكتار في سنة 1970 لجميع القطاعات الفلاحية ، يعود منها الى القطاع الفلاحي المسير ذاتيا في تلك السنة ، حوالي 7160 هكتار. تطورت هذه المساحة بالزيادة تدريجيا من سنة الى أخرى ، فنتيجة لسياسة تشجيع هذا النوع من الزراعات ، حيث وصلت المساحة الاجمالية الخاصة بكروم عنب المائدة الى 23500 هكتار في جميع القطاعات في سنة 1980 ،نصيب القطاع الفلاحي المسير ذاتيا منها 13010 هكتار .

وبالرغم من وجود سياسة تهدف الى تشجيع هذا النوع من العنب ،فان المساحة الخاصة بهذه الزراعة لم تتطور الا بنسبة 81٪ من المساحة الأصلية ،بالرغم من اقتلاع مساحات شاسعة من كروم عنب الخمر كما رأينا .

أما فيما يخص الانتاج ،فقد تطور في القطاع الفلاحي

المسير ذاتيا ، نتيجة لتطور المساحة المخصصة لهذا النوع من الزراعة ، حيث قدر هذا الانتاج في سنة 1970 بحوالي 246030 قنطار ، وصل في سنة 1980 الى 280410 قنطار أي بزيادة 14٪ تقريبا ، كما أن القطاع المسير ذاتيا يساهم بـ 5ر45٪ من الانتاج الاجمالي لعنب المائدة حسب سنة 1980.

والجدول التالي يوضح تطور انتاج العنب بنوعيه في القطاع المسير ذاتيا في الفترة 70 ـ 80 .

تطور انتاج العنب في القطاع الفلاحي المسير ذاتيا في الفترة 80/70.

الوحدة : قنطار

الموسم / العنب	70/69	71/70	72/71	73/72	74/73	75/74	76/75
الخمر (هل)	7563670	8088340	4911340	5014760	5294260	3699970	3225170
المائدة	246030	255550	216830	272920	310610	311480	271060
الزبيب						4150	17060

(تابع لنفس الجدول)

الموسم / العنب	77/76	78/77	79/78	80/79
الخمر (هل)	2171300	1626040	2445410	2595510
المائدة	288890	207370	263260	280410
الزبيب	4980	12930	11390	2020

المصدر السابق ، ص 184. Annuaire Statistique de l'Algérie 1981.

من الجدول السابق ، يمكن ملاحظة انخفاض حجم الانتاج من عنب الخمر من سنة الى أخرى ، وذلك بسبب السياسة الهادفة الى تقليل انتاج الخمر ،نتيجة لانخفاض المساحة المزروعة بكروم عنب الخمر من سنة الى أخرى، هذا من جهة ،ومن جهة أخرى ، نتيجة لكبر سن كثير من حقول الكروم الموروثة عن عهد الاستعمار ، وانخفاض مردود الهكتار ،حيث انخفضت مردودية الهكتار من 30ق/ هـ في سنة 1970 الى 18,4 ق/ هـ في سنة 1980 .

أما فيما يخص انتاج عنب المائدة فقد بقي محافظا على مستواه الانتاجي مع تحقيق بعض الزيادة في الانتاج ، وان عدم التطور الواضح يعود الى :

– قلع مساحات كبيرة من حقول هذا النوع من العنب نتيجة لكبر سن أشجارها ، وكذا انخفاض مردودية الحقول الكبيرة السن .

– حداثة سن كثير من الحقول التي غرست مباشرة بعد سنة 1967 ، أي أن هناك كثير من الحقول الفتية .

والجدول التالي يوضح مردودية الهكتر في القطاع الفلاحي المسير ذاتيا .

الوحدة : قنطار / هكتار

موسم	69/70	70/71	71/72	72/73	73/74	74/75	75/76	76/77	77/78	78/79	79/80
[illegible]	30	33,4	23,2	27,3	30	21,7	18,7	13,2	10,6	16,5	18,4
[illegible]	34,4	32,5	24,2	34,5	38,7	43,6	33,7	35,1	24,4	27,7	30,1
[illegible]	–	–	–	–	–	16,6	17,8	4,9	7,5	5	0,9

Annuaire Statistique de l'Algérie 1981

المصدر : السابق ، ص 192

المبحث الثاني :

الحضيات :

تعتبر زراعة الحمضيات من الزراعات الحديثة بالجزائر، حيث ظهرت هذه الزراعة مع ظهور المعمرين بالجزائر، ويزرع هذا النوع من الاشجار في الاراضي الخصبة ذات المناخ اللطيف، الخالي من الصقيع ، وان زراعة هذا النوع من الفواكه يعتمد اعتمادا مباشرا على الري ، لهذانجد أن معظم هذا النوع من الزراعات منتشرا في سهول كل من متيجة ، وهران وعنابة • أي أنها منتشرة على معظم السهول الساحلية • وذلك لمناسبة مناخ هذه المناطق ،وكذلك وفرة المياه الخاصة بالري لمثل هذه المزروعات •

الا أن المساحة المخصصة لزراعة مختلف أنواع الحمضيات هي في تناقص ، حيث كانت المساحة المزروعة بهذا النوع من الفواكه في مختلف القطاعات الفلاحية بالجزائر سنة 1970 حوالي 48360 هكتار ، انخفضت في سنة 1980 الى حوالي 46500 هكتار، أي أن المساحة المخصصة لمثل هذه المزروعات انخفضت بنسبة 4٪ تقريبا •

يعود للقطاع الفلاحي المسير ذاتيا من جملة المساحة في سنة 1970 حوالي 41380 هكتار ، بينما انخفضت هذه المساحة في سنة 1980 لتصبح حوالي 38890 هكتار ،أي بنسبة 6٪ تقريبا ،ويعود الانخفاض في مجمل المساحة المخصصة لزراعة الحمضيات ، الى قلع كثير من البساتين لكبر سن أشجارها • ونقص مردوديتها • ،

وبصفة عامة ،فان القطاع الفلاحي المسير ذاتيا يشمل على نسبة 83٫6٪ من المساحة الاجمالية المخصصة لزراعة الحمضيات

في سنة 1980 ، وتعود هذه المساحة الكبيرة الى القطاع الفلاحي المسير ذاتيا ، لأن هذا النوع من الزراعة كان محتكرا من طرف المعمرين ، وذلك لأن هذا النوع من الزراعة يحتاج الى الاراضي الخصبة والمياه المتوفرة من جهة ، كما أن هذا النوع يحتاج الى عمل مكثف ودائم على طول أيام السنة تقريبا ، وكذلك يحتاج الى بعض التقنيات الخاصة التي لم تتوفر عند القطاع الفلاحي الجزائري في ذلك الوقت ، كاستعمال مختلف الأدوية والأسمدة المخصبة ، وكذلك بعض الآلات كالجرارات وآلات الرش وغيرها . ومن جهة أخرى ، فان القطاع الفلاحي الجزائري ، كان يفتقر للأراضي الصالحة لمثل هذه المزروعات من جهة ، حيث كان هدفه هو زراعة الحبوب ، وذلك للتوصل الى الاكتفاء الذاتي الغذائي من جهة ، ولتعوده على هذا النوع من الزراعة من جهة أخرى ، على عكس ما كان يهدف له قطاع المعمرين ، وهو التصدير الى السوق الخارجية ، وعلى رأسها فرنسا .

والحمضيات بها أنواع مختلفة نذكر منها :

البرتقال واليوسفي وكل منهما به أنواع مختلفة ، كما تشمل الحمضيات أيضا على الليمون والكوثر والخوخ والمشمش والبرقوق وغيرها من الأنواع الأخرى . وتشكل البرتقال واليوسفي أهم أنواع صادرات الجزائر الزراعية من الحمضيات في الوقت الراهن .

كما ان انتاج الحمضيات يدخل في كثير من الصناعات الزراعية ، كصناعة المعلبات ((المربى)) وصناعات المشروبات ، ولهذا فان انتاج مختلف الحمضيات ، عليه طلب كبير سواء ذلك الطلب ناتج عن السوق الداخلية أو السوق الخارجية .

ولهذا على المسؤولين المختصين في الميدان الفلاحي ادراك أهمية المنتوجات الفلاحية بصفة عامة والحمضيات بصفة

خاصة والعمل على توسيع المساحات المخصصة لحقول الحمضيات ، وتجديد مختلف الحقول الموروثة عن عهد الاستعمار وذلك لكبر سن أشجار هذه الحقول .

أما فيما يخص الانتاج الاجمالي من الحمضيات في مختلف القطاعات الفلاحية ، فلم يشهد أي تطور ملحوظ عدا بعض التذبذبات المسجلة من سنة لاخرى . حيث كان الانتاج الاجمالي لمختلف القطاعات في سنة 1970 حوالي 5081680 قنطار يعود منه للقطاع الفلاحي المسير ذاتيا حوالي 4536990 قنطار ، أي حوالي 89٪ . بينما أصبح مجمل الانتاج في سنة 1980 حوالي 4216850 قنطار أي بانخفاض 18٪ من انتاج سنة 1970 ويعود للقطاع الفلاحي المسير ذاتيا من انتاج سنة 1980 حوالي 3.646330 قنطار،أي أن انتاج هذا القطاع سجل انخفاض بنسبة 20٪ تقريبا . بحيث لم يعد يساهم هذا القطاع الا بنسبة 86٪ .

والجدول التالي يوضح تطور انتاج الحمضيات في القطاع الفلاحي المسير ذاتيا في الفترة 80/70 :

تطور انتاج الحمضيات في القطاع الفلاحي المسير ذاتيا في الفترة 70 ـ 80

الوحدة : قنطار

الموسم / نوع الحمضيات	70/69	71/70	72/71	73/72	74/73	75/74
الحمضيات	4536990	4467250	4695080	4495960	4571140	4364120
برتقال	3177350	3006400	3114070	3019470	3060890	2907660
يوسفي	350140	256410	275630	269220	261350	248070
نوع آخر من اليوسفي	820140	1044290	1163650	1062010	1103500	1082670
ليمون	150010	127510	101450	111100	108320	83610
أنواع مختلفة	39350	32640	40280	34160	37080	42110

(تابع لنفس الجدول)

الموسم / نوع الحمضيات	76/75	77/76	78/77	79/78	80/79
الحمضيات	4537460	4357000	3840810	3936900	3646330
برتقال	3097990	2958300	2424220	2577230	2432800
يوسفي	246430	215950	223030	205080	201250
نوع آخر من اليوسفي	1056810	1063760	1082620	1046960	904240
ليمون	82790	75830	69080	66930	62320
أنواع أخرى	53440	43160	41860	40700	45720

المصدر السابق ، ص 184 . **Annuaire Statistique de l'Algérie 1981**

من الجدول السابق ،نلاحظ الانخفاض المسجل في حجم الانتاج من الحمضيات بصفة عامة ،وخاصة منذ الموسم 76/ 77 ،وهذا الانخفاض واضح في جميع الأنواع المختلفة من الحمضيات ، خاصة البرتقال واليوسفي والليمون . أما الباقي من الأنواع الأخرى فقد حافظ على استقرار حجم الانتاج أو مال الى الزيادة في بعض المواسم .

ويعود هذا الانخفاض في حجم الانتاج الى انخفاض المساحة الاجمالية الخاصة بزراعة مختلف حقول الحمضيات كما رأينا ، وذلك بسبب قلع بعض حقول الحمضيات لكبر سن أشجارها . ونقص مياه السقي من جهة أخرى . ولالتهام كثير من المساحات المخصصة لمثل هذه الزراعات الهامة بالنسبة لها من طرف العمران نحو للصناعة أو الاسكان أو الخدمات .

كما يعود الانخفاض في الانتاج لانخفاض مردودية الهكتار كما يبينه الجدول التالي :

تطور انتاج الحمضيات في القطاع الفلاحي المسير ذاتيا في الفترة 70 /80.

نوع المنتج / الموسم	70/69	71/70	72/71	73/72	74/73	75/74	76/75	77/76	78/77	79/78	80/79
الحمضيات	113	115,6	120,9	112,6	117,4	113,1	117,4	115,4	100,7	105	101,5
برتقال	110,2	122	126,2	118,1	122,1	117,6	125,6	124,7	101,7	107,7	106,7
يوسفي	116,3	104,6	111,1	101,6	106,2	100,8	98,9	95,9	97	102,5	103,2
نوع آخر من اليوسفي	124,3	102,5	113,5	104	109,1	107,5	104,3	101,8	101,2	100,8	89,2
الليمون	117,2	118,1	90,6	95,8	107,2	85,3	82	79,8	72,7	73,5	77,9
أنواع مختلفة	91,5	108,8	129,9	106,7	127,9	127,6	152,7	123,3	119,6	150,7	182,9

Annuaire Statistique de l'Algérie 1981 P. 192

المبحث الثالث :

الزيتون :

تعتبر زراعة الزيتون من الزراعات القديمة بالجزائر، حيث وجدت غابات الزيتون في الجزائر، قبل دخول الاستعمار الفرنسي. وذلك للفائدة العائدة على السكان من هذه الشجرة، سواء من استهلاك منتوجها كغذاء اما مباشرة أو بعد عصره لانتاج مادة الزيت منه. أو حتى استعمال أغصان الشجرة لبعض الصناعات التقليدية ((كالسلة))

والاستاذ حسن بهلول يعبر عن زراعة الزيتون بأنه " هو محصول زراعي قديم في الجزائر، لأن شجرته تتوافق زراعتها تماما مع مناخ البحر الأبيض المتوسط، وهي تنمو في كثير من الأحيان بشكل طبيعي من غير تدخل الانسان، سواء كان هذا في المرتفعات أو السهول.

وتمتاز شجرة الزيتون أيضا بسهولة زراعتها، لأنها لا تتطلب خدمة كبيرة، كما هو الأمر بالنسبة لأشجار الحمضيات مثلا. ولهذا فهي معروفة بأنها شجرة قوية ..." (1)

ان سهولة زراعتها هي التي ساهمت بطريق مباشر في توافر هذا النوع من الزراعة، حيث أن زراعة الزيتون تزرع في جميع مناطق اقليم التل، سواء كان ذلك في السهول المنخفضة الساحلية، أو السهول الداخلية المرتفعة. وحتى المناطق الجبلية ذات الاراضي الفقيرة، كما أن هذا النوع من الزراعة لا يحتاج الى عملية السقي اليومي كغيرها من الزراعات الاخرى "((الحمضيات مثلا)) بل تكتفي بما تجود به السماء

(1) القطاع التقليدي والتناقضات الهيكلية لحسن بهلول، ص 61.

من الأمطار . كما أنها لاتحتاج الى وسائل ميكانيكية حديثة بل كل ما تحتاج اليه بعض الأعمال البسيطة كالتقليم . وقلب الأرض حول جذورها ، وهي أعمال يستطيع كل فلاح القيام بها بأبسط وسائله التي يمتلكها .

كانت المساحة المزروعة بالزيتون في سنة 1970 في جميع القطاعات الفلاحية حوالي 98840 هكتار يعود للقطاع الفلاحي المسير ذاتيا ، منها حوالي 29430 هكتار أي أنه لا يشمل الا على نسبة 30٪ ، بينما أصبحت المساحة المزروعة في سنة 1980 تساوي 179540 هكتار ، نصيب القطاع الفلاحي المسير ذاتيا حوالي 38890 هكتار ، أي أن نصيبه يمثل نسبة 6ر21٪ من جملة المساحة المخصصة لزراعة الزيتون .

والملاحظ على المساحة التي يمتلكها القطاع المسير ذاتيا والخاصة بزراعة الزيتون ، أنها ضئيلة جدا مقارنة مع ما يملكه القطاع الخاص ، وذلك لعدم اهتمام المعمرين بهذا النوع من الزراعة واهتمامهم بزراعة الكروم والحمضيات .

بلغ الانتاج من الزيتون في جميع القطاعات الفلاحية في سنة 1970 حوالي 1375710 قنطار ، يعود للقطاع الفلاحي المسير ذاتيا حوالي 342150 قنطار ، أي أنه يساهم بنسبة 25٪ تقريبا .

الا أن مجمل الانتاج انخفض في سنة 1980 ليصل الى 1034310 قنطار ، أي أنه سجل انخفاضا بنسبة 25٪ من انتاج سنة 1970 ، نصيب القطاع المسير ذاتيا في سنة 1980 من انتاج الزيتون حوالي 232260 قنطار ، أي حتى انتاج هذا القطاع انخفض بنسبة 33٪ تقريبا . ويعود الانخفاض في الانتاج في القطاع المسير ذاتيا الى انخفاض المساحة

المخصصة لمثـل هـذه الزراعـة .

وشجـرة الزيتـون نوعـان منهـا المنتجـة لزيتـون المائـدة ومنهـا المنتجـة للزيتـون الخـاص بالزيـت .

حيـث كـان الانتـاج المخصـص لزيتـون الزيـت فـي مجمـل القطاعـات الفلاحيـة فـي سنـة 1970 حوالـي 1258410 قنطـاره نصيـب القطـاع الفلاحـي المسـير ذاتيـا منهـا حوالـي 266600 قنطـار ، أي أنـه يساهـم بنسبـة 21٪ ، انخفـض الانتـاج الاجمالـي فـي سنـة 1980 الـى حوالـي 976640 قنطـار أي سجـل انخفاضا بنسبـة 22ر5٪ نصيـب القطاع المسـير ذاتيـا فـي سنـة 1980 حوالي 203960 قنطـار .

ومـن هـذه الاقـام السابقـة يمكـن معرفـة أن مجمل الانتاج مـن الزيتـون هـو مـن نـوع الزيتـون المخصـص للزيـت . حيـث نسبـة الانتـاج ضـه فـي سنـة 1970 كانـت حوالـي 91ر5٪ ، أصبحـت هـذه النسبـة فـي سنـة 1980 حوالـي 94ر5٪ ، أي أن معظم الانتـاج مـن زيتـون الزيـت وذلـك لأنّ زيتـون المائـدة لا يمثل الاّ 8ر5٪ فـي سنـة 1970 و 5ر5٪ في سنـة 1980 .

ومـا يمكـن ملاحظتـه علـى انتـاج زيتـون المائـدة أن القطاع الفلاحـي المسـير ذاتيـا ، يساهـم بحوالـي 49٪ حسـب انتـاج سنـة 1980 بحيـث كانـت مساهمتـه فـي سنـة 1970 بحوالـي 64ر5٪ .

والجدول التالـي يوضح تطور انتاج الزيتـون فـي القطاع المسير ذاتيـا فـي الفـترة 70 ـ 80 .

تطور انتاج الزيتون في القطاع الفلاحي المسير ذاتيا في الفترة 80/70

الوحدة : قنطار

الموسم / نوع المنتوج	70/69	71/70	72/71	73/72	74/73	75/74	76/75	77/76
الزيتون	342150	488410	474440	396060	557240	577690	613920	410090
زيتون للزيت	266600	404990	397770	342250	460230	492430	554480	327300
زيتون للمائدة	75550	83420	76670	53810	97010	85260	59440	82790

(تابع لنفس الجدول)

الموسم / نوع المنتوج	78/77	79/78	80/79
الزيتـــون	233960	388460	232260
زيتون للزيت	209470	321040	203960
زيتون للمائدة	24490	67420	28300

Annuaire Statistique de l'Algérie 1981. p.184

من الجدول السابق يمكن الملاحظة أن حجم الانتاج لم يتخذ وتيرة معينة من سنة الى أخرى ،الا أنه متذبذب تارة بالزيادة وأخرى بالنقصان ، وذلك لأن انتاج الزيتون يعتمد على كمية الأمطار والظروف المناخية من جهة، وكذلك ،فان طرق جني المحصول من الزيتون يؤثر على مردودية الشجرة في السنة الموالية • كما أن أصل شجرة الزيتون حسب ما أكده لي أحد الفلاحين انها من النوع التي تعطي انتاجا وافرا في السنة ، وكمية أقل من الانتاج في السنة الموالية •

" كما تجدر الاشارة أن الاتجاه الذي يسير نحو انخفاض الانتاج على الرغم من المجهود الهام الذي بذل أثناء العشرية المنصرمة ،ان هبوط الانتاج يفسر جزئيا بالاهمال الشبه كلي للبساتين الجبلية القديمة التي تمثل حوالي 50% من مساحة مجمل البساتين الوطنية • يضاف الى هذا الضعف في الانتاج ، بسبب الطرق القديمة في جني المحصول" (1)

والملاحظ على زراعة الزيتون في الجزائر أن معظم أشجاره هي من النوع المنتج للزيت ، يعود حوالي 80% منها الى القطاع الخاص •

ومن جهة أخرى ،فان صناعة الزيتون " المعلب" لم تشهد تطورا كبيرا • وذلك لعدم اهتمام الفلاحين بانتاج زيتون المائدة ،نتيجة للاسعار المنخفضة التي يفرضها الديوان الوطني لشراء المحصول من الزيتون على المنتجين ،وكذلك بيروقراطية التعامل وتعقيدات دفع قيمة الكمية المقدمة من الزيتون •

---

(1) التخطيط والتنمية ،وثيقة لحزب جبهة التحرير الوطني ،ص83 (الجزء الأول) •

مما أدى بالفلاحين الى الهروب • وعدم التعامل مع هذا الديوان • ولهذا نجد أن متوسط ما يتم تعليبه من الزيتون سنويا لا يتجاوز حوالي 26800 قنطار في سنة 1980 • يعود النصيب الأكبر منها الى القطاع المسير ذاتيا ، حيث يساهم بحوالي 90٪ من انتاجه •

الا أن انتاج الزيتون سواء المنتج للزيت أو الخاص بالاستهلاك أقل بكثير من الاحتياجات الوطنية ، حيث أن الانتاج الوطني من الزيت لا يغطي الا 0ر2 ٪ من الاحتياجات ، والباقي يغطى عن طريق الاستيراد من الخارج •

المبحث الرابع :

التين :

التين فاكهة مزروعة في الجزائر ، منذ زمن قديم ، وهي شجرة قوية ، بسيطة في زراعتها • لا تحتاج الى أراض خصبة وبمياه خاصة بالسقي • بل تكتفي بما تجود به السماء من أمطار ، أي أنها مثل شجرة الزيتون ، تزرع في المناطق الجبلية لأنها :

" شجرة قوية تزرع بأراض قليلة الخصوبة ، بحيث نجدها تزرع حتى في الأماكن التي ترتفع الى 1200 م ، وان كانت شروط ازدهارها هي المناخ البحري ، لأن جذورها تتطلب كما عند شجرة الزيتون نوعا من الرطوبة " (1)

أغلب بساتين التين في يد القطاع الخاص ، لأنه كان يستعمله كفاكهة من جهة ، وكغذاء بعد معالجته من جهة أخرى •

---

(1) المصدر : القطاع التقليدي والتناقضات الهيكلية لحسن بهلول ، ص 63 •

كانت حقول التين في جميع القطاعات الفلاحية في سنة 1970 تشمل حوالي 33850 هكتار ،نصيب القطاع الفلاحي المسير ذاتيا منها 1290 هكتار ،أي أن هذا القطاع يحتوي على 0,04٪ من اجمالي حقول التين •

ارتفعت المساحة الاجمالية المخصصة لزراعة التين في سنة 1980 لتبلغ 38990 هكتار أي بزيادة 15٪ عن مساحة 1970 ، يحتل القطاع المسير ذاتيا من هذه المساحة 1460 هكتار ،أي بزيادة 13٪ عن المساحة التي كان يملكها سنة 1970 •

أي أن القطاع الفلاحي المسير ذاتيا ،لم يعد يشمل في سنة 1980 الا حوالي 0,03٪ من أشجار التين المزروعة عبر أنحاء الوطن• ويقدر حجم الانتاج من التين في سنة 1970 ب: 504110 قنطار ،نصيب القطاع الفلاحي المسير ذاتيا منه حوالي 33650 قنطار ،أي أن هذا القطاع الأخير يساهم في الانتاج بنسبة 0,07٪ من الانتاج تقريبا • تطور حجم الانتاج الاجمالي في سنة 1980 ليصبح 694100 قنطار• يعود للقطاع الفلاحي المسير ذاتيا منه حوالي 18410 قنطار فقط أي أن هذا القطاع يساهم ب 0,03٪ تقريبا من جملة الانتاج •

على المسيرين الفلاحيين تشجيع هذا النوع من الزراعة وتوسيع المساحات الخاصة بزراعته ، وذلك لانهيار مزارع التين القديمة في معظمها ، والتي يجب اعادتها وتعويضها بحقول فتية ، هذا من جهة ، ولقلة تكاليف الانتاج من جهة أخرى •

كما ان انتاج مادة التين عليها طلب داخلي وطلب خارجي لأنها منتوج فاكهة وغذاء ، في نفس الوقت بحيث تدخل أيضا في صناعة التعليب ((العربي)) كما أن الطلب الخارجي على هذا المنتوج يتمثل في " أن للتين أسواقا هامة جدا في الخارج ، ومن بين أسواق الجزائر الخارجية في ذلك أسواق الولايات المتحدة الأمريكية نفسها ، بالاضافة الى أسواق دول أوروبا الغربية.هذا اذا تغافلنا عن الأسواق الممكن تصدير التين اليها بكميات كبيرة جدا ، والتي تتمثل في أسواق دول أوروبا الشرقية" (1)

وعليه فان الاهتمام بهذا النوع من الزراعة لا يخرج عن التنمية الزراعية الشاملة ، بحيث يمكن لهذا النوع من الزراعة أن يساهم في التنمية الاقتصادية بالجزائر ،وذلك لما يجلب لها من عملات صعبة ، نتيجة لتصدير هذا المنتوج الى الخارج • كما يمكن لزراعة التين أن تخلق رواجا صناعيا في الريف نتيجة لانشاء صناعات تحويلية لمعالجة مثل هذه المنتوجات وتعليبها •

والجدول التالي يوضح تطور الانتاج من التين في القطاع الفلاحي المسير ذاتيا ،في الفترة 70 ــ 80 •

---

(1) المصدر: المرجع السابق لحسن بهلول ، ص 64 •

تطور انتاج التين الاجمالي والقطاع الفلاحي المسير ذاتيا في الفترة (70 ــ 80)

الوحدة : قنطـــار

الموسم / القطاع	70/69	71/70	72/71	73/72	74/73	75/74	76/75
الانتاج الاجمالي	504110	511360	623600	715710	749020	953850	796300
انتاج القطاع المسير ذاتيا	33650	36060	38820	45460	46550	37940	32690

(تابع لنفس الجدول)

الموسم / القطاع	77/76	78/77	79/78	80/79
الانتاج الاجمالي	768400	693380	565960	694100
انتاج القطاع المسير ذاتيا	23340	20660	24220	18410

Annuaire Statistique de l'Algérie 1981 P : 182 et 184

من الجدول السابق نلاحظ أن الانتاج ضعيف جدا من مادة التين في القطاع الفلاحي المسير ذاتيا ،مقارنة بانتاج القطاع الخاص أو الانتاج الاجمالي من هذه المادة، وذلك لصغر المساحة المزروعة بهذا النوع من الاشجار، والتي يملكها القطاع المسير ذاتيا .

والملاحظ على انتاج القطاع الفلاحي المسير ذاتيا أنه يوجه بالكامل الى المصانع التي تقوم بمعالجتها وتعليبها .

المبحث الخامس :

التمور :

تتركز زراعة النخيل في الجنوب الجزائري ، حيث تعتبر المنطقة الجنوبية ، هي المنطقة الملائمة مناخيا لفلاحة هذا النوع من الأشجار . بحيث كانت المساحة المخصصة لزراعة النخيل في سنة 1970 في جميع القطاعات الفلاحية تساوي 44050 هكتار ،تضم هذه المساحة حوالي 420 05 66 شجرة أو نخلة .

يعود للقطاع الفلاحي المسير ذاتيا منها 3510 هكتار، تضم هذه المساحة حوالي 477000 شجرة أو حوالي 0,07٪ من مجمل أشجار النخيل . كما تطورت المساحة الاجمالية في سنة 1980 لتبلغ 70610 هكتار ،أي بزيادة 60٪ ،نصيب القطاع الفلاحي المسير ذاتيا منها حوالي 2790 هكتار أي أن مساحة هذا القطاع انخفضت بنسبة 20 ٪ تقريبا . كما أن نصيب القطاع المسير ذاتيا ، في سنة 1980 من المساحة المزروعة بالنخيل لا تساوي الا 0,04٪ من المساحة الاجمالية للنخيل تقريبا . وهي مساحة صغيرة جدا ، بحيث يعود

صغر المساحة العائدة للقطاع المسير ذاتيا ، الى عدم اهتمام المعمرين الفرنسيين بالفلاحة بالجنوب الجزائري ، عدا بعض المعمرين الذين استولوا على مساحات بعض الواحات ، لأن أغلب المعمرين استقروا في الشمال ، حيث الاراضي الخصبة والمناخ الملائم •

لقد بلغ الانتاج الاجمالي من التمور في جميع القطاعات الجزائرية في سنة 1970 حوالي 792650 قنطار ، نصيب القطاع الفلاحي المسير ذاتيا منها حوالي 71550 قنطار ، أي أن انتاج هذا القطاع يمثل حوالي 0،09٪ •

تطور الانتاج الاجمالي من التمور ليصل في سنة 1980 حوالي 2007560 قنطار في جميع القطاعات ، أي أن نسبة التطور من انتاج التمر وصلت الى 153٪ تقريبا بالنسبة الى انتاج سنة 1970 • كان نصيب القطاع المسير ذاتيا من الانتاج في سنة 1980 حوالي 79300 قنطار ، أي حتى انتاج القطاع المسير ذاتيا حقق زيادة في الانتاج تقدر بـ: 11٪ تقريبا بالرغم من انخفاض المساحة المخصصة لزراعة النخيل • الا أن مساهمته في الانتاج الاجمالي تبقى ضعيفة حيث كانت مساهمته في سنة 1980 بنسبة 0،04٪ •

ومما سبق يتبين لنا أن معظم الانتاج من التمور يعود للقطاع الفلاحي الخاص ، وما يمكن قوله بالنسبة لانتاج القطاع المسير ذاتيا • أن معظم انتاجه من النوع الجيد المعروف باسم " دقلة نور" ، حيث لهذا النوع من التمور سمعة عالمية • ويقول الاستاذ حسن بهلول في هذا المجال :

" ان مصادر الحصول على أجود أنواع التمور في الجزائر فالمحصول ذو القشرة الرفيعة المعروف باسم دقلة نور الذي له

شهرة دولية واسعة تأتي أكبر كمية منه من القطاع الحديث ، وخاصة القطاع المسير ذاتيا ..." (1)

والجدول التالي يوضح تطور انتاج التمور في القطاع الفلاحي المسير ذاتيا في الفترة 70 ـ 80 .

تطور انتاج التمر في القطاع الفلاحي المسير ذاتيا في الفترة 70 / 80 .

الوحدة : قنطار

الموسم / القطاع	70/69	71/70	72/71	73/72	74/73
الانتاج الاجمالي	792650	1439860	1600750	1437980	1675660
انتاج القطاع المسير ذاتيا	71550	105980	114240	96540	84160

(تابع لنفس الجدول)

الموسم / القطاع	75/74	76/75	77/76	78/77	79/78	80/79
الانتاج الاجمالي	1815490	1370290	1175720	196130	2080310	2007560
انتاج القطاع المسير ذاتيا	119430	81970	99330	104330	91290	79300

المصدر : المرجع السابق لحسن بهلول ، ص 63 .

من الجدول السابق ،يمكن ملاحظة أن انتاج التمر في القطاع الفلاحي المسير ذاتيا متذبذب من سنة الى أخرى ،تارة بالزيادة وأخرى بالنقصان .

الا أن ما يمكن قوله على العموم بالنسبة لزراعة النخيل :
" في الواحات فان الوضع يبعث أيضا على القلق ،نظرا للاتجاه نحو اندثار النخيل لأسباب متعددة .

وتجدر الاشارة الى أن المناطق الجنوبية وضعت في معظم الأحيان على الهامش ،وأن الأعمال الوحيدة التي تم القيام بها تعود الى الفلاحين أنفسهم .

... وهكذا فان النخيل المنتج للتمور والذي يمثل نوعا ممتازا ،ويشكل مصدرا رئيسيا للدخل بالنسبة للسكان ، استبعد من انشغالات المعهد الوطني للتشجير العقاري وهو المعهد المكلف بتنمية زراعة الأشجار ... ومازال داء البيوض يفتك بالنخيل ،دون أن يوجد له أي علاج عن طريق البحث الفلاحي ... ،

ان أنواع معالجة النباتات لم تطبق بصورة شاملة وعلى الوجه اللائق ، بحيث أن الحشرات مثل : البوفروة والميبوليس مازالت تلحق اضرارا بالغة بالنخيل ..." (1)

(1) المصدر: التخطيط والتنمية ،الجزء الأول ،وثيقة لحزب جبهة التحرير الوطني ،ص85.

الفصـــل السـادس: الانتـــاج الحيـــوانـــي

المبحـــث الاول : الصنف الاول ((الماشيـــة))

المبحـــث الثاني : الصنف الثاني ((الخيليـــات))

المبحـــث الثالث : الصنف الثالث ((الدواجـــن))

الانتاج الحيواني

ان الموقع الجغرافي للجزائر ،ذو أهمية كبيرة سواء كان ذلك من حيث المناخ المعتدل ، أو الاراضي الخصبة ، أو المياه المتوفرة • وان كل من هذه العوامل الثلاثة السابقة الذكر ،تساعد على وجود وتعايش قطعان الحيوانات المختلفة التي يمكن الانسان تربيتها ، كما أن طبيعة الجزائر من حيث السهول والهضاب والجبال ،وكذا وجود بعض الوديان والأنهار ،تساعد كلها على عيش كثير من الحيوانات التي تعود تربيتها بفائدة اقتصادية كبيرة على البلاد • وذلك نتيجة لاحتياجات البلاد الخاصة بمنتوجات هذه الحيوانات • سواء للغذاء المباشر كاللحوم والالبان ومشتقاتها ، أو تلك المنتوجات التي تدخل في الصناعة سواء الحديثة أو التقليدية ، مثل الأصواف والجلود ، ويمكن تصنيف الحيوانات التي تعيش في الجزائر والتي يقوم الانسان بتربيتها طبعا الى ثلاثة أصناف :

المبحث الأول :

الصنف الأول : الماشية :

يشمل هذا الصنف ثلاثة أنواع من الحيوانات وهي : الأغنام والأبقار والماعز ، وهي مجموعة الحيوانات الأكثر شيوعا في الجزائر في انتاج اللحوم الحمراء والحليب ومشتقاته • الا أن الموجود من هذه الثروة الحيوانية قد شهد تغيرات كثيرة خاصة أثناء ثورة التحرير الوطني في سنة 1954 الى 1962 ،حيث يقول الأستاذ : الحافظ ستهم في بحثه الخاص عن التحولات في الريف الجزائري منذ الاستقلال أن :

"أن خوض الجزائــر حربـا ضروسـا للتحريــر الوطـني أثنـاء أكثر من سبع سنـــوات من سنة 1954 ـ 1962 أدى الـى تغـــيرات عميقــة فــي فلاحتها ، وتقهقـــر الماشيــة ، وتخلي المعمريـــن عـــن تربيتهـــا ،كان أثـرا من أخـــطر آثـار الحـــرب ،فالاوروبيـــون علـــى اثر الخـــوف ،هجـــروا تربيـــة البقـــر والغنـــم ، واقتصرو علـى الزراعـة ، التي تتطلـــب رقابـة أقـل ، وتجمـــد رؤوس أمـوال أقـل ،وقد هجـــروا كذلـــك تربيـة الطيـور ، ومجمـل القـــول أنهـم تركـــوا كل مـا يتطلـــب عنايـة مستمـــرة ومراقبـة دائمـة .

وقـد تقهقرت الماشية كذلـك لـدى الرعيـان والفلاحـين المسلمـين أي الجزائريين ،والواقـع أن الخوف وترحـال السكـان وانشاء المناطـق المحرمـــة والتفتيـش والتحـري ،كـل ذلـك أدى الـــى نقصـان القطعـان التي كانـــت مراعيها تضيـــق ،وهكـذا اضمحلـت المواشـي التي كانت تؤلـف أسـاس دخـــل فلاحـــين كثيريـــن ذوي أرض صغيرة ،أولا أرض لهـم " (1) .

ونتيجـة لانخفـاض الثـروة الحيوانية ،للاسبـاب السابقـة الذكـر، فـــان الموجـود من مختلـف الحيوانـــات فـي سنـة 1964 يظهـر مـن الجدول التالي :

الموجــود من الحيوانات في الجزائر في سنـة 1964

الوحدة : رأس

أنواع الحيوانات	الموجود على وجه التقريب
البقـــــر	300•000
الغنـــم	4000•000
الماعـــز	1500•000
الخيـــل	100•000
البغـــال	250•000
الابـــل	220•000
الحمـــير	300•000

(1) المصدر : التحولات في الريف الجزائري ،للاستاذ الحافظ ستهم ،الصادر عن ديوان المطبوعات الجزائريـــــة ،ص 8 .

(+) مصدر الجدول : مرجع الاستاذ حافظ ستهم ،ص 9 .

ومن الجدول السابق ،نلاحظ الانخفاض الشديد في الموجود من مختلف الحيوانات • مما أدى بالدولة الى العمل على تشجيع تربية الحيوانات ، ونتيجة لهذه السياسة فقد بدأ الموجود من القطعان المختلفة يتطور تدريجيا من سنة الى أخرى ،الا أن تطور القطعان من كل نوع من الحيوانات يعتبر تطورا ضعيفا • نظرا للمساحة الكبيرة التي يمكن استغلالها ، وتربية مختلف هذه الحيوانات فيها ، هذا من جهة ونتيجة للطلب المتزايد على مختلف منتوجاتها من لحم وحليب وصوف ،وغيرها من جهة أخرى •

الاغنام : لقد أصبح عدد الرؤوس من الاغنام في سنة 1976 حوالي 9•336•600 رأسا ، نصيب القطاع الفلاحي المسير ذاتيا منه حوالي 559•660 رأسا ،أي ما يعادل نسبة 0,06% ، وهي نسبة ضعيفة جدا ، نتيجة لعدم اهتمام المعمرين بتربية الحيوانات ، فبقي الموجود منها في القطاع المسير ذاتيا دائما قليل بالنسبة الى الموجود في مختلف القطاعات الفلاحية •

وفي سنة 1980 وصل عدد الرؤوس من الاغنام الى 13•369•880 رأسا ،أي أن الموجود من قطعان الاغنام تطور في سنة 1980 بنسبة 43% ،وهو تطور محسوس ،الا أنه يبقى دائما أقل من المطلوب ،اذ أصبح نصيب القطاع الفلاحي المسير ذاتيا من الاغنام في سنة 1980 حوالي 551900 رأسا ، أي أن هذا القطاع يشمل على 0,04% •

ان تطور وزيادة قطعان الاغنام بنسبة 43% من سنة 76 الى 80 كان نتيجة للسياسة المتبعة والهادفة الى تكوين

ثروة حيوانية من الاغنام تفي بكل احتياجات البلاد ،وذلك باتباع ما يلي :

- مراقبة الانواع التي يمكن ذبحها من الاغنام .
والمحافظة على أنثى الاغنام ،وخاصة منها انحية ، وذلك لتكاثرها .

-كما لجأت الدولة الى استيراد اللحوم الحمراء من الخارج لتقليل أو تخفيض عدد الرؤوس المذبوحة في الداخل .

- عمدت في زيادة انتاج اللحوم البيضاء ،وذلك لتحل محل اللحوم الحمراء وتقليل الطلب على هذا النوع الأخير.

الابقار : أما فيما يخص تربية الابقار ،فقد شهدت هي الاخرى تطورا ملموسا ،حيث بلغ عدد رؤوس الابقار في القطاع الفلاحي بصفة عامة في سنة 1976 الى 1014720 رأس يعود للقطاع الفلاحي المسير ذاتيا منها حوالي 85940 رأس،وهو ما يمثل 0,08% وهي نسبة قليلة أو ضئيلة لنفس السبب السابق الذكر ،بالنسبة للأغنام التي يملكها القطاع الفلاحي المسير ذاتيا .

تطور عدد رؤوس الابقار الموجودة في الجزائر سنة 1980 الى حوالي 1363130 رأسا ،أي أن نسبة التطور كانت حوالي 34% . وهو تطور ضعيف نسبيا لمختلف الوسائل المستعملة لتطوير قطعان هذا النوع من الحيوانات ،حيث لجأت الدولة الى :

1- استيراد عدة أنواع من الابقار الخاصة منها بالحليب أو التسمين ((اللحم)) من بعض الدول الأوروبية ،كفرنسا وهولندا وغيرها ... وذلك لتطوير السلالات من الابقار الموجودة في الجزائر وتحسين نوعيتها ،سواء المنتجة للحليب أو اللحم .

2 – مراقبة المذبوح من الأبقار ،حيث اتبعت سياسة معينة تحدد الأنواع التي يمكن ذبحها • محافظة على الأنثى الولود ، خاصة لانتاج الحليب من جهة وعجول اللحم من جهة أخرى •

3 – العمل على استيراد كميات مختلفة من اللحوم الحمراء لتلبية الطلب على هذه المادة •

4 – منع الاجراءات الخاصة لزيادة الثروة الحيوانية من الاغنام •

<u>الماعز</u> :

هو نوع ثالث من الحيوانات ،يكثر في المناطق الجبلية• كان قطيع الماعز في سنة 1976 حوالي 2142360 رأسا في جميع القطاعات الفلاحية ، نصيب القطاع الفلاحي المسير ذاتيا منها حوالي 1420 رأسا ،أي أن ما يملكه هذا القطاع هو قليل جدا نسبة الى الموجود •

وقد تطورت قطعان الماعز في سنة 1980 الى 2723250 رأسا ،أي بنسبة 27٪ ،نصيب القطاع المسير ذاتيا من قطعان الماعز سنة 1980 حوالي 530 رأسا ،أي أن الموجود من قطعان الماعز في انخفاض مستمر من سنة الى أخرى ،حيث كانت نسبة الانخفاض من 1976 الى 1980 ،حوالي 37٪ •

والجدول التالي يوضح تطورا للانواع السابقة الذكر من الحيوانات في القطاع الفلاحي المسير ذاتيا في الفترة 76 – 80 •

ور أنواع الحيوانات السالفة الذكر في القطاع الفلاحي المسير ذاتيا في الفترة 76 ـ 80 .

الموسم / النوع	1976	1977	1978	1979	1980
ـسـام	559660	595780	604220	581950	551900
ـقـار	85940	91220	85000	88210	82800
ماعـز	1420	1140	640	620	530

من الجدول أعلاه يمكن ملاحظة أن الموجود من الاغنام والابقار لم يشهد أي تطور في الكمّ ، بل بقي محافظا تقريبا على مستواه في الفترة المدروسة . الا أن ما يمكن ملاحظته ، هو التطور الذي حصل في هذه الفترة ، كان في الكيف ، أي في تطور نوعية الأغنام والابقار وتحسين سلالتها ، حيث تمّ استبدال النوعية القديمة بنوعية جيدة أحسن من الاولى . هذه النوعية غالبا ما تكون مستوردة من الخارج ، وخاصة بالنسبة الى البقر سواء منها البقرات الحلوب أو العجول الخاصة بالتسمين .

وهذا يؤكده ما جاء في تقرير التخطيط والتنمية الصادر عن حزب جبهة التحرير الوطني الذي أكد أنه . " تمّ استيراد 48000 بقرة حلوب لفائدة القطاع الفلاحي المسير ذاتيا أساسا الذي ارتفع عدد البقرات الحلوب فيه من 8760 رأسا سنة 1967 الى 40 000 رأسا سنة 1978 كما استفاد هذا القطاع من قطعان من الغنم تسمح له

مصدر : أرقام الجدول ، احصائيات وزارة الفلاحة ، السلسلة B من 1976 الى 1980.

بمضاعفة ماشيته بثماني مرّات " (1)

كما تميزت الفترة 83/79 باكتساب طاقات اضافية من الاسطبلات لـ 68500 رأسا من البقر ،واكتساب طاقات لايواء 400 000 رأسا من الغنم ،كانت لصالح القطاع الفلاحي المسير ذاتيا "(1).

ان تنمية هذا النوع من الحيوانات ((الاغنام والابقار والماعز)) بصفة خاصة والقطاع الحيواني بصفة عامة ،لازال ضعيفا نسبيا في القطاع الفلاحي المسير ذاتيا ، وهو أقلّ بكثير مما يجب أن يكون ، بحيث أن لهذا القطاع امكانيات هامة ، يمكن بواسطتها أن يقوم بتربية مختلف الحيوانات ، بحيث يستطيع أن يكوّن ثروة خيوانية . يتمكن هذا القطاع بواسطتها من سدّ أو تلبية معظم الطلب الداخلي على مختلف المنتوجات الحيوانية ، خاصة اللحوم الحمراء والحليب .

ومهما يكن من أمر ،فان القطاع المسير ذاتيا يبقى يشتكي من نقص اليد العاملة بصفة عامة والمؤهلة بصفة خاصة ، لانّه حتى تربية الحيوانات تحتاج لأيدي عاملة مؤهلة ، بحيث أن الأيدي العاملة المؤهلة لها تأثيرها الايجابي ، وغيابها لها تأثيرها السلبي على تربية الحيوانات ، لانْ كل اسطبل يحتاج الى بعض العمال المختصين في تربية الحيوانات . كما يحتاج الى بيطري على الأقل لتقديم مختلف الأدوية والملويات من فيتامينات الى الحيوانات التي تكون في حاجة اليها . حتى يمكن تسيير الاسطبل أحسن

---

1) المصدر : وثيقة التخطيط والتنمية ،الجزء الأوّل الصادرة عن حزب جبهة التحرير الوطني ،ص79 .

تسيير ،ويكون الانتاج الحيواني في أقصى انتاجية مكثفة . سواء كان ذلك في تربية العجول والكباش الخاصة بالتسمين، وانتاج اللحوم الحمراء ،أو كان ذلك في تربية البقرات الحلوب والنعاج ، ويتم ذلك عن طريق تخطيط أوقات تكاثرها ،وكذا انتقاء الأصناف الجيدة منها والتهجين أو التلقيح بها .

وهو ما أكدته وثيقة التخطيط والتنمية،في أن زيادة الانتاج الحيواني لن تتحقق أساسا الا بما يلي :

1- تحسين الطاقة الوارثية للمواشي المحلية ،وتقنيات وممارسات تربية المواشي ، وينبغي كذلك تصور التكامل بين التلال والسهوب في تربية الأغنام بالسماح برعي القصب صيفا ، وبتخصيص شمال البلاد في تسمين المواشي . ويجب أيضا تطوير نوع من أنواع تربية الأغنام المستقرة تربية مكثفة في الوحدات الانتاجية ، وهكذا فان تخفيف الضغط على السهوب سوف يسمح بتنظيم عقلاني لتربية المواشي .

2 - رفع انتاج أغذية الأنعام بضمان الاستعمال الكامل لطاقات الوحدات الصناعية العمومية والخاصة مع ضبط التزويد بعوامل الانتاج .

3 - تكثيف شبكة المستوصفات ((المراكز البيطرية)) من أجل مكافحة أمراض الحيوانات ، والشرط الضروري لتطوير هذا النشاط يتمثل في التسيير السليم لمنشآت الانتاج الحيواني ((الحظائر والزريبات)) (1) .

المبحث الثاني :

الصنف الثاني : الخيليات .

ويشمل هذا الصنف على تلك الحيوانات التي تستعمل

---

(1) المصدر : التخطيط والتنمية ،وثيقة لحزب جبهة التحرير الوطني ،الجزء الثاني ،ص 64 .

أو كانت تستعمل للحمولة والركوب كالخيول والجمال والبغال والحمير . لأن مثل هذه الحيوانات لها أهميتها التاريخية، حيث كانت تستعمل للسفر والتنقلات والنقل . كما كانت تستعمل لكثير من العمليات المختلفة كالحرث أو الدرس... وغيرها . حتى اكتشاف الآلة بصفة عامة وادخال المكننة الفلاحية بصفة خاصة .

ومهما كان التطور الآلي والمكننة الفلاحية ، فلا يمكن الاستغناء على بعض خدمات هذه الحيوانات ، حيث يبقى استعمالها دائما في نقل منتجات المناطق الوعرة ، سواء كانت منها الجبلية أو الصحراوية ، والبعيدة عن الطرق .

لهذا نجد أن القطاع الفلاحي الخاص ،مازال يستعمل مثل هذه الحيوانات في كثير من الأحيان في عمليات الحرث أو الدرس ، ونقل المنتوج ،وغيرها من العمليات الفلاحية . لأن أغلب المناطق الفلاحية التي يمتلكها القطاع الخاص ،هي مناطق جبلية وعرة ، يصعب استخدام الآلات الفلاحية بها في كثير من الأحيان .

وعلى العموم فان الموجود من هذه الحيوانات في القطاع الفلاحي ،لم يشهد تطورا ،منذ 1976 ، بل حافظ كل نوع على العدد الخاص به ، عدا الخيول ، حيث تطورت من 135130 رأسا الى 160490 رأسا في سنة 1983،أما البغال فكان عددها 187350 رأسا ، والجمال حوالي 147710 رأسا ،الحمير 462000 رأسا .

وفيما يلي نبين التطور الموجود من هذه الحيوانات في القطاع المسير ذاتيا .

تطور هذا النوع من هذه الحيوانات في القطاع الفلاحي المسير ذاتيا :

الموسم / النوع	76	77	78	79	80	81	82	83
الخيول	2860	2930	2650	2590	1650	—	1860	1150
البغال	4970	4440	4260	4380	3370	—	2530	2130
الحمير	1190	560	480	460	390	—	10	—
الجمال	—	—	—	—	60	—	—	—

من الجدول السابق نلاحظ ما يلي :

1 ـ أن القطاع المسير ذاتيا منتشر بوجه عام في المناطق الشمالية ، وفي بعض الواحات . ولهذا نلاحظ أن الجمال مفقودة لديه ، لأنه ليس في حاجة اليها . وهو مستغني عن كل الخدمات التي تقدمها .

2 ـ أما فيما يخص الموجود من البغال والخيول، فانه في تناقص من سنة الى أخرى ، في القطاع المسير ذاتيا رغم تسجيل زيادة في المجموع العام في القطاع الفلاحي ، حيث تعود هذه الزيادة الى القطاع الخاص .

ويفسر النقص في القطاع المسير ذاتيا عن استغناء هذا القطاع على خدمات تلك الحيوانات تدريجيا ، نتيجة لاكتشاف بعض الآلات والجرارات الصغيرة التي بدأت تقوم بالعمل المطلوب، حيث نلاحظ ، أن انخفاض عدد هذه الحيوانات ، أصبح أقل

الجدول : مستنبط من مختلف الاحصائيات الفلاحية الخاصة بوزارة الفلاحة ، السلسلة B من كل سنة . (من 1976 الى 1983)

من النصف في سنة 1983 بالنسبة الى الموجود في سنة 1976.

3 - أما فيما يخص الموجود من الحمير ، فان النقص مسجل تدريجيا حتى انعدام الموجود من هذه الحيوانات في القطاع المسير ذاتيا ، لنفس السبب السابق الذكر .

المبحث الثالث :

الصنف الثالث :

الدواجن .

تعتبر تربية الطيور المختلفة ذات أهمية اقتصادية كبيرة ، وذلك لما توفره من منتوجات مختلفة كاللحم والبيض وغيرها والتي عليها طلب كبير ، خاصة طلب استهلاك هذه المنتوجات ، ونتيجة لأهمية الدواجن ، فقد بدأت الجزائر تهتمّ تدريجيا بتربية الدواجن ، وزاد هذا الاهتمام ، خاصة منذ المخطط الرباعي الثاني . وذلك نتيجة لزيادة الطلب على منتوجات هذه الدواجن من لحم وبيض ، لأنّ النقص في انتاج اللحوم الحمراء ، وعدم تلبيتها وتغطية الطلب الوطني ، أدى الى زيادة الطلب على منتوجات الدواجن ، والتي تحل محلّ اللحوم الحمراء . هذا من من جهة ، ومن جهة أخرى ، فان ارتفاع أسعار اللحوم الحمراء ، أدى الى لجوء المستهلك للحوم البيضاء ، وخاصة لحم الدجاج والبيض ، وذلك لانخفاض أسعارها من جهة ، ولأنها تعوّض المستهلك عن استهلاك اللحوم الحمراء .

والمعروف أن تربية الدواجن تشمل على أنواع عديدة من الطيور ، وبعض الحيوانات الصغيرة الأخرى ، بحيث تتمثل الدواجن في الدجاج والبط والديك الرومي ... والارانب

والنوع المشهور من الدواجن التي يتمّ انتاجها بالجزائر هي تربية الدجاج ، ومنذ سنة 1980 أي المخطط الخماسي الاول . بدأ الاهتمام يزيد بتربية بعض الحيوانات والطيور الاخرى كالبط والديك الرومي ، وكذا الارانب . حيث سعت الدولة الى تشجيع تربية هذه الحيوانات في القطاعين الخاص والقطاع المسير ذاتيا .

وبما أن الدجاج هو الاكثر شيوعا في تربية الدواجن، فاننا نركز دراستنا على هذا النوع من الطيور .

الدجاج :

ينقسم الدجاج الى صنفين ، دجاج خاص بانتاج اللحم ، ودجاج خاص بانتاج البيض .

- أولا الدجاج المنتج للحم :

قد ركزت سياسة البلاد على تربية الدجاج لسهولة تربيته من جهة ، ولقصر فترة الانتاج من جهة أخرى ،حيث تتراوح فترة انتاج دجاج اللحم من 50 الى 60 يوما على الاكثر ، بحيث يكون وزن الدجاجة الواحدة يتراوح من 1,6 كلغ الى 2,4 كلغ . وهي الفترة التي ينصح الاختصاصيون في تربية الدواجن ، المربيين بتغيير ما لديهم من دجاج في المأوى الخاصة بالدجاج . حتى يتعاظم ربحهم . لانه اذا زادت الفترة عن 60 يوم ،فان الدجاج تزيد تكلفته دون أن تزيد وزنه . مما يؤدي الى نقص الفائدة التي تعود على المربين في هذه الحالة .

- ثانيا الدجاج المنتج للبيض :

ان تربية هذا النوع من الدجاج تعتمد على كمية

البيض الذي يمكن أن تنتجه الدجاجة الواحدة . حيث تبدأ فترة الانتاج لهذا النوع من الدجاج ابتداء من الأسبوع الواحد والعشرين من حياته الى غاية الأسبوع الواحد والسبعين حيث تعتبر هذه هي فترة الانتاج الفعلي ، والتي يصل فيها انتاج الدجاجة الواحدة من البيض الى 280 بيضة سنويا ، وهو أقل انتاج للدجاجة ((انتاج وطني)) .

وبصفة عامة ، فان التجهيزات الخاصة بنوعي الدجاج سواء المنتج للحم أو البيض تتمثل فيما يلي :

* في الفترة 78/67 تم تعزيز الطاقة الانتاجية ، بانشاء 3 مراكز لفراريخ الدجاج بطاقة سنوية تبلغ 16 مليون فرخ دجاج يوميا "(1) .

أما الفترة 83/79 فقد تم انجاز :

" مآوي للدجاج المنتج للحم = الطاقة الاجمالية 3.118.000 طنا .

مآوي للدجاج المنتج للبيض = الطاقة الاجمالية 537.000 طنا "(2) .

والجدول التالي يوضح تطور انتاج اللحوم البيضاء والبيض :

اللحوم الوحدة : بالطن

البيض الوحدة : مليون وحدة

الفترة / المنتوج	69/67	73/70	77/74	78/77	82 / 79
اللحوم الحمراء	77000	100000	115000	100900	137000
اللحوم البيضاء	24000	27000	70000	44000	130000
البيض	210	240	300	266	500

(1) المصدر : التخطيط والتنمية ، وثيقة لحزب جبهة التحرير الوطني ، الجزء الأول ، ص 97 .

(2) المصدر : التخطيط والتنمية ، الجزء الأول ، ص 84 .

– مصدر الجدول : المرجع السابق .

من الجدول أعلاه ،نلاحظ التطور الذي حصل في انتاج اللحوم البيضاء من جهة ، وكذا انتاج البيض من جهة أخرى. حيث تطور انتاج اللحوم البيضاء في الفترة المدروسة ب: 440٪ . وهو تطور كبير جدا ، حيث عند مقارنة الانتاج من اللحوم البيضاء مع انتاج اللحوم الحمراء ،فاننا نجد أن انتاج اللحوم البيضاء في الفترة 79/67 كان يمثل حوالي $\frac{1}{3}$ (31٪) انتاج اللحوم الحمراء . بينما تطور انتاج اللحوم البيضاء في الفترة 82/79 حتى أصبحت كمية الانتاج منه مساوية تقريبا للانتاج من اللحوم الحمراء .

أما فيما يخص تطور انتاج البيض في الفترة المدروسة ، فقد تطور بنسبة 138٪ . وهو تطور ضعيف نوعا ما . نظرا للاحتياجات الوطنية من هذه المادة .

" فبخصوص انتاج اللحوم ،فان الزيادة المسجلة تعود بوجه خاص الى تنمية تربية الدواجن المنطلقة ابتداء من المخطط الرباعي الثاني والمتواصلة ،بصورة أكثر ديناميكية ،بحيث ان اللحوم البيضاء تمثل حاليا 49٪ من مجموع الانتاج. غير أنه لا بدّ من الاشارة الى أنه بالنسبة لهذا النوع من الانتاج ،فان الجزائر ما زالت تابعة للخارج الى حدّ كبير على أصعدة التكنولوجيا والتجهيزات والاغذية " (1)

" كما أن انتاج اللحوم البيضاء خضع قبل سنة 1982 لقانون العرض والطلب ، وقامت الدولة منذ سنة 1980 بوضع وتنفيذ برنامج لتطوير انتاج اللحوم البيضاء ، وذلك بالاعتماد على النمو الديموغرافي ، كمقياس يسمح بتلبية الاستهلاك الوطني

(1) المصدر: التخطيط والتنمية ، وثيقة لحزب جبهة التحرير الوطني ، الجزء الأول ، ص 84 .

من اللحوم البيضاء والبيض المقدر سنويا بـ: 58 بيضة و 7 كلغ من اللحم لكل مواطن على أن تتولى كل ولاية انتاج الكميات اللازمة من البيض واللحم لسكانها " (1) .

ان ارتفاع أسعار اللحوم الحمراء ،أدى الى زيادة الطلب على انتاج اللحوم البيضاء ، وذلك لتعويض كمية اللحوم الحمراء التي كان يجب استهلاكها ، مما يودي في أغلب الأحيان الى ظهور نقص في انتاج اللحوم البيضاء ،وخاصة انتاج البيض. الذي مازال انتاجه في أغلب الأحيان أقلّ من الاحتياجات الوطنية ،الا أن انتاج البيض ،هو الآخر سجل تطورا انتاجيا هاما ، ويمكن التأكد من هذا التطور مما يلي :

" اذا كان انتاج اللحوم البيضاء قد تميز خلال الخمسية الماضية بارتفاع كمي محسوس فان انتاج بيض الاستهلاك قد حقق بدوره نتائج مشجعة . فقد انخفض استيراد البيض من مليار بيضة الى أقلّ من 250 مليون بيضة سنويا "(2) وقد تمّ وقف استيراد البيض ودجاج اللحم نهائيا ابتداء من الموسم 84/85 .

وبصفة عامة ،فان تنمية هذا النوع من الحيوانات هو الآخر يحتاج الى يد عاملة شابة مؤهلة ذات كفاءة في ميدان تربية الدواجن .

ومن المشاكل المطروحة فهي هذا المجال :

1 – التذبذب المسجل في التموين بالمواد الغذائية ،حيث تشهد

---

(1) المصدر : جريدة "الشعب" الصادرة بتاريخ 2 مارس 1986 ، ص 8 .

(2) المصدر : نفس المرجع السابق .

بعض الفترات نقصا في التموين بالمواد الغذائية الخاصة بالدجاج " يشكو مربوا الدواجن من اضطراب في التموين بالاغذية الخاصة بدواجنهم ، مما يترتب عنه هلاك عدد هائل من الدواجن ،يكون تأثيره واضحا على المربين " (1) •

2 – النقص في وسائل التخزين المجهزة والمكيفة •

من المعلوم أن النمط الاستهلاكي لمنتوج البيض غير مستقر ،بل هو متذبذب ،وخاصة في فصل الصيف ،حيث يقلّ الطلب على هذه المادة ، لهذا نجد أن الأسواق تكون مكدسة بالبيض في فصل الصيف ، مما يؤدي الى انخفاض أسعار البيض وما يتبع انخفاض الأسعار من خسارة لدى المربين • وذلك نتيجة لعدم وجود وسائل التخزين المجهزة والمكيفة • وفي هذا الصدد يقول نائب مدير تربية الحيوانات الصغيرة بوزارة الفلاحة :

" اننا نفكر في بناء مخازن ضخمة مكيفة لاستعاب الكميات الزائدة عن الطلب ، الذي غالبا ما يبدأ في الانخفاض من شهر ماي ويستمر حتى شهر سبتمبر ، ومن شأن هذه العملية أن تسمح باعادة التسويق عند اشتداد الطلب على البيض • غير أن فكرة التخزين في ثلاجات تبدو غير فعالة ،لأن درجة البرودة الشديدة غالبا ما تودي الى تشقيق قشرة البيض ،ومن ثمّ انكساره • ويبقى الحلّ الأنجع يكمن في تحويل البيض الى دقيق معلب " (2)

ولتشجيع تربية الدواجن ،فقد قدمت الدولة كثيرا من المساعدات لمختلف القطاعات الفلاحية ، وخاصة للقطاع الخاص

(1) المصدر : جريدة " الشعب" الصادرة بتاريخ 2 مارس 1986 ،ص 8 •
(2) نفس المرجع السابق •

حيث تمثلت هذه المساعدات في بناء مختلف المداجن وتجهيزها واعطائه كمية من الطيور اللازمة ، وذلك على أساس قرض طويل الأجل ، وهناك اقبال على تربية الدجاج بنوعيه من طرف القطاع الخاص . أما تربية الأنواع الأخرى ، فهي قليلة جدا . الا أن الدولة تسعى ، وخاصة في المخططين الخماسيين ، الأول والثاني ، الى تشجيع تربية الدواجن الأخرى المختلفة من الطيور ((الديك الرومي - البط)) ، وكذلك تربية الأرانب ، وذلك لتنويع مختلف منتوجات هذه الحيوانات المختلفة . كما تعمل الدولة وتحرص على تربية بعض الطيور البرية مثل الحجل والسمان والأرنب البري ، وذلك عن طريق تحريم الصيد في بعض المناطق ، لمدة خمس سنوات ، حتى يمكن تكاثر مثل هذه الحيوانات .

مقدمـــة البـــاب الثانـــــي

فـــي هـــذا البـــاب يمكننـــا التعـــرف علـــى تمويـــل القطـــــاع الفلاحـــي المســـير ذاتيـــا ، وكـــذا المشاكـــل الماليـــة التي يعيشهـــا هـــذا القطـــاع ،وذلـــك مـــن خـــلال الفصـــول التاليـــة :

+ الفصـــل الاوّل : العوامل المادية في القطاع الفلاحي المسير ذاتيـا .
+ الفصـــل الثاني : التمويـــل الفلاحـــــي .
+ الفصـــل الثالث : تمويـــل القطاع الفلاحـــي المســـير ذاتيـا .
+ الفصـــل الرابع : التمويل في ضل بنك الفلاحة والتنمية الريفيـــة .
+ الفصـــل الخامس : القروض والنتيجة المالية للقطاع المسير ذاتيـا .
+ الفصـــل السادس : التســـويـــق والاُجـــــور .

البـــاب الثانـــي

مقدمـــة البـاب الثانـــي :

الفصـــل الأول : العوامل المادية في القطاع الفلاحي المسير ذاتيا .

المبحـــث الاول : أهمية المكننـــة في القطـاع الفلاحي .

1 ـ الحرث بمختلف أنواعـــه .

2 ـ عملية الحصاد والـــدرس .

3 ـ التسميـــــد .

4 ـ المبيـــــدات .

5 ـ تكوين الاطارات الفلاحيـــة .

المبحـــث الثاني : التطـور الموجود من مختلف الآلات .

المبحـــث الثالـث: مشتريات هذا القطاع في الفترة 80/78 .

المبحـــث الرابـــع : تطور استعمـال الاسمدة والمبيدات .

العوامل المادية في القطاع المسير ذاتيا :

المبحث الأول :

أهمية المكننة في القطاع الفلاحي :

ان تطور القطاع الفلاحي يعتمد اعتمادا مباشرا على ادخال مختلف الآلات الى هذا القطاع ،أي مكننته ،حيث أن مكننة القطاع الفلاحي ،لهما عدة نتائج معتبرة ، تبين التطور الواضح للفلاحة • وأن من أهمّ نتائج المكننة مايلي :

1 ـ الحرث بمختلف أنواعه :

حيث أن عملية الحرث ،تشمل عدة أنواع ((العميق ، المتوسط ،البسيط ،التسطيح)) ،ان مختلف هذه الأنواع من الحرث ، كانت تستلزم وقت طويل للقيام بها ، سواء بواسطة الفأس أو الحرث بالحيوانات • ولكن في الوقت الحاضر ،فان الحرث بمختلف أنواع الجرارات والتي لها عدة أنواع مختلفة من المحاريث ((محراث ذا عمق ام ،ذو السكة المتوسطة، ذا الأسطوانات)) ، يمكنها أن تحرث مساحات كبيرة جدا وباستخدام أقل ما يمكن من العمال ، وفي وقت قصير جدا •

2 ـ عملية الحصاد والدرس :

نعلم أن عملية الحصد والدرس ،والتي كان يقوم بهما الفلاح بواسطة وسائل بدائية جدا ، معتمدا كل الاعتماد على قوته الخاصة والحيوانية ((المنجل للحصد ،والحيوانات للدرس)) وتتطلب من الوقت شهرين أو أكثر ، ولكن أصبحت في الوقت الحاضر تتم في مدة قصيرة جدّا • يوم أو يومين ، وذلك نتيجة لدخول الآلة الحاصدة الدارسة في القطاع الفلاحي •

ونفس الشيء ،يقال عن عمليتي الحش والربط ونقل المنتوج من أماكن انتاجه ،الى أماكن تخزينه أو تسويقه ، حيث كانت تستعمل ،آلات بدائية جدا للحش والربط ،وينقل بواسطة الحيوانات .

وفي معظم الأحيان ،وخاصة عندما تكون المردودية كبيرة جدا ، يتعرض جزء من هذا المنتوج للتلف نتيجة لسرعة تلفه ،كبعض الفواكه ، أو نتيجة لسقوط الأمطار عليه كالحشيش ومختلف الأعلاف .

ولكن في الوقت الحاضر ،يمكن أن لا يتعرض المحصول لمثل الظاهرة السابقة الذكر ، وذلك لوجود وسائل الحش والربط المختلفة والسريعة ، وكذلك أماكن التخزين المجهزة سواء بوسائل التبريد أو التسخين ، وكذلك المخازن البسيطة .

3 - التسميد :

ان الطريقة القديمة التي كانت تستعمل لتسميد الأرض أو لاسترجاع خصوبتها ، هي اما ترك الأرض بورا للراحة سنة وحرثها سنة أخرى . أو تسميدها بفضلات وبقايا الحيوانات. وكل من الطريقتين لها مساوئها ، حيث أن ترك الأرض بورا سنة كاملة أو سنتين ، يمكن أن تسمح لنمو أعشاب مضرة وعدم استغلالها طول مدة الاستراحة مما يسبب خسارة اقتصادية . أما ا تعمال الفضلات الحوانية ،فهو ينمي أعشاب مضرة مع المحاصيل ، كما يسمح بانتشار بعض الجراثيم والأمراض التي تضر المحصول ، ولا يعوض الأرض خصوبتها .

وعليه ، فزيادة على ما قدمته عملية التصنيع من مختلف الآلات للقطاع الفلاحي . فانها تقوم بانتاج مختلف الأسمدة،

حيث للأسمدة عدّة أنواع ، لكل نوع أهميته وخواصه ، فمنها من يزيد الأرض أكثر خصوبة . وبالتالي تحسين نوعية المنتوج وكميته ، وذلك عن طريق زيادة مردودية الهكتار . والمحافظة على خصوبة الأرض ، حيث يمكن زراعة الارض كل سنة ، هذا من جهة ، ومن جهة أخرى ، فان البعض الآخر من الأسمدة يعمل على تقوية المنتوج والقضاء على بعض الأعشاب الضّارة .

المبيدات :

ان تطور علم الكيمياء مكّن من وجود بعض الأدوية ، والتي أصبحت تستعمل للقضاء على مختلف الأمراض النباتية أو الحيوانيسة المنتشرة .

ونتيجة لهذه الأدوية والمبيدات أمكن انقاض كثير من المحاصيل الزراعية ، وكذلك قطعان الحيوانات ، التي كانت تفتكّ بها بعض الفيروسات أو الأمراض المختلفة .

تكوين الاطارات الفلاحية :

ان مختلف التطورات التي شهدها القطاع الفلاحي ، سواء كان في مجال المعدات أو النوعية والانتاجية ، قد صحبها تطور ضروري في مجال اليد العاملة المؤهلة ، والتي أصبح -أي القطاع الفلاحي - في أمسّ الحاجة اليها أكثر من أي وقت مضى .

حيث أصبح وجود المهندس ضروري ، وكذا التقني والبيطري وذلك لأهمية الأعمال التي يقدمها كل منهم للفلاحة الجزائرية ، والارشادات والسبل التي يوجهون العمال والفلاحين

بها • ومهما يكن من أمر ،فان مختلف المعاهد والمدارس الفلاحية التي تقوم بتكوين مثل هؤلاء المهندسين والبيطريين ان لم نقل قليلة " معهد مستغانم - الحراش" فان عدد خريجي هذه المعاهد لازال أقل من مستلزمات المزارع الفلاحية ،ونفس الشيء يقال على التقنيين والمساعدين " حيث تم خلال الفترة 1967 / 1978 تكوين 4123 مهندس في المعهد التكنولوجي الفلاحي بمستغانم ،ويظهر هذا العدد في هيكله على النحو التالي : 48٪ موجهين الى الانتاج النباتي ،و 17٪ للانتاج الحيواني والاقتصاد الريفي ، 7٪ للمكننة الفلاحية ، 10٪ للتهيئة الريفية •

ان هذا الفارق بين مختلف فروع النشاط الفلاحي قد يكون سببا لفشل التكثيف الزراعي الذي يجب أن يستمر ما لم يجر تعديل في المؤهلات " • (1)

ومما سبق يمكن استنتاج الاهمية الخاصة لتطور العوامل المادية كما يلي :

- استغلال الارض أحسن استغلال •
- تحسين نوعية المنتج •
- توفير كثير من الايدي العاملة ،وتقليل الجهد العضلي وبالتالي تحرير الفلاح وترقيته •
- زيادة مردودية الهكتار الواحد •
- استعمال مختلف وسائل حفظ المنتوج من التلف •
- العمل على توسيع رقعة الارض الفلاحية قدر الامكان •

وبعد معرفة الاهمية العامة للتطور المادي في القطاع الفلاحي ،يمكن القاء نظرة على المكننة في القطاع الفلاحي

---

(1) التخطيط والتنمية " الجزء الاول " حزب جبهة التحرير الوطني ،ص 93 - 94 •

المسير ذاتيا ، حيث يمكن القول ، أن القطاع الفلاحي المسير ذاتيا ، هو القطاع الذي كان له نصيب وافر من مختلف الآلات والاسمدة مقارنة بالقطاع الخاص، وذلك حتى ظهور الثورة الزراعية .

ان أولوية هذا القطاع المسير ذاتيا في حصوله على أكبر قدر ممكن من مختلف الآلات الفلاحية والاسمدة ، كان من أيام الاستعمار . حيث كما نعلم ان المعمرين ، عملوا على تطوير قطاعهم الفلاحي ، حيث يقول الأستاذ حافظ ستهم .

" لقد خصص ملياران من الفرنكات القديمة لشراء آلات فلاحية سنة 1963 ، وبعد أن كان عدد الجرارات 800 جرار في تشرين الأول 1962 ، أصبح 13605 جرار بين سنتي 1963 / 1964 بالمشتريات الجديدة والاصلاحات" (1) .

لأن معظم المعمرين قبل رحيلهم من ضيعاتهم ، عمدوا الى تكسير الآلات وافسادها . ولهذا قامت الدولة بعد ذلك بتصليح بعض هذه الآلات ، وعمدت الدولة الى توفير مختلف الوسائل والآلات ، لهذا القطاع ، حتى تمده الدفعة القوية التي هو في حاجة اليها ، حيث تضاعف عدة مرات موجود القطاع الفلاحي المسير ذاتيا من مختلف المعدات .

المبحث الثاني : تطور الموجود من مختلف الآلات :

والجدول التالي ، يوضح الموجود من مختلف الآلات والمعدات للقطاع المسير ذاتيا ، حتى 31/12/ 1978 .

---

(1) التحويلات في الريف الجزائري منذ الاستقلال ، للاستاذ حافظ ستهم ، ص 26 .

../...

(1)

السنوات / نوع الأدوات	العدد	النسبة %
أدوات الجـر	20327	47ر8
جرارات صغيرة	149	42ر7
جـرارات....	20178	47ر9
ــ جرار ذو عجلات	14118	42ر2
ــ جرار سلسال	6060	69ر7
أدوات الجمـع	20141	67ر9
الحاصدة الدارسة	2225	55ر7
آلة الحـش	8144	71ر0
آلة الجمـع	6601	75ر9
آلة الربط والجمع	2828	55ر5
خزانـات	343	89ر8
أدوات الحـرث	51259	55ر6
محراث ذو سكة	11416	69ر6
محراث اسطوانة	14323	76ر2
محاريث السحب	2536	64ر4
محاريث أخـرى	22984	70ر3
وسائـل النقـل	10512	36
شاحنـات	1580	48ر2
قاطـرات	8007	33ر7
سيارات نقل صغيرة	925	43ر1
وسائل أخـرى	18131	78ر8
آلات بـذر	3920	71
آلات زراعة الاسمدة	4140	77ر9
وسائل استعمال الأدوية	10071	82ر7

(1) الجدول مأخوذ من : Annuaire Statistique de l'Algérie 1981 P. 168

ومن الجدول السابق نلاحظ أن العدد الأكبر من مختلف هذه الآلات ،يعود للقطاع الفلاحي المسير ذاتيا ، وهذا ما تبينه النسب المتوسطة من مختلف الوسائل والمعدات التي تعود له من مجمل ما يوجد في القطاع الفلاحي بمختلف قطاعاته ، حيث تتراوح هذه النسب ،ما بين 33ر7 %، وهي أصغر نسبة تعود له من مختلف الوسائل ، بينما تصل أكبر نسبة الى 89ر8% .

وان دلت هذه النسب على شيء ،فانما تدل على الأولوية التي تمتع بها القطاع المسير ذاتيا ،منذ الاستقلال حتى ظهور الثورة الزراعية ، حيث أصبح هذا القطاع الأخير ينافس الأول في الحصول على مختلف الوسائل .

وهذا ما نلاحظه اذا ما نظرنا الى مشتريات القطاع المسير ذاتيا مقارنة بمشتريات القطاع الفلاحي كله .

المبحث الثالث :

مشتريات هذا القطاع في الفترة 78/80 من مختلف الآلات :

والجدول التالي يوضح مشتريات القطاع المسير ذاتيا من مختلف الوسائل الفلاحية لبعض السنوات ،مقارنة مع مجموع مشتريات القطاع الفلاحي :

نوع الادوات / السنوات	مشتريات القطاع الفلاحي المسير ذاتيا 1978	1979	1980	مجموع مشتريات القطاع الفلاحي 1978	1979	1980
جرارات وعجلات	929	689	1647	4337	2983	4949
جرار سلسال	354	113	122	609	368	211
حاصدة دارسة	252	156	631	459	317	1329
شاحنـــات	182	138	28	372	349	133
قاطـــــرة	521	419	436	1359	1500	1519
خزانـــات	259	280	425	901	1090	1735
محرات سكـة	606	824	1086	1725	2482	3457
محراث اسطوانة	220	381	192	587	1296	819
ادوات تهيئة التربة	536	499	635	1200	1241	1959
ادوات الصيانـة	591	475	628	970	804	1103
ادوات استعمال الادويـــة	1618	849	949	3403	1686	1416
Materiel de recolte (1)	1323	782	2849	2915	1682	7202
Pulverisateur type cover crop (2)	1246	1327	912	2712	3270	2578
ادوات ووسائـل للأسمـــدة	36	11	9	100	26	13

الجدول مأخوذ مـن : Annuaire Statistique de l'Algérie 1981 P / 168

(1) ادوات الجمع والربط لمختلف المنتوجات

(2) محراث من نوع خاص لتدعيم التربـة

ان المتفحص للجدول السابق ، يلاحظ العائد من مختلف الوسائل والمعدات التي تعود للقطاع المسير ذاتيا ، من مشتريات القطاع الفلاحي ، حيث يمثل هذا العائد 33٪ من مجمل مشتريات القطاع الفلاحي ، عدا بعض النسب القليلة جدا التي تقل أو تخرج عن هذا المجال ، وهذه النسب انما تدل على احتفاظ القطاع المسير ذاتيا مكانته في أولوية الحصول على المعدات ، رغم منافسته من طرف قطاع الثورة الزراعية ، من جهة ، والقطاع الخاص من جهة أخرى .

وعليه فمن الجدولين السابقين ، يمكن القول أن القطاع المسير ذاتيا كان في حوزته في 1980 على سبيل المثال

- 22898 جرار من مجموع 51001 جرار أي ما يعادل تقريبا 49٪ .
- 3012 حاصدة دارسة من مجموع 5646 حاصدة أي ما يعادل 53ر3٪ .

وفي استجواب لوزير الفلاحة ، قامت به جريدة " الشعب" قال السيد الوزير :

" ان القول بظهور مشاكل في الحصول على العتاد الفلاحي غير صحيح ، حيث أن جهودا معتبرة ، قد بذلت خلال مخطط التنمية 1980 - 1985 ، وكذلك خلال العشريتين الاخيرتين من أجل المكننة الزراعية . حيث بلغ عدد الجرارات في الجزائر في سنة 1985 حوالي 75000 جرار . ومنذ سنة 1984 ، حظي القطاع الخاص بعناية خاصة في هذا المجال .

..... من خلال الرقم السابق ، يلاحظ اذن تطورا ملحوظا

من جهود المكننة لصالح القطاع الزراعي ، والمقصود من هذه الجهود ، هو جعل حظيرة العتاد الفلاحي تتماشى وفق حاجيات القطاع الفلاحي ، وقد ارتأت الجزائر ضرورة توفير العتاد الفلاحي للمنتجين ، سعيا وراء تحقيق برامج تكثيف الانتاج الزراعي ." (1)

الا أن كل هذه الجرارات ومختلف الآلات لا زالت أقل من المطلوب ، وهي غير كافية لاحتياجات هذا القطاع الفلاحي بصفة عامة " ففي أواخر 1985 كانت حظيرة الجرارات في الجزائر متكونة من 75000 جرار ، في حين كانت تتكون من 800 000 جرار في فرنسا و 500 000 جرار في يوغسلافيا " (2).

فمثلا ، ففي عام 1980 كان على كل جرار في حوزة القطاع الفلاحي المسير ذاتيا أن يقوم بحرث 105 هـ هذا في حالة افتراض أن كل الجرارات الموجودة في حوزة هذا القطاع صالحة للعمل .

ولكن الواقع غير ذلك ، حيث نجد كثيرا من الجرارات متوقفة في حظائر العتاد بسبب نقص مراكز الصيانة ، وذلك لعدم وجود عمال مؤهلين مختصين بالصيانة والتصليح على مستوى المزارع .

وعليه يبقى احتياج القطاع الى مختلف الوسائل قائم ويبقى الرقم 105 هكتار هو أقل بكثير من المساحة التي يقوم بحرثها الجرار الواحد في القطاع الفلاحي المسير ذاتيا .

وفي مجال الصيانة يقول وزير الفلاحة :
"ان الحصول على العتاد غير كاف ما لم تكن هناك

---

(1) ، (2) المصدر : جريدة " الشعب" الصادرة بتاريخ 14 جوان 1986 ، ص 5 .

عمليات الصيانة للعتاد الموجود ، وبالفعل فقد حظي هذا الميدان بعناية خاصة ،وسمح باستعمال عقلاني وبالحفاظ على الحضيرة الفلاحية .

ويمكن القول أن الصيانة قد قطعت أشواطا هامة وأدت مجهودات الديوان الوطني للعتاد الفلاحي ، التي استهدفت تطهير المخازن التي تراكمت طوال الخمسة عشر سنة الأخيرة باستعادة كميات كبيرة من قطع الغيار وبيعها من جديد ، كما استعادة ببعض القطع القديمة ،وتم بيعها الى الصناع وانشىء لهذا الغرض ثلاثة فروع مكلفة بقطع غيار بعض العلامات القديمة" (1) ،وحتى يتم استغلال الموجود من العتاد في الحضيرة الفلاحية يجب اقامة نظام مراقبة وصيانة من أجل الاستعمال العقلاني للعتاد الفلاحي والمحافظة على صلاحيته للعمل .

وفي مجال الصيانة ،يمكن توسيع هذا الميدان الى القطاع الخاص ،بحيث يمكن اللجوء الى مراكز التصليح التابعة للقطاع الخاص ، نتيجة لفعالية هذا القطاع في مجال الصيانة ، اذا ما توفرت له قطع الغيار .

كما يمكن قيام مركزا للصيانة لكل مزرعة أو مزرعتين متجاورتين ، وذلك للقضاء على مشكلة تعطيل وسائل الانتاج ومن هنا يمكن استعمال مثل هذه الآلات واستغلالها أحسن استغلال . بحيث يمكن أن يطول عمر الآلة اذا ما أقيمت صيانة فعالة ،مما يؤدي الى تقليل تكاليف الانتاج .

---

(1) المصدر : جريدة " الشعب" الصادرة بتاريخ 14 جوان 1986 ،ص 5 .

من الجدول رقم 1 السابق ، يمكن ملاحظة عدم التوازن الملاحظ بين عتاد الجر والعتاد المجرور ، بحيث أن هناك نقصا كبيرا في كثير من أنواع العتاد المجرور .

وفي هذا المجال يقول وزير الفلاحة :

" ويظهر من جهة أخرى ، عدم تطابق برامج التجهيز مع حاجيات الفلاحة في اختلال التوازن بين حضيرتي الجرارات وآلات الحرث ، بحيث من المفروض أن تتوفر 3 أو 4 آلات حرث لكل جرار ، في حين جرار في حضيرتنا تقابله 1,25 آلة حرث فقط ، كما يظهر ذلك في نوع من العتاد كالحاصدات الجامعة المخصصة للمساحات الصغيرة في المناطق الجبلية والمضخات المحمولة التي تتزايد عليها الطلبيات مع تطور زراعة البقول ". (1)

المبحث الرابع : تطور استعمال الاسمدة والمبيدات :

الأسمدة والمبيدات :

ان الاساليب الفلاحية الحديثة والمتطورة تتطلب كثيرا من التقنيات التي توصل عندها العلم . ونتيجة لتجربة مثل هذه التقنيات في الميدان الفلاحي ، والوقوف على النتائج الايجابية لها ، والمتمثلة في زيادة الانتاج وتحسين نوعيته ، مما أصبح استعمال مثل هذه التقنيات الفلاحية ضروريا في مختلف العمليات الانتاجية .

فاذا كان دور الآلة - أي ادخال المكننة في القطاع الفلاحي - ظاهر في توفير عدد كبير من الأيدي العاملة في القطاع الفلاحي ، وكذا السرعة والدقة في انجاز كثير

---

(1) المصدر : جريدة " الشعب " الصادرة بتاريخ 14 جوان 1986 .

من العمليات الفلاحية كالحرث ،وجني المحصول وغيرهما .
ولكن ادخال الآلة في القطاع الفلاحي وحده لا يكفي
لتطوير الانتاج الفلاحي ، كما أنها لا تمكن من ارجاع
خصوبة الارض ، حيث تعتبر الاسمدة أحد العوامل الاساسية
في تطوير الانتاج الفلاحي ، وأنها تستعمل في تحسين
وزيادة خصوبة التربة . ولا يمكن في الواقع تصور مردود
فلاحي هام من حيث الكمية والجودة دون توفير الاسمدة .
ونتيجة لاهمية الاسمدة في الميدان الفلاحي ، فقد عمدت
الدولة الى توفير مختلف الاسمدة لاستعمالها في القطاع
الفلاحي ، حيث كان الفلاحون الجزائريون قبل الاستقلال ،
وكذا في السنوات الاولى من الاستقلال يستعملون الاسمدة
الطبيعية المتكونة من فضلات الحيوانات أو حرق القصب "القش"
بعد حصد المزارع أو ترك الاراضي بورا للاستراحة لمدة
سنة ،حتى تتمكن من استعادة خصوبتها . كل هذه
الطرق القديمة التي تستعمل كوسائل لتخصيب الارض ، الا
أن كل هذه الطرق يمكن الاستغناء عنها ، وذلك لما
لها من مساوئ . بحيث تتمثل هذه المساوئ فيما يلي :

1 ـ استعمال فضلات الحيوانات لتخصيب الارض يسمح بنمو كثير
من الاعشاب ، وكذلك تكاثر كثير من الجراثيم والطفيليات
الضارة بالمحاصيل الفلاحية .

2 ـ ان حرق القصب " القش" بعد حصد الحقول لا يعطي
الارض خصوبتها 100٪ ولكن اعادة الخصوبة بهذه الطريقة لا يزيد
عن 15٪ أو أقل ،كما أن كثيرا من الحقول لا يمكن تسميدها
بهذه الطريقة ، كحقول الاشجار ،وكذا بعض المزروعات .

3 ـ زراعة الارض سنة وتركها سنة أخرى بورا للراحة ،يمكن من

نمو أعشاب ضارة تمتص خصوبة الارض ،وبالتالي تفقد الارض خصوبتها ، كما أن استعمال هذه الطريقة يترك مساحات هائلة بورا وعدم استغلالها في الانتاج ، حيث أن كل بلد في حاجة ماسة لمثل هذه المساحات ،وذلك لزيادة الانتاج الفلاحي ،وأن استعمال هذه الطريقة يقلل من الانتاج •

ان استعمال الأسمدة الصناعية الحديثة والمختلفة الأنواع وكذا المبيدات في القطاع الفلاحي له عدّة أدوار في تنمية الفلاحة • كتقوية المنتوج وزيادة مردودية الهكتار، وكذلك القضاء على كثير من الاعشاب الضارة وابادة كثير من الجراثيم الضارة بالمنتوجات الفلاحية •

ونتيجة لأهمية الأسمدة ودورها في التنمية الفلاحية " فقد مكنت التنمية الصناعية التي شرع فيها بعد الاستقلال مباشرة من اعطاء هذا القطاع الحيوي والحساس أهمية كبرى ، باعتباره أحد العوامل الأساسية في تحسين مردودية القطاع الفلاحي وتحقيق الأهداف المرجوة منه ،والمتمثلة أساسا في تلبية الاحتياجات الوطنية وتحقيق الاستقلال الغذائي •

ويبرز هذا الاهتمام الكبير الذي منحته الدولة لهذا القطاع من خلال وحدات انتاج السماد العادي والمركب، التي تم انجازها عبر مختلف مخططات التنمية منذ عام 1967 • وأصبح بفضلها للجزائر قاعدة واسعة ومتينة لانتاج الأسمدة قادرة على تلبية الاحتياجات الوطنية ،بل التصدير للخارج • " (1)

وتتوزع مختلف وحدات انتاج مختلف الأسمدة على مركبين :

(1) المصدر : جريدة " الشعب" الصادرة بتاريخ 15 سبتمبر 1986 •

1 ـ مركب أرزيو لانتاج الأمونياك والأسمدة الأزوتية .

2 ـ مركب عنابة لانتاج الأسمدة الفوسفاتية .

كما أن هناك أربع وحدات لانتاج مختلف المبيدات ومواد وقاية النباتات ،وهذه الوحدات هي :

1 ـ وحدة براقي لانتاج مختلف المبيدات .

2 ـ وحدة حسين داي .

3 ـ وحدة بني مراد بالبليدة.

4 ـ وحدة معسكر .

ونتيجة لتوفير مختلف الأسمدة وانتاجها محليا ،فان زيادة استهلاك القطاع الفلاحي من مختلف الأسمدة قد زاد وتضاعف بعدة مرات .

" قد ارتفع استهلاك الأسمدة كثيرا ،ولا سيما في القطاع الاشتراكي ، حيث ارتفع عدد الوحدات المخصبة للهكتار المزروع من 48 وحدة في سنة 1966 الى 114 وحدة في سنة 1977 ،و 400 وحدة للهكتار في سنة 1982 ،ان هذا الاستخدام القوي والذي يفوق احيانا الكمية المستخدمة في بلدان حوض البحر المتوسط الاخرى ، دون أن يعطي في المقابل مردودا أعلى يفسر سوء استخدام عوامل الانتاج والتبذير المفرط" . (1)

والجدول التالي يبين كمية الأسمدة المستعملة في مجموع القطاع الفلاحي :

---

(1) المصدر: التخطيط والتنمية ،وثيقة لحزب جبهة التحرير الوطني ، ص 93 .(الجزء الأول)

جدول توضيحي لكمية الأسمدة المستعملة في مجموع القطاع الفلاحـــي .

الموسم	أزوت N طن	N %	فوسفات P طن	P %	بوتاس K طن	K %	المجمـــوع طن	المجموع %
64/63	8100	31	12600	48,2	5300	20,8	26000	100
65/64	11000	23,2	21000	53,6	11000	23,2	43000	.
66/65	17000	29,8	22000	38,6	18000	31,6	57000	.
67/66	9000	31,1	13000	44,8	7000	24,1	29000	.
68/67	15000	28,8	25000	48,1	12000	23,1	52000	
69/68	20000	29,4	29000	42,7	19000	27,9	68000	.
70/69	29000	41,4	28000	40	13000	18,6	70000	.
71/70	43000	38,7	50000	45,1	18000	16,2	111000	.
72/71	68000	38	74000	41,3	37000	20,7	179000	.
73/72	81000	37,4	94000	43,9	40000	18,7	214000	.
74/73	76000	40,4	85000	45,2	27000	14,4	188000	.
75/74	66000	38,6	74000	43,3	31000	18,1	171000	.
76/75	40000	32,5	64000	52,0	19000	15,5	123000	.
77/76	51000	30,7	85000	51,2	30000	18,1	166000	.
78/77	52000	36,9	69000	48,9	20000	14,2	141000	.
79/78	57000	32	87000	48,9	34000	19,1	178000	.
80/79	60000	35,3	82000	48,2	28000	16,5	170000	.

Annuaire Statistique de L'Algérie 1981 P :172

مـــن الجـــدول السابـــق ، نلاحـــظ التطـــور الهائـــل فـــي استعمـــال مختلـــف الأسمـــدة فـــي القطـــاع الفلاحـــي ، بحيـــث تضاعف هـــذا الاستعمـــال بأكثـــر مـــن 6 مـــرّات ، مـــن عهـــد الاستقـــلال حـــتى الموســـم الفلاحـــي 79 / 80 .

وحســـب مـــا أكـــده لـــي أحـــد المسؤولـــين فـــي وزارة الفلاحـة أن معظـــم الأسمـــدة هـــي مـــن نصيـــب القطـــاع الفلاحـــي المســـير ذاتيـــا ، كمـــا أن أرقـــام هـــذا الجـــدول تؤكـــد مـــرّة أخـــرى مـــدى اهتمـــام الدولـــة بالقطـــاع الفلاحـــي ، بصفـــة عامـــة ، والعمـل علـــى دعمـــه قـــدر الامكـــان ، بكافـــة الوسائـــل الـــتي تعمـــل علـــى زيـــادة انتاجـــه وتحســـين نوعيتـــه .

أمـــا فيمـــا يخـــصّ استعمـــال المبيـــدات ، فقـــد شهـــد هـــو الآخـر تطـــور ملحـــوظ ، وقـــد نتـــج هـــذا التطـــور عـــن طريـــق تطويـــر القطـــاع الفلاحـــي بصفـــة عامـــة ، والقطـــاع الفلاحـــي المســـير ذاتيـا بصفـــة خاصـــة .

والجدول التالـــي يوضـــح تطـــور استعمال المبيـــدات وبعض الأدويـــة فـــي القطاع الفلاحي المســـير ذاتيـــا :

	مجفف (صلب) طن T			سائـــل هكل HL		
	79/78	80/79	81/80	79/78	80/79	81/80
دات الامراض	91064	85995	73126	309	1413	395
مبيدات الحشائش	2224	1299	295	3545	3716	2875
مبيدات الحشرات	20891	35669	19630	2843	7596	2982
مختلفـــــة	5705	3960	20616	2067	942	6980
المجمـــــوع	119884	130923	113667	8764	13667	13232
النســـبة %	61,3	52,7	51,3	81	83,6	87,3

المصدر السابق ، ص 174 — ANNuaire Statistique de l'Algérie 1981

ومن الجدول أعلاه ،نلاحظ أن الموزع من الادوية والمبيدات الخاصة بالقطاع الفلاحي ،يعود الأكثر منه الى القطاع المسير ذاتيا ،حيث يعود له في كل موسم أكثر من 50 ٪ من المبيدات والادوية الجافة ، ويعود اليه أكثر من 80٪ من الادوية السائلة ، وهي نسب كبيرة جدا . تدل على مدى التطور العلمي الفلاحي الذي وصلت اليه الفلاحة الجزائرية ، حيث أصبحت تستعمل مثل هذه الادوية لانقاض مختلف المحاصيل الفلاحية ، سواء كان منها النباتية كالقمح والطماطم ... ،أو مختلف بساتين الفواكه .

التقاوي ((البذور المنتقاة))

مهما يكن الإمر في مكننة القطاع الفلاحي من استخدام الآلات والاسمدة والادوية لا يعطي المنتظر من الانتاج اذا لم تكن المادة المزروعة من النوع الجيد .

ولهذا نجد تحسين السلالات واستخدام الانواع الجيدة من مختلف البذور المنتقاة ،أصبح أمرا مفروضا على الفلاحة بصفة عامة . حيث نجد أنه :

" قد ارتفعت زراعة البذور المنتقاة ،ولا سيما بالنسبة للحبوب ((القمح ذو المردود العالي)) من 5000 هكتار في 1969 / 1970 الى 600.000 هكتار في 77/ 1978 " (1) .

الا أن الملاحظ على هذا الاستعمال المكثف سواء لاستعمال الاسمدة والمبيدات أو البذور المنتقاة لم يعطي المردود المنتظر ،وذلك لعدم توفر الشروط المتصلة بالطرق الزراعية واختيار المناطق ،وغيرها من المسائل .

---

(1) المصدر: التخطيط والتنمية ،وثيقة لحزب جبهة التحرير الوطني ،ص 93 .

الفصل الثاني : التمويل الفلاحي

المبحث الاول : دور التمويل في النهوض بالانتاج الزراعي .

المبحث الثاني : مصادر التمويل الفلاحي .

1 ـ الافراد .

2 ـ التجار .

3 ـ البنوك التجارية .

4 ـ البنوك الحكومية .

5 ـ التمويل عن طريق التعاونيات .

المبحث الثالث : مخاطر التمويل الفلاحي .

المبحث الرابع : شروط نجاح سياسة التمويل الفلاحي .

المبحث الخامس : أنواع مؤسسات التمويل الفلاحي .

1 ـ المؤسسات التي تمول الفلاح عينا .

2 ـ المؤسسات التي تمول الفلاح نقدا .

التمويـــــل :

يعتبر التمويـل أداة هامـة من الأدوات الضروريـة للعمليـة الانتاجيـة ،والتمويـل هـو عبـارة عـن تدفـق مالـي أو سلعـي بـين مؤسسـة التمويـل ((أو المولـة)) والنشـاط المستفيـد مـن تلـك الأمـوال أو السلـع .

وقـد يكـون الغـرض مـن هـذا التمويـل هـو الاستثمـار أي التوسـع فـي النشـاط ،مهمـا كـان نـوع هـذا النشاط سـواء كـان انتاجيـا أو غـير انتاجـي ،كمـا قـد يكـون الغـرض مـن التمويـل هـو التسيير أي العمـل والمحافظـة علـى القـدرة الانتاجية للمؤسسـة المستفيـدة مـن التمويـل ،أي ضمـان السـير العادي لها .

المبحـث الأول :

دور التمويـل فـي النهـوض بالانتاج الزراعـي

للتمويـل الزراعـي ،دور هـام فـي النهـوض بالقطـاع الفلاحـي ، وذلـك مـن خـلال مختلـف التجـارب الخاصـة بهـذا التمويـل ، سـواء منهـا الماضيـة لكثير مـن الـدول المتقدمـة ،أو الحاليـة وتـزداد أهميـة التمويـل بالنسبـة الـى الـدول الناميـة ، والـتي يعتمـد دخلهـا القومـي وجهـازهـا الاقتصـادي لمعظمهـا علـى القطـاع الفلاحـي . وهـي فـي نفـس الوقـت تعانـي مـن مشاكـل اقتصاديـة مختلفـة ،كزيـادة النمـو السكانـي ،وانخفـاض الانتـاج الـذي يتبعـه انخفـاض فـي الدخـل ، وكـذلك انتشـار البطالـة ، والبطالـة المقنعـة ، وبعـض هـذه الـدول أصبحـت الآن تعانـي مـا هـو أخطـر مـن كـل هـذه المشاكـل الاقتصاديـة ، حيـث أصبحـت مهـددة بالمـوت جوعـا ، لمـا أصابهـا مـن جفـاف، وقلـة الانتـاج الفلاحـي بهـا ، كمـا أن كثيرا مـن الدول المتقدمة قـد أخـذت تستعمـل المـواد الفلاحيـة " والغذاء بصفة خاصة "كسلاح

تبسطه دوما ،وتهدد به كثيرا من الدول النامية • وعن طريق استعمال هذا السلاح • آن لها – أي الدول المتقدمة – أن تفرض كل شروطها •

كل هذه العوامل ، والأوضاع أدت الى سعي كثير من الدول والمنظمات الدولية الى معالجة هذه الأوضاع ،والحد من تلك المشاكل •

" كما تنعقد المؤتمرات على مختلف المستويات على الصعيد المحلي ،أو الاقليمي ،أو الدولي ،للتعاون ، بقصد تقديم المقترحات وايجاد الحلول • واذا كانت هذه المنظمات وهذه المؤتمرات ،قد وجهت المزيد من عنايتها لسياسة الاقراض الزراعي ، فانما تهدف من وراء ذلك الى الاسهام في علاج المشاكل التي أسلفنا الاشارة اليها ،عن طريق التمويل الزراعي ،على أساس أن القروض الزراعية ،تساهم في زيادة الانتاج ،وفي توفير العمالة ،وفي رفع مستوى الدخل وفي خلق حركة من الانتعاش" (1) •

كما إن للتمويل الفلاحي أثار اقتصادية واجتماعية • حيث تظهر هذه الاثار في اعطاء المزارعين فرصة استغلال أراضيهم أحسن استغلال ،عن طريق قدرتهم على شراء الأنواع المختلفة من البذور المنتقاة ((التقاوي)) ، وكذا مختلف الأسمدة والمبيدات الحشرية ، والآلات الخاصة بعملية الحرث أو التهيئة •

كما يمكن للفلاح ،بواسطة القروض التي يحصل عليها من مؤسسات التمويل ،أن يزيد في عدد الدورات الانتاجية ،

---

(1) التمويل التعاوني ،تأليف أحمد محمد أبو الغار ،ص 5 •مكتبة الشباب 1973•

ولا يبقى مكتوف الايدي ، ينتج محصولا واحدا في خلال السنة ، لأن استغلال الارض في أكثر من دورة انتاجية ،قد يعود على الفلاح بالفائدة ،من عدة نواحي ،سواء من ناحية زيادة دخله نتيجة لزيادة الانتاج ، أو عن طريق تعدد المنتوجات ،لانه حتى وان انخفض سعر منتوج ما ، فانه سيعوض هذا في باقي المنتوجات الاخرى .

ان عملية استغلال الارض في أكثر من دورة يتطلب العمل الدائم من الفلاح . وفي كثير من الاحيان يلجأ الى البحث عن عمال لمساعدته ،وهنا نجد التمويل ،يعمل بطريقة أو بأخرى ،على مكافحة البطالة .

كما ان زيادة دخل الفلاح ،يؤدي الى زيادة انفاقه في مختلف المستويات ،سواء كان هذا الانفاق خاصا بالانتاج أو الاستهلاك ،وكلاهما يؤدي الى رفع مستوى معيشة الفلاح من جهة ، وله أهميته على باقي أفراد المجتمع من جهة أخرى .

وللوصول الى الاهداف المرجوة ،من عملية التمويل الفلاحي، يجب وضع سياسة معينة ، تهدف الى تحسين النتائج والزيادة في الانتاج والانتاجية . وكذا التأكد من أن ما يمنح من قروض ،ينفق في المجالات الانتاجية المخططة لهذه القروض ، وأن هذه القروض تؤدي حتما الى تحقيق النتائج التي تهدف لها سياسة الاقراض . لان التوسع في زيادة القروض وحده لا يؤدي الى النتائج المرجوة من هذا الاقراض ، كما أنه ،في كثير من الاحيان يحول جزء كبير من القروض الى أغراض أخرى استهلاكية أو غير فلاحية .

" ولهذا ، عنيت منظمة الأغذية والزراعة بايفاد الخبراء الى الدول التي في دور النمو ،للاشتراك في رسم سياسة الأقراض السليمة ،بما يتفق وظروف الاقليم وطبيعته.كما عقدت المؤتمرات ،التي درست سياسة الائتمان الزراعي ،وقدمت توصياتها التي تتسم بالدراسة العميقة ،التي تنير الطريق أمام الدول المشتركة للاستفادة من هذه الخبرة ،وهذه التوصيات" (1) .

المبحث الثاني :

مصادر التمويل الفلاحي :

في كثير من الاحيان ،يجد الفلاح نفسه في حاجة الى أموال يقوم باستخدامها في العملية الفلاحية ، وخاصة في بعض المواسم ،كموسم الحرث أو موسم الحصاد ((كشراء البذور - تشغيل العمال - نقل المنتوج - تخزينه ... ")) أو لاحتياجاته الاستهلاكية . وان وجدت مثل هذه الأموال مع كبار الفلاحين ، فانها قليلة ان لم نقل معدومة مع صغار الفلاحين ومتوسطيهم . لهذا نجد معظم الفلاحين يلجئون الى الاقتراض ،حيث مصادر الاقتراض متعددة ومختلفة من بلد الى آخر ، ومن نظام الى آخر . الا أنها على العموم ،تتم في الاشكال التالية :

1- الافراد :

هناك كثير من الافراد في حوزتهم مبالغ مالية يبحثون عن تشغيل هذه الأموال ،بدل تجميدها ، لهذا فعندما يطلب منهم الفلاحون الأموال ،يقومون بتقديم المبالغ المالية المطلوبة ، بفوائد قد تكون جد كبيرة .

---

(1) نفس المصدر السابق ،ص 6 .
(التمويل التعاوني)

حيث تقوم هذه الفئة من الافراد بانتهاز فرصة احتياج الفلاح ، ولانها محترفة لهذا العمل ،فهي تبحث عن أكبر عائد ممكن من تشغيل الاموال المتاحة لديها . كما أن الفلاح " خاصة في القديم" لا يجد مصدرا آخر أحسن رفق به ،فقد يلجأ اليه للاقتراض .

كما ان المقرض لا يطلب من الفلاح تقديم كثير من الضمانات . وانما يعتمد على معرفته الشخصية للفلاح ، وكذا عن قدرته على العمل وامكانياته ،ومن جهة أخرى ،فقد يقوم المقرض بمتابعة الفلاح في موسم الانتاج والتسويق ليسترجع ماله بما في ذلك الفوائد .

2- التجار :

وهذه الفئة أخطر من الفئة السابقة على الفلاح ومحصوله ،حيث يقوم التجار باقراض الفلاحين ، عند اللجوء اليهم ، بشرط أن عملية استرجاع القرض تكون عن طريق بيع المنتوج لهذه الفئة من التجار بشروط معينة ، وحتى فائدة القرض تسدد عن طريق بيع المنتوج للتاجر المقرض .

ولا شك أن هذه العملية هي أخطر من الاولى على الفلاح ،لانه يقوم بدفع فوائد القرض ، وفي نفس الوقت يجبر على بيع المحصول الى التاجر ، وخاصة اذا راعينا الظروف التي يتم فيها العقد . وبالتالي التبعية المالية التي يتخبط فيها الفلاح .

3- البنوك التجارية :

في بعض الاحيان تقوم البنوك التجارية بتقديم قروض الى

المزارعين ،وخاصة الى كبارهم . ولكن على العموم، فان مثل هذه البنوك ،لا تقبل على تقديم القروض الى الفلاحين، وذلك لكثير من الأسباب :

- البنوك التجارية ، هي مؤسسات محترفة لمثل هذه العملية ،وأن دورها الأساسي هو البحث عن الربح .

- تقديم القروض للصناعة يلائم هدفها أكثر من الفلاحة، وذلك ،لأن دورة الانتاج الزراعي ،تستغرق وقتا أطول من الانتاج الصناعي ، وعليه فالفائدة في العملية الفلاحية هي أقل من الفوائد التي يمكن أن تدرّ من العملية الصناعية .

- يتعرض الانتاج الفلاحي لمخاطر أكثر مما تتعرض له عملية الانتاج الصناعي ، وذلك لأن الانتاج الفلاحي يعتمد بالدرجة الأولى على الظروف الطبيعية والمناخية .

ان كل هذه المصادر الخاصة بالتمويل الفلاحي " الأفراد - التجار - الملاك - البنوك التجارية " تعتبر التمويل كوسيلة خاصة لاستثمار أموالهم والحصول على أكبر ربح ممكن من عملية الاستثمار هذه ، ولا يهمهم من أمر الفلاح شيئا ، أي لا يعنيهم الاهتمام بتحسين وسائل الانتاج أو رفع المستوى المعيشي للفلاح .

لهذا كان على الدول بصفة عامة ،والدول النامية بصفة خاصة ،أن تكون هناك مؤسسات حكومية أو شبه حكومية على الأقل ، تقوم بتمويل الفلاحين ،وترعى مصالحهم ، حتى يمكن لهم القيام بالعملية الانتاجية على أحسن وجه ،وهذا يعود بالفائدة على البلاد ،لأنه كما أشرنا سابقا أن كثيرا من الدول المتقدمة أصبحت تستعمل المواد الغذائية كسلاح تفرض به شروطها في كثير من المفاوضات . كما أن زيادة

النمو السكاني أكبر من زيادة الانتاج الفلاحي في كثير من الدول النامية ، حيث أصبحت كثيرا من هذه الدول مهددة بالجوع •

وعليه ظهرت عدة مؤسسات أخرى خاصة بالتمويل ومنها :

4- البنوك الحكومية :

هناك كثير من البنوك الحكومية الخاصة بتمويل القطاع الفلاحي ، حيث أنشأ خصيصا ،بنك الفلاحة والتنمية الريفية في 13 مارس 1982 بالجزائر ،لأداء هذه المهمة ، وكذلك بنك التسليف الزراعي المصري سنة 1931 • حيث تقوم هذه البنوك بتمويل الفلاحين ،حسب احتياجاتهم المالية ،وبأقل تكلفة ممكنة ، حيث تفرض أسعار فائدة منخفضة ، وفي كثير من الأحيان تكون معدومة •

المؤسسات شبه الحكومية :

تقوم هذه المؤسسات بنفس الدور الذي تقوم به البنوك الحكومية ، عدا الفائدة على القروض ، في مثل هذه المؤسسات ، تكون موجودة ان لم نقل مضمونة " من طرف الحكومة " • كما أن رأس مال هذه المؤسسات يكون مشترك بين الحكومة ومختلف الشركات والأفراد •

5- التمويل عن طريق التعونيات :

تعتبر التعاونيات المتخصصة في التمويل الفلاحي أحسن مصدر للتمويل ،لأنها أكثر فعالية في تحقيق الأهداف المبتغاة من عملية التمويل ، كما أنها تقوم بتقديم القروض على أسس صالحة ومقبولة لجميع الفلاحين مهما كانت حيازاتهم

ومهما كانت طبيعتهم . وحتى الفلاحين نجدهم يفضلون التعامل مع التعاونيات على غيرها من أشكال التمويل .

لأن هذا النوع من مؤسسات التمويل تعتمد على البساطة في تقديم القروض ،ولا تتطلب كثيرا من الضمانات ،لأنها على دراية بمستوى كل متعاون معها . والى جانب ذلك فالهدف من التمويل التعاوني ،زيادة الانتاج الفلاحي ومساعدة الفلاحين ،والعمل على رفع مستوياتهم ،سواء كانت المهنية أو المعيشية . دون أهداف خاصة أخرى لها .

" وتعتبر التعاونيات المعنية بالزراعة سواء كانت متخصصة في الائتمان الزراعي ،أو كانت متعددة الأغراض ،أفضل مصدر لتمويل أعضائها ...

والائتمان الزراعي الذي يتدفق من خلال التعاونيات ، تصحبه رقابة ذاتية ،تقلل من المخاطر ويضفي مزيدا من الثقة ،وهي بحكم تكوينها ووجودها بين أعضائها تستطيع اشباع الحاجة من الخدمات الائتمانية دون تباطؤ أو تأخير" (1) .

المبحث الثالث :

مخاطر التمويل الزراعي :

للتمويل الزراعي مخاطر كثيرة نذكر منها :

1 ـ طول الدورة الانتاجية في الفلاحة ،تستلزم بقاء القرض عند الفلاح لفترة طويلة . وطول هذه الفترة ليست في صالح المؤسسة المقرضة التي تسعى الى تحقيق الدوران السريع للمال ليعود عليها بأكثر فائدة ممكنة .

2 ـ يتعرض الانتاج الفلاحي الى مخاطر عديدة ،لا يستطيع الفلاح التحكم فيها . كالجفاف ، وسقوط الصقيع ، هبوب رياح

(1) التمويل التعاوني ،للاستاذ أحمد محمد أبو الغار ،ص 17 .

السيرويكو ،الآفـات والحشرات ـ كـل هـذه المخاطـر تؤثـر سلبيا علـى المحصـول ،مما يـؤدي الـى التقليـل مـن ايرادات الفلاح ،وبالتالـي عجـزه فـي تسديـد ما عليـه مـن أمـوال والتزامـات لمدّة ليسـت بالقصـيرة •

3 ـ لا يستطيـع الفـلاح التحكـم فـي الانتـاج ،حيـث تبقـى كميـة الانتـاج مرهونـة بمـا تـدرّه الأرض مـن جهـة ، والظـروف الطبيعيـة الملائمـة ، ومـن جهـة أخـرى " لا يستطيـع الفـلاح السيطـرة علـى الانتـاج ولا يستطيـع بالتالـي أن يسيطـر علـى الأسعـار ،فبمجـرد ظهـور المحصـول ، يعرضـه فـي السوق بالسعر الجـاري ـ وقـد يتدفـق العـرض فيهبـط السعـر ،ولا حيلـة للمزارع فـي الاحتفـاظ بمحصولـه ، لأنهـا عـادة محصـولات سريعـة التلف، وكيـف يستطيـع الفـلاح سـداد التزاماتـه اذا هبطـت الأسعـار هبوطـا كبـيرا " (1)

4 ـ ان التمويـل التجـاري أو الصناعـي محـاط بقوانـين ائتمـان تحميـه مـن كـل الاخطـار التي يمكـن توقعهـا ، لـذا نجـد معظـم هـذه المؤسسـات التجاريـة أو الصناعيـة تفـي بما عليهـا فـي الوقت المحـدد خوفـا مـن العقوبـات القاسيـة الـتي يمكـن تطبيقهـا عليهـا ، كاشهـار افلاسهـا ، أو توقيفهـا عـن العمـل ، لهـذا نجـد مثـل هـذه المؤسسـات حارسـة علـى الوفـاء بمـا عليهـا من قـروض فـي الوقـت المحـدّد •

بينمـا التمويـل الفلاحـي ،لا تحكمـه مثـل هـذه القوانـين،ولا يمكن حمايتـه كغـيره مـن التمويـل • وذلـك لطبيعـة العمليـة الفلاحيـة، حيـث أن الفـلاح لا يستطيـع السيطـرة علـى الانتـاج في كل الأوقـات •

5 ـ من الصعـب علـى مؤسسـات التمويـل الفلاحـي فـرض رقابـة على الفلاح

---

(1) نفس المصدر السابق ،ص 20 • (التمويـل التعاونـي) •

في كيفية استخدام القرض في الأغراض الانتاجية أو غير الانتاجية ، وفي نفس الوقت لا تستطيع مثل هذه المؤسسات الزام الفلاح بطريقة معينة في كيفية استخدام القرض لأن في كثير من الحالات تصرف هذه القروض في أغراض استهلاكية .

المبحث الرابع :

الشروط الواجب توافرها لنجاح سياسة التمويل الفلاحي :

حتى تكون سياسة التمويل الفلاحي ناجحة ، عليها أن تراعي الأسس التالية :

1 - يعتبر القرض وسيلة من الوسائل التي يمكن للفلاح بواسطتها زيادة انتاجه ، وحتى يمكن للقرض من تحقيق هذا الهدف يجب أن تكون تكلفة القرض أقل ما يمكن ، اذ تهدف الى تشجيع الفلاح في استخدام مثل هذه القروض والنهوض بانتاجه الفلاحي .

2 - على المؤسسات المقرضة ، أن تضع خطة معينة بسيطة توضع فيها شروط الاقراض حتى يستطيع كل مزارع وخاصة صغار المزارعين الاستفادة من هذه القروض ، وفي الوقت التي تطلب فيه ، دون أية عرقلة ، حتى يتمكن الفلاح من استخدام القرض في الوقت المناسب .

3 - يجب على الفلاحين مهما كانت مستوياتهم أن يعملوا على الوفاء بالتزاماتهم تجاه مؤسسات الاقراض ، ويمكن لهم ذلك عن طريق اتباعهم لأساليب الانتاج الحديثة ، سواء عن طريق تنويع الانتاج الفلاحي ، وادخال مختلف تقنيات الانتاج وكذلك عن طريق التسويق المنظم للمنتجات ، ويتم هذا التنظيم عن

طريق بناء المخازن المكيفة ((الثلاجات)) •

ان وفاء الفلاحين بالتزاماتهم في الأوقات المحددة يشجع المؤسسات المالية لمواصلة عملها تجاه مختلف الفلاحين مهما كانت مستوياتهم ومناطق فلاحتهم •

4 - ان عملية تأمين المحاصيل الفلاحية لدى المؤسسات المختصة يمكن أن تخفف من الاخطار التي تصيب المحاصيل الفلاحية ومن ثمّ يمكن للمؤسسات المقرضة أن تموّل الفلاحين بدون أخطار على أموالها ، وان وجدت بعض الأخطار ، قد تكون خفيفة •

5 - " يجب تحديد قيمة القروض على أساس قواعد منظمة يراعى فيها احتياجات مختلف مناطق الانتاج وطبقات المقترضين وهذا التنظيم ، يحتاج الى تدعيم مؤسسات الائتمان ، حتى تصبح قادرة على القيام بهذه المهام بكفاية ، وخاصة بالنسبة لصغار الزراع " (1)

6 - يجب استخدام القروض الفلاحية في الاغراض التي صرفت من أجلها ، لأن القروض الفلاحية لا تستخدم كلها في الانتاج الفلاحي ، بل أن جزءا كبيرا منها يصرف لاغراض استهلاكية ترفيهية ، لا علاقة لها بالانتاج ، ومع كل ذلك ، فان مؤسسات التمويل ، تبقى مكتوفة الأيدي أمام هذه الظاهرة ، وعليه فعلى مثل هذه المؤسسات أن تقوم بحملة اعلام وتوعية للفلاحين في كيفية استخدام القروض الفلاحية واستثمار هذه الأموال على أحسن وجه ، حتى تعود هذه الأموال بالفائدة على الفلاحين وعلى مؤسسات التمويل •

---

(1) نفس المصدر السابق ، ص 22 • (التمويل التعاوني) •

7 – "ولكي يكون للقرض فعالية ،يجب أن يهيأ المناخ المناسب لاستخدامه حتى يؤدي الى زيادة الانتاج الذي يترتب عليه زيادة دخل المزارع – زيادة الانتاج اذا صاحبها نظام سليم للتسويق مع اعداد الطرق ووسائل النقل المناسبة أدى ذلك الى تحقيق الرخاء ،وهذا هو الهدف من منح القروض – أما منح القرض دون تهيئة المناخ المناسب، فان القروض قد تتحول من استثمار يهدف الى الانتاج الى استثمار لا أثر له "(1) .

أي أنه لا فائدة ترجى من القروض الفلاحية ،اذا لم يكن هناك ارشاد زراعي ،كاستخدام القروض في شراء التقاوي ، والآلات والأسمدة ،لأن مثل هذه الوسائل تعمل على زيادة الانتاج ،كما يجب ربط المزارع بالأسواق بواسطة شبكة من الطرق لتسويق منتجاتها في الأوقات المعنية .

8 – على مؤسسات التمويل الفلاحي أن لا تتخصص في تقديم القروض الفلاحية للمزارعين فقط ، قصد تنمية القطاع الفلاحي ، ولكن على مثل هذه المؤسسات أن تخدم الزراعة بطريق مباشر أو غير مباشر ،كتقديم القروض المالية لمختلف الصناعات التي لها علاقة بالزراعة ((الصناعات الزراعية)) ، لأن مثل هذه الصناعات لها أيضا أهميتها الخاصة في مجال التنمية الفلاحية .

المبحث الخامس :

أنواع مؤسسات التمويل الفلاحي :

هناك نوعان من مؤسسات التمويل الفلاحي الأكثر شيوعا في مختلف بلدان العالم :

---

(1) نفس المصدر السابق ،ص 34 . (التمويل التعاوني) .

1 – المؤسسات التي تمول الفلاح عينا .

حيث تقوم مثل هذه المؤسسات في تقديم قروض عينية للمزارعين ، وخاصة المواد التي هو في حاجة لها ، ومن هذه المؤسسات (S.A.P) الشركة الزراعية للاحتياط ، والتعاونيات الفلاحية المتعددة الخدمات (C.A.P.C.S) ، حيث تقوم مثل هذه المؤسسات في تقديم القروض في شكل عيني " في صورة بذور أو أسمدة ، أو خدمات ، حرث أو غيرها .... ، حيث تقدم مثل هذه القروض في موسم الحرث والزرع ، وكذلك أيضا في موسم جمع المحاصيل الزراعية ، ويعتبر في الحقيقة هذا النوع من القروض شكلا من أشكال التموين بالنسبة للفلاح ، لأنه لا يتحصل على نقود ، وانما يتحصل فقط على مواد عينية أو خدمات ، ومن ثمّ ، فان نوع التدفق القائم بين هذا الشخص والشركة الزراعية للاحتياط ، هو تدفق عيني فقط ، ولكن الذي أعطى هذه العملية صفة القرض ، هو أنها مسجلة على حساب المستفيد كقرض نقدي ذا فائدة 4ر5٪ " (1)

كما يمكن أن تكون مثل هذه القروض في تقديم الماشية أو الأبقار بهدف تسمينها في خلال فترة معينة مع تقديم كل متطلبات العملية من كلأ وعلف ، حيث تحسب على المستفيد بسعر معين للكلغ الواحد ، ثم تشترى عليه بنفس السعر أو زائد بقليل . لأن الماشية أو الأبقار المقدمة للفلاح من طرف التعاونية ، اما أن تكون صغيرة أو ضعيفة . وعليه فالفائدة العائدة على الفلاح من هذه العملية ، تتمثل في فرق الوزن الذي تكسبه الماشية من عملية التسمين ، بعد خصم كل مصاريف الكلأ والعلف.

---

(1) القطاع التقليدي والتناقضات الهيكلية ، للاستاذ حسن بهلول ، ص 176 .

2 ـ المؤسسات التي تمول الفلاح نقدا .

هناك كثير من المؤسسات المالية التي تختص في تقديم قروض نقدية للفلاحين ، لأن الفلاح في كثير من الأحيان ، يجد نفسه في حاجة الى أموال سائلة لعملياته اليومية ، كشراء بعض حاجياته الخاصة بالعملية الانتاجية ، أو لدفع أجور بعض العمال الذين يحتاجهم خلال الموسم ، أو حتى لقضاء حاجاته الاستهلاكية ، ومن أهمّ المؤسسات المالية التي مارست هذه المهمة في الجزائر ، البنك الوطني الجزائري (B.N.A) من سنة 1968 ـ 1982 ، بنك الفلاحة والتنمية الريفية (B.A.D.R) ابتداء من سنة 1982 ، زيادة على القروض المالية التي يقدمها هذا الأخير (B.A.D.R) فانه يقدّم أيضا اعتمادات مالية خاصة بشراء الآلات الكبيرة أو بناء الاسطبلات ومآوي الدجاج وتجهيز هذه البناءات بكل احتياجاتها ، وحتى بالماشية ، أو الأبقار ، أو الدجاج .

وتختلف قروض هذه المؤسسات فقط في فترة استردادها فمنها :

قروض قصيرة المدى .

وهي تلك القروض التي يجب استرجاعها في فترة قصيرة ، عادة ماتكون موسم فلاحي ، وتسمى مثل هذه القروض ، بقروض الحملة أو مصاريف الحملة . وكما هو معروف ، فان الموسم الفلاحي يبدأ من أول أكتوبر وينتهي في 31 سبتمبر من السنة الموالية .

القروض المتوسطة الأجل :

وهي تلك القروض التي تبقى عند المستفيد لفترة تدوم من 2 الى 5 سنوات ، وتتمثل هذه القروض في قروض تجهيزية ، كشراء الجرارات وآلات السقي وغيرها ...

القـــروض الطويلــــــة :

وهـــي تلــك القـــروض الـــتي لا تـــردّ الا لفـــترة طويلـــة تدوم ببعـض الأحيـــان حـــتى 25 سنـــة وتعتـــبر هـــذه القـــروض تجهيزيـــة ، ولكـــن قيمتهـــا الماليـــة كبيـــرة ، حيـــث تتمثـــل فـــي القـــروض الخاصة بغـــرس بساتـــين الفواكـــه ، بنـــاء الاسطبـــلات وتجهيزهـــا - بنـــاء مـــآوي الدجـــاج وتجهيزهـــا .

الفصل الثالث : تمويل القطاع الفلاحي المسير ذاتيا

المبحث الاول : التطور التاريخي لتمويل هذا القطاع .

المبحث الثاني : القاء نظرة عن مخصصات الاستثمار في القطاع الفلاحي ((المخطط الرباعي الاول 70/73)) .

1 ـ الري .

2 ـ الانتاج النباتي .

3 ـ الانتاج الحيواني .

4 ـ الادوات الفلاحية .

المبحث الثالث: قروض القطاع الفلاحي المسير ذاتيا .

1 ـ الاستثمارات الموجهة للعتاد الفلاحي .

2 ـ الاستثمارات الموجهة للاغراس والمشاتل .

3 ـ الاستثمارات الموجهة لبنايات الاستغلال .

4 ـ الاستثمارات الموجهة للري الصغير .

5 ـ الاستثمارات الموجهة للانتاج الحيواني .

المبحث الأول :

التطور التاريخي لتمويل القطاع الفلاحي المسير ذاتيا :

من بين التدابير المتخذة غداة الاستقلال للنهوض بالقطاع الفلاحي ، وخاصة منه قطاع المعمرين ، الذي ترك مهلهلا ،نتيجة الاهمال المقصود من طرف المعمرين ،والمؤامرة بهدف توقيع الاقتصاد الجزائري في فخ التبعية من جديد .

وبالضبط في سنة 1962 / 1963 ،قد تمت الموافقة على اعادة الشركات الزراعية للاحتياط (S.A.P) (1) وذلك لتنظيم وتمويل القطاع المسير ذاتيا ، وامداده بكل متطلبات العملية الانتاجية، وقد تمت الموافقة على اختيار الشركة الزراعية للاحتياط ،لانها كانت موجودة من قبل ابان عهد الاستعمار ، حيث يرجع تاريخ انشائها الى 28 أوت 1952 ، ويقدر عدد هذه الشركات بـ :110 شركة منتشرة عبر أنحاء القطر بمعدل شركة في كل دائرة من دوائر القطر، ومن جهة أخرى ، كانت هذه الشركة تشغل عددا هاما من العمال الجزائريين . كما كانت تعمل مع الفلاحين الجزائريين . كل هذه الامتيازات هي التي شجعت الدولة بعد الاستقلال مباشرة على الابقاء عليها . واختيارها كمؤسسة خاصة لتمويل القطاع الفلاحي المسير ذاتيا بصفة خاصة .

الا أن القروض المقدمة من طرف الشركات الزراعية للاحتياط كانت قروض عينية ، تتمثل في تقديم كثير من الامتيازات للقطاع الفلاحي المسير ذاتيا ، كتقديم البذور ،وآلات الحرث في موسم الحرث ، وكذلك الأسمدة والمبيدات بمختلف أنواعها

(1) Sociétés Agricoles de Prévoyance

كما تقوم في موسم جني المحصول بتقديم مختلف الوسائل اللازمة،كآلات الحصاد ، الأكياس والصناديق ، وتقوم في بعض الأحيان حتى بتخزين الفائض للقطاع المسير ذاتيا من الحبوب. حيث كانت تقدر كل ما تقدمه نقدا وتفرض عليه سعر فائدته 4٫5٪ ، وغالبا ما تكون هذه القروض قصيرة الأجل تستحق في خلال موسم واحد . معظمها ((أي هذه القروض)) كان يرد بالاضافة الى الفوائد المستحقة في شكل عيني عدا بعض الخدمات .

وظلت الشركات الزراعية للاحتياط ، تمول القطاع الفلاحي المسير ذاتيا حتى شهر أكتوبر 1966 ،حيث حولت مسؤولية تمويل القطاع الفلاحي المسير ذاتيا الى الصندوق الجزائري للقرض الزراعي التعاوني (C.A.C.A.M) (1) بينما كلفت الشركات الزراعية للاحتياط بالتخصص في تمويل القطاع الفلاحي الخاص .

وقد قام الصندوق الجزائري للقرض الزراعي التعاوني بتمويل القطاع الفلاحي المسير ذاتيا مدة عامين،أي حتى سنة 1968 ، حيث تسلم البنك الوطني الجزائري مهمة تمويل القطاع الفلاحي بصفة عامة ، والقطاع الفلاحي المسير ذاتيا بصفة خاصة .

أما المسؤول عن التمويل المالي ((النقدي)) منذ الاستقلال حتى سنة 1968 ، فكانت هي الخزينة العامة للدولة . وذلك للظرف الاقتصادية الصعبة التي كانت تمرّ بها في تلك المرحلة ، نتيجة لقلة الموارد ، وزيادة المصاريف الخاصة بتدعيم

(1) Gaisse Algérienne de crédit Agricole Mutuel

القطاعات. ونتيجة لتحويل عملية التمويل الى البنك الوطني الجزائري سنة 1968 ،فقد أصبحت مهمة الشركات الزراعية للاحتياط ، هي تموين القطاع الفلاحي ،وقد أصبحت هذه الشركات تابعة الى وزارة الفلاحة ، أما عن صناديقها فقد تحولت الى وكالات للبنك الوطني . وفيما يخص الصندوق الجزائري للقرض الزراعي التعاوني ، فقد تم الغاؤه من طرف الدولة مباشرة سنة 1968 .

وبعد استلام البنك الوطني الجزائري مهمة تمويل القطاع الفلاحي المسير ذاتيا . أعطاه أهمية بارزة في التمويل ،بينما بقي تمويل القطاع الخاص ثانويا .

"ويرتفع المتوسط السنوي لمجموع القروض المقدمة للزراعة من طرف هذه المؤسسة ((البنك الوطني الجزائري)) الى نحو يزيد عن 2 مليار من الدينارات الجزائرية ، وهي موزعة بين هذه القطاعات الفلاحية الثلاثة كما يلي :

2ر90٪ للقطاع المسير ذاتيا ، 9 ٪ للقطاع التقليدي ، 8ر0٪ للقطاع الخاص الحديث .

وتمثل القروض القصيرة الاجل نسبا مختلفة باختلاف تلك القطاعات ، فهي تمثل بالنسبة لقطاع التسيير الذاتي أكثر من 6ر73٪ من مجموع القروض السنوية المقدمة اليه. وتمثل بالنسبة للقطاع التقليدي نحو 5ر31٪ ، في حين أنها تشكل بالنسبة للقطاع الخاص الحديث نسبة 100٪." (1)

ومما سبق ، يمكن القول ،أن البنك الوطني الجزائري قد أعطى أهمية كبيرة لتمويل القطاع المسير ذاتيا ، حيث يعود لهذا الاخير أكبر نسبة من القروض.

---

(1) القطاع التقليدي والتناقضات الهيكلية ،لحسن بهلول ،ص 180 .

كما نلاحظ أيضا أن معظم القروض الخاصة بالقطاع المسير ذاتيا ، هي قروض قصيرة الأجل ، وذلك لتغطية مصاريف الحملات الفلاحية ،أي أن نسبة كبيرة من هذه القروض تخصص الى عملية التسيير ، التي بواسطتها يحافظ على السير العادي أو على التنظيم الأكثر للمواسم الفلاحية المختلفة . وكذلك لأن القروض الطويلة والمتوسطة والتي غالبا ما تستعمل للتجهيز ونسبة هذه القروض ، هي حوالي 26,4٪ وهي نسبة أقل من 73,6٪ ، وذلك لما يوجد من تجهيزات متاحة لدى القطاع . كالجرارات ووسائل الري الحديثة ، ومختلف بساتين الحوامض والكروم ... وغيرها .

ومهما كانت هذه الاهمية والأولوية المعطاة الى قطاع التسيير الذاتي الفلاحي ، الا أنه كان يعاني من مشاكل هامة في المجال المالي . لأن البنك الوطني ، وحتى فروعه كانت بعيدة على المشاكل التي يعيشها القطاع المسير ذاتيا ، نتيجة لعدم تخصص البنك في تمويل القطاع الفلاحي فقط ، بل أن البنك الوطني الجزائري كان يقوم بتمويل كافة القطاعات الاقتصادية دون أي استثناء ،ومن أهم المشاكل الخاصة بتمويل القطاع المسير ذاتيا :

- تأخير وصول القروض نتيجة اتباع أسلوب مركزي ،وبالتالي عدم وصول القروض في وقتها المحدد ، يؤثر سلبيا على الأهداف الخاصة بالقروض ، حيث لا يمكن استعمالها في المجال المقدمة من أجله ، نتيجة فوات آوانه ، وخاصة اذا علمنا أن المواسم والحملات الفلاحية محدودة في فترات معينة كموسم الحرث ، والجني وغيرهما . وان عدم استعمال القروض في المجالات الخاصة بها يسمح باستعمال مثل هذه

القروض في مجالات أخرى غير انتاجية أو بعض الأحيان تجميدها في البنك . وبالتالي عدم الاستفادة منها رغم احتسابها على القطاع المسير ذاتيا .

- نقص التخطيط ، خاصة في المخطط الثلاثي الأول من 69/67 ،أدى الى عدم وجود تخطيط شامل للنهوض بالقطاع الفلاحي بصفة عامة والمسير ذاتيا بصفة خاصة ، ودراسة لكل احتياجاته المالية وتقديمها في الوقت المناسب ،وسبب هذا النقص يعود أيضا الى عدم التكامل بين الهيئتين الوصيتين وزارة الفلاحة من جهة ، ووزارة المالية من جهة أخرى .

- هناك مشاكل خاصة بتسديد المبالغ ،وقبضها الخاصة بمزارع القطاع المسير ذاتيا ، نتيجة للبيروقراطية . وكذا ما يتطلبه البنك من أوراق واجراءات ،تتسبب في تضييع كثير من الوقت ، وخاصة في بعض الأحيان ، يكون الوقت هام جدا ، وخاصة بالنسبة للفلاحة .

- عدم وجود هيئة في البنك ، خاصة بمراقبة ومتابعة استعمال القروض الفلاحية في مجالاتها ، وذلك لتحقيق الأهداف المرجوة ، من تمويل القطاع الفلاحي . حيث تتمثل هذه الأهداف بالدرجة الأولى في زيادة الانتاج .

ولتفادي كل هذه المشاكل التي كان يعاني منها القطاع المسير ذاتيا في مجال التمويل . تم انشاء قسم خاص متخصص في تمويل الزراعة على مستوى البنك الوطني الجزائري ." وهو في الحقيقة يعتبر أهم قسم من بين الأقسام الثمانية التي يتكون منها ." ولقد كان الهدف من انشائه هو الاقتراب من مشاكل الفلاح ، للتعرف على الصيغة التي يمكن بها مده بالقروض اللازمة ، ... وهذا ما فرض

على البنك أن يبذل جهودا كبيرة من أجل خلق لا مركزية حقيقية لنشاطه في تمويل الفلاحة" (1) وقد تمت لا مركزية البنك أيضا عن طريق الاحتكاك المباشر مع الفلاحين بواسطة انشاء وكالات خاصة بالبنك الوطني ، بحيث توجد وكالة على الأقل في كل دائرة .

ومسؤولية الوكالة التابعة للبنك الوطني الجزائري تتمثل فيما يلي :

1 ـ تعتبر الوكالات هي الجهة الخاصة بتلقي طلبات القروض من جميع القطاعات الفلاحية .

2 ـ توضيح الشروط اللازمة للاستفادة من القروض الفلاحية للقطاع الفلاحي بصفة عامة ، وذلك عن طريق الاعلانات والملصقات في الأماكن العمومية ـ البلدية ـ الدائرة ـ الولاية ...

3 ـ بعد جمع كل الطلبات الخاصة بالقروض تقوم الوكالات بدراسة تلك الطلبات ، وتصنيفها ، وتسجل عليها ملاحظات خاصة بالمنطقة الفلاحية ـ والظروف الاقتصادية والاجتماعية التي تعمل فيها الاستغلالية الفلاحية .

4 ـ ارسال تلك الطلبات والملاحظات الى قسم التمويل الفلاحي بالبنك الوطني الجزائري ، للنظر فيها ، والموافقة على تقديم القروض لطالبيها أو رفضها . طبعا مع توضيح أسباب الرفض.

5 ـ تقوم وكالات البنك بتقديم الارشادات الفلاحية الى الفلاحين بصفة عامة وصغارهم بصفة خاصة ، وذلك في كيفية استعمال الأسمدة ، المبيدات ، أنواع التقاوي التي يجب زرعها ...

6 ـ مراقبة المستفيدين من القروض سواء كان هذا المستفيد قطاع التسيير الذاتي أو الثورة الزراعية أو القطاع الخاص ،

---

(1) نفس المصدر السابق ، ص 181 . لحسن بهلول .

في مدى استخدام القرض في النشاط المحدد في الطلب الخاص بالقرض أو انحراف اتجاه القروض لنشاطات أخرى تجارية أو استهلاكية .

7 – ومن المهام التي تقوم بها وكالات البنك هي تولّي حسابات التعاونيات ، سواء كانت التابعة للقطاع المسير ذاتيا أو لقطاع الثورة الزراعية .

ولكن الواقع الخاص بوكالات البنك الوطني الجزائري قد أثبت غير ذلك ، حيث معظم هذه الوكالات لم تقم بالمهام الملقاة على عاتقها ، كما ينبغي .

كعدم مراقبة القروض ، عدم تقديم التوجيه والارشاد الزراعي ، التأخر في دراسة طلبات القروض وارسالها الى الهيئة المعنية . وبذلك زادت حدّة المشكلة الخاصة بالتمويل الفلاحي بدل تذليلها .

المبحث الثاني :

مخصصات الاستثمار في القطاع الفلاحي :

وعلى سبيل المثال ، ندرس بالتفصيل مخصصات الاستثمارات في القطاع الفلاحي ، حسب المخطط الرباعي الأوّل 70 / 1973، وذلك حسب ما يبينه الجدول التالي :

../...

الجـــدول (1)

القطـــــاع	الاستثمارات بملايين د.ج
الغـابـــات	420
الانتــاج النباتـــي	644
الانتـــاج الحيوانـــي	450
الأدوات الفلاحيـــة	780
المنشـــآت	289
دراســات وبحـــوث	40
der-plein emploi prets	294
الســـقي	1100
المجمـــوع =	4017

وفيما يلـي نبين تفاصيل هـذه الاستثمـارت

أولا الســقي

الجـــدول (2)

الاقســـام	الوحـدة : مليـــون
الدراســـات	50
السقـي الجديـــد	557
التهيئـــة والترتيـــب	310
التطهـــير	28
الضـــم والتجميـــع	16
التجهيزات الداخلية بالارض	139
المجمـــوع =	1100

الجدول (1) (2) مأخوذ من من : Bilan Décimal Secteur Agricole P : 54

وزارة الفلاحة والاصلاح الزراعي (75/65)

(1)

من الجدول رقم (2) نلاحظ أن الاستثمارات الخاصة بالري ،كانت مركزة في ثلاثة أقسام ، وهي على التوالي السقي الجديد ، التهيئة والترتيب والضم والجمع • حيث خصص لهم مبلغ 1006 مليون د ج ، مما هو مخصص للسقي بصفة عامة • أي هذه الأقسام الثلاثة أخذت نسبة 91,4٪ •

وذلك بسبب احتياجات تلك المرحلة كانشاء السدود مثل سد جرف التربة ، وسد فرقوق ، وبعض السدود الصغيرة منها 3 في منطقة القبائل الكبرى •

كما بلغت المساحة المقدرة من عملية التهيئة والتوسيع حوالي 32000 هكتار ،موزعة على كل من العبادلة ،مغنية السخونة - بوناموسة ،والصومام • كما أدخلت عدة طرق جديدة في السقي كاستعمال المحركات لضخ المياه ومرشات السقي ، وكذا عدم ضياع ماء الساقية بواسطة الأنابيب المختلفة •

ومع ذلك يسجل بعض النقص ، خاصة في عملية تطهير وتصريف المياه المالحة التي تضر بالفلاحة• وكذلك عملية ترميم السدود القديمة الموروثة من عهد الاستعمار " حيث يوجد 14 سدا ، تبلغ طاقتها الكلية 487 مليون متر مكعب ، ولا تبلغ حاليا هذه السدود الى 250 مليون متر مكعب ،أي 50٪ من طاقتها الأصلية بسبب تبخولها التدريجي الحتمي من جراء غياب حماية السفوح المطلة عليها " (1)

---

(1) التخطيط والتنمية ،الجزء الأول ،تقييم مخططات التنمية ،ص 99 •
" وثيقة " لحزب جبهة التحرير الوطني "•

ثانيـــا : الانتـــاج النباتـــي .

تعطـــي تفاصيـــل الاستثمـــارات الخاصـــة بهـــذا الفرع الانتاجي حســـب معطيـــات الجـــدول التالـــي :

الاقســـــــام	الوحدة : مليـون د ج
المشاتـــــــل	70
البـــــــذور	10
زراعـــة صناعيـــة	31
زراعة البقوليات (بواكر)	30
غرس الاشجار (المثمرة)	280
غرس الكـــــروم	194
تجديد أو صيانة البساتين	56
المجمـــــــوع =	644

نلاحـــظ أن الاستثمـــارات الخاصـــة بفـــرع الانتـــاج النباتـــي أخـــذت نسبـــة 16٪ مـــن جميـــع الاستثمـــارات الموجهـــة للقطـــاع الفلاحـــي بصفـــة عامـــة ، وأن معظـــم الاستثمـــارات الموجهـــة للانتـــاج النباتـــي كانـــت تخـــص قسمـــي غـــرس الأشجـــار والكـــروم ، بحيـــث يرجـــع لهمـــا حوالـــي أكثـــر مـــن 73٪ ، وذلـــك بسبـــب سياســـة التوســـع فـــي غـــرس مختلـــف الأشجـــار كأشجـــار الزيتـــون والأشجـــار ذات النـــواة والبـــذرة ، وكـــذا الحمضيـــات والنخيـــل ، ومـــن جهـــة أخـــرى تـــم غـــرس بساتيـــن مـــن كـــروم الطاولـــة ، وكـــروم الخمـــر حيـــث تمـــت هـــذه الأغـــراس نتيجـــة لهـــدف التوســـع في البساتيـــن المختلفـــة للفواكـــه ، والـــتي لهـــا فوائدهـــا الاقتصاديـــة من جهـــة

الجدول مأخوذ من : Bilan Décimal Secteur Agricole P: 55

وكذلك لتعويض مختلف البساتين التي تم قلعها نتيجة لكبرها ونقص العائد منها ، أو لعدم صلاحيتها ،في المجال الإقتصادي والحاقها أضرارا بالدخل الوطني كبساتين الكروم الخاصة بانتاج الخمر ، نتيجة لصعوبة تصديرها .

كما يسجل هذا الجدول نقص في الاستثمارات الموجهة الى كل من الزراعات الصناعية وزراعة البقوليات . حيث لم يستفيدا الا من نسبة 0,095٪ من الاستثمارات الموجهة للانتاج النباتي ، وهي نسبة ضعيفة جدا ، بالرغم من أهمية مثل هذه الزراعات سواء الخاصة منها بالاستهلاك المباشر أو الذي يدخل في عملية التصنيع ،ولهذا يسجل نقص في انتاج الشمندر السكري ، وكذلك المزروعات الزيتية ((عباد الشمس - القرطم الصوجا)) والتبغ ، حيث أن النقص المسجل وعدم العناية بهذه الزراعات قد أعطى نتائجه السلبية تدريجيا حتى الوقت الراهن . بحيث أصبح الانتاج منها لا يغطي احتياجاتنا الداخلية ، مما اضطر بالبلاد الى اللجوء دائما الى الاستيراد لتغطية الاحتياجات سواء منها الخاصة بالاستهلاك المباشر أو الداخل في عملية التصنيع .

كذلك عدم الاهتمام بالمشاتل والبذور أدى بالدولة الى استيرادها من الخارج أو الحق أضرارا بالانتاج الوطني " ان التخفيض من المساحات المزروعة بالاشجار وكرم الخمر البالغ 131000 هكتار والذي لم يعوض بمزروعات أخرى بسبب نقص المشاتل ،قد الحق ضررا كبيرا بالرصيد الانتاجي لهذا القطاع ،وبوجه خاص المسيرة ذاتيا ". (1)

---

(1) التخطيط والتنمية ،الجزء الأول ،وثيقة لحزب جبهة التحرير الوطني ،ص 79 .

ثالثا : الانتاج الحيواني •

الجدول التالي يوضح مختلف الاستثمارات الخاصة بقطاع الانتاج الحيواني •

الاقسام	الوحدة : مليون د •ج •
الرعي	150
تربية البقر	151
الصحة الحيوانية	16
حيوانات أخرى	60
تربية الطيور والدواجن	67
متنوعة (مختلفة)	6
المجموع	450

من الجدول ، نلاحظ أن معظم الاستثمارات الموجهة للانتاج الحيواني ،كانت موجهة لتربية الابقار والغنم • بحيث عاد الى هذا الصنف في خلال الفترة المدروسة حوالي 67٪ • ومع ذلك يبقى الاهتمام بهذا النوع من الانتاج ضعيفا ، حيث أن الثروة الحيوانية في بلادنا دون المستوى المطلوب • ونتيجة للامكانيات الخاصة بتطوير هذه الثروة بحيث أن كل الظروف الطبيعية والمناخية لكثير من المناطق تساعد على تكوين قطعان هائلة من الماشية والابقار •

كما أن الطلب على استهلاك اللحوم الحمراء ،وكذلك الصوف ، قد أدى الى عدم السيطرة على الطلب واشباع رغبة المواطنين ، بالاضافة الى أن هناك صناعات قائمة كصناعة النسيج والجلود ، والتي هي في أمس الحاجة الى

الجدول مأخوذ من : Bilan Décimal Secteur Agricole P : 55

وزارة الفلاحة • (65/75)

بعض المنتوجات الحيوانية ،كالصوف والجلود • والتي تقوم الدولة باستيرادها من الخارج ، وذلك لتلبية الطلب الصناعي المحلي •

اذن يمكن القول أن عدم الاهتمام في الماضي بالثروة الحيوانية ، وخاصة ((الاغنام – الابقار)) كاستيراد كميات هائلة لتوفير السلالات وتحسين النوعية • وكذلك بناء الاسطبلات وتجهيزها بالعتاد اللازم ، وتوفير مساحات خاصة بانتاج الكلأ وتنويع الاعلاف ، وكذا توفير مساحات الرعي واستغلالها أحسن استغلال • ان الاهمال المسجل في هذه الجوانب ،أدى بالقطاع الفلاحي الى تسجيل نقص هائل يتماشى تدريجيا حتى الوقت الحاضر ،حيث تلجأ الدولة في كثير من الاحيان الى استيراد كثير من المنتوجات الحيوانية بالعملة الصعبة والتي هي بحاجة لها في بناء وتشييد مختلف القطاعات الاقتصادية ، ومن بين ما تستورده الدولة (اللحوم الحمراء – الحليب – الزبدة – الاصواف – الجلود المعالجة) • وكلّ هذه المواد يمكن أن تتوفر في البلاد عن طريق تنمية فعلية لقطعان الماشية والابقار الموجودة في بلادنا •

أما بالنسبة لباقي الانواع الاخرى من الحيوانات ،فكانت الاستثمارات بها ضعيفة جدا • وخاصة تربية الطيور والدواجن التي بلغت الاستثمارات بها حوالي 15٪ رغم النقص المسجل حيث كانت الدولة ، تلجأ دائما الى استيراد كميات كبيرة من اللحوم البيضاء ،وكذلك البيض ،الا أن هذا النوع من الحيوانات قد أخذ قسطه الاوفر في المخططات التالية من الاستثمارات ، حيث توسعت تربية الدواجن ،وخاصة الدجاج المنتج للبيض ، والدجاج المنتج للحم ، حتى وصلت الدولة

الى تحقيق الاكتفاء الذاتي سنة 1984 وعدم اللجوء الى الاستيراد .

رابعا : الأدوات الفلاحية .

الجدول التالي يبين نصيب كل من القطاع الفلاحي المسير ذاتيا من الاستثمارات الخاصة بالعتاد .

القطاع	الوحدة : مليون د ج .
القطاع المسير ذاتيا	620
القطاع الخاص	160
المجموع	780

نلاحظ ببساطة الاستثمارات المخصصة للقطاع المسير ذاتيا . حيث تعود له نسبة 79% من جل الاستثمارات المخصصة للعتاد الفلاحي . ان تجهيز القطاع الفلاحي ،وخاصة المسير ذاتيا ،كان يتمثل في تكوين حضيرة من العتاد كالجرارات وآلات الحصاد ،وغيرها من مختلف الآلات ،لأن في تلك المرحلة ،كان معظم العتاد موروثا من عهد الاستعمار والذي من المفروض استبداله بعتاد جديد .

وبصفة عامة فاننا نجد كثيرا من الاعتمادات الموجهة للاستثمارات الفلاحية لم تنجز كلها في الفترة المخطط لها ،أي أن مثل هذه الاستثمارات لم تستهلك في المجالات المحددة لها بنسبة 100% ،وانما دائما يسجل باقي في الانجاز ، يعتبر جزءا من الأموال التي كانت رهن الاشارة لاستثمارها ، وانما لم تستطع المؤسسات المستفيدة من الاعتمادات

Bilan décimal secteur agricole P : 55

صرفها للأسباب التالية :

- تأخير الهيئة الوصية " البنك الوطني الجزائري " في اعطاء اشارة حق استعمال المبالغ المالية ، وكذلك المشاكل الروتينية التي تضيع كثيرا من الوقت .

- لايمكن استعمال القروض أو الاعتمادات كلها نتيجة لعدم توفير الوسائل الضرورية الخاصة لصرف وانفاق هذه الاعتمادات كعدم توفير الآلات الفلاحية والجرارات من طرف الديوان الوطني للعتاد الفلاحي ... وغيرها .

- عدم التطبيق الفعلي لمخططات التنمية بصفة عامة ، والفلاحية بصفة خاصة ، حيث أن معظم المخططات لا تطبق بصفة دقيقة ، نتيجة لعدم وجود جهاز مراقبة فعال ، وكذلك عدم المتابعة للمشاريع المخططة .

وكمثال على باقي الانجازات المالية في الفترة 78/67 " لقد بلغت الاعتمادات الاستثمارية الخاصة بالقطاع الفلاحي أثناء هذه الفترة 15,9 مليار د.ج . ولم تتجاوز نسبة استهلاك هذه الاعتمادات 66% . ، حيث يقدر باقي الانجاز الى غاية 1978/12/31 بـ: 5,6 مليار د.ج ." (1)

المبحث الثالث :

قروض القطاع المسير ذاتيا .

لقد عانى القطاع المسير ذاتيا كثيرا من سوء تنظيم القروض الفلاحية . نتيجة لتغيير المؤسسات المقرضة ، حيث شهد تنوع في كثير من المؤسسات المقرضة لفترة قصيرة جدا من 1962 الى 1968 مثل الشركات الزراعية للاحتياط

---

(1) التخطيط والتنمية ، الجزء الأول ، وثيقة لحزب جبهة التحرير الوطني ، ص 77 .

حتى 1966 ،ثم الصندوق الجزائري للقرض الزراعي التعاوني حتى سنة 1968 ،حين استلم مهمة تمويل القطاع الفلاحي المسير ذاتيا (البنك الوطني الجزائري) ،وكذا الاجراءات البروقراطية التي لم تكن تتلاءم مع ضرورة انتاجه الفلاحي كما سبق أن رأينا .

لقد وجهت استثمارات هامة للقطاع الفلاحي المسير ذاتيا حيث كان يعود له كل سنة أكبر نصيب من نسبة الاستثمارات المعطاة للقطاع الفلاحي . وذلك للأهمية الاقتصادية التي يتمتع بها هذا القطاع ، لمدى ساهمته في الناتج الاجمالي ،ومن ثمّ في الدخل الوطني .

ويمكن القول أنه منذ استلام البنك الوطني الجزائري مهمة التمويل المالي لهذا القطاع وجدت قروض تقريبا متناسبة مع استثماراته ، وخاصة بعد سنة 1970 ، حين أنشأ البنك الوطني الجزائري عدّة وكالات له ، وكالة لكلّ دائرة ، وكذا انشاء مكاتب خاصة ، بحيث أنشيء مكتب في كلّ بلدية ، وذلك من أجل القضاء على المشاكل المالية التي كان يعاني منها القطاع الفلاحي المسيرذاتيا بصفة خاصة ،والقطاع الفلاحي بصفة عامة . كما تم أيضا انشاء قسم خاص متخصص في تمويل الزراعة على مستوى البنك الوطني الجزائري .

والجدول التالي يبين التطور الخاص بتجهيز القطاع المسير ذاتيا للفترة 1966 الى غاية 1975 .

السنوات / الاستثمارات	68/66	69	70	71	72	73	74	75
العتاد الفلاحي والاصلاحات الكبرى	235	157	125	150	170	191	191	262
الري الصغير	20	20	15	25	50	54ر5	54ر5	31
الاغراس والمشاتل	19	36ر5	30	75	101	114	114	95
تربية الحيوانات	12	22ر4	20	24	21	46	46	46
بنايات الاستغلال	19ر3	33ر1	10	41	58	59	59	61ر5
مختلفة (متنوعة)	3ر7	—	10	—	—	20ر5	20ر5	4ر5
المجمـــــوع	363	269	210	315	400	485	485	500

من الجدول أعلاه ،نلاحظ توزيع القروض على مختلف الفروع الانتاجية للقطاع المسير ذاتيا ، بحيث تمثل هذه القروض مختلف الاستثمارات التوسعية الخاصة بالقطاع الفلاحي المسير ذاتيا في الفترة المذكورة . كما نلاحظ أيضا وبساطة الزيادة في القروض التي تحصل عليها القطاع منذ أن استلم البنك الوطني الجزائري مهمة التمويل الفلاحي ، وذلك بمقارنة عمودي 66/68 ، 1969 .

وما يمكن قوله عن الزيادة في القروض العائدة للقطاع الفلاحي المسير ذاتيا من سنة الى أخرى ، حيث تحولت هذه القروض من 269 مليون دينار جزائري في سنة 1969 الى 500 مليون دينارجزائري في سنة 1975 ، أي بزيادة 185٪ ، وهذا ما يفسر الاهمية التي أعطاها البنك للتمويل الفلاحي ، وكذلك لتعويض الفترة السابقة 62 ـ 70 والتي شهدت ركودا كبيرا

الجدول مأخوذ من : Bilan Décimal Secteur Agricole P : 53

وزارة الفلاحة والاصلاح الزراعي (65/75)

في مجال التمويل المالي ، وكذا للتنظيم واللامركزية التي أصبح البنك يتمتع بهما والقضاء على كثير من المشاكل التي كانت تعوق الحصول على القروض. وكذلك يمكن ردّ الزيادة المسجلة في عملية التمويل الخاصة بالقطاع الفلاحي المسير ذاتيا الى المجهودات المبذولة من طرف الدولة لتنمية هذا القطاع.

" هذا المجهود المبذول في سبيل تجهيز القطاع المسير ذاتيا قد ساهم بطريقة متقنة في مخطط 1970 / 1973 الرباعي الأول ، بتطبيق سياسة فلاحية واضحة ، وكذا لتحقيق الموضوعات المدروسة بجدية من طرف وزارة الفلاحة والاصلاح الزراعي . وابتداء من سنة 1970 ، قد أجري توزيعا للقروض بطريقة أكثر قانونية بين عمليات الاستثمار.

هذا الاختيار الأفضل للاستثمار ، سمح بمضاعفة المجهود والوسائل لكل النشاطات الزراعية والفلاحية والنمو بطريقة جيدة" (1).

أما اذا لاحظنا الجدول من جهة أخرى وبالضبط من ناحية الفروع الانتاجية التي عادلها أكبر نصيب من القروض فاننا نجد أن :

1 ـ <u>الاستثمارات الموجهة للعتاد الفلاحي</u> :

حيث عادت لمثل هذه الاستثمارات أكبر نسبة من القروض في كل سنة ، وخاصة اذا عرفنا أن مجموع القروض التجهيزية للفترة 75/66 كان يساوي 3027 مليون دينار جزائري ، عاد منها 1481 مليون دينار جزائري للاستثمارات الموجهة

---

(1) **Bilan Décimal Secteur Agricole P : 54**
وزارة الفلاحة والاصلاح الزراعي .

للتجهيز بالعتاد ،أي ما يعادل نسبة 48٫9٪ .

كل ذلك كان بسبب النقص الواضح الذي كان يعاني منه القطاع في مجال العتاد الفلاحي ، في تلك المرحلة كالجرارات وآلات الحصاد والدرس ،وكذا آلات الحش وغيرها من الوسائل النقل ، لأن معظم العتاد الموروث عن عهد الاستعمار أصبح غير صالح في كثير من الأحيان للعملية الانتاجية ، مما ألزم تجديده .

2 ـ الاستثمارات الموجهة للأغراس والمشاتل :

تأتي هذه الاستثمارات في الدرجة الثانية بعد العتاد ، وذلك للأهمية الخاصة بها ، الا أن الملاحظ جيدا لمثل هذه الاستثمارات نجد أنها لم تأخذ نصيبها الا ابتداء من سنة 1972 ، حيث استقطب هذا النوع من الاستثمارات في خلال الفترة 66/ 75 ما قيمته 584٫5 مليون دينارجزائري ،أي ما يعادل نسبة 19٫3٪ من جميع الاستثمارات الخاصة بالفترة ، وتعود الأهمية لهذه الاستثمارات لاحتياجات القطاع الخاصة بالتوسع في مختلف بساتين أشجار الفواكه وكذا تنويعها ، وخاصة بعد قلع مساحات كبيرة من حقول كروم الخمر ، وكذا بساتين الحمضيات لكبر سنها ، هذا من جهة ، وتوفير الأشجار الغابية لتغطية حملات التشجير التي تقوم بها الدولة من جهة أخرى . وذلك لتعويض الغابات المحروقة من طرف الاستعمار ، وكذا تكوين ثروة غابية لأهميتها الاقتصادية ، وحماية التربة من الانجراف لأنه حتى الآن تلجأ الى الاستيراد لتغطية الاحتياجات الخاصة بمثل هذه العمليات .

3 - الاستثمارات الموجهة لبنايات الاستغلال :

نلاحظ أن هذا النوع من الاستثمارات له أهميته الخاصة ، حيث كان نصيب الاستثمار الخاص بهذا النوع في الفترة 66/ 67 ، 9ر340 مليون دينار جزائري ،أي ما يعادل 11٪ من جميع استثمارات القطاع المسير ذاتيا .

وتخص هذه الاستثمارات انشاء مباني خاصة بالاستغلاليات الفلاحية ، لأن معظم المباني التي تركها المستعمرون استولى عليها سكان لا ينتمون أصلا الى قطاع الفلاحة ، ولهذا كان على الدولة أن توفر مساكن خاصة بالمسؤولين الفلاحيين على مستوى الاستغلالية كالمدير ، أو الفني ، أو المحاسب ، وغيرهم من المسيرين في المزارع .

4 - الاستثمارات الموجهة للري الصغير :

فحتى سنة 1975 لم يكن يحظى باهتمام ،نتيجة للاعتماد على ما هو موروث من عهد الاستعمار فقط لهذا نجد الاستثمارات المخصصة في هذا المجال للفترة 66/ 75 قد بلغت 270 مليون دينار جزائري فقط ،أي ما يعادل نسبة 9ر8٪ من مجموع الاستثمارات الخاصة بالقطاع .

ان عدم الاهتمام باستثمارات الري الصغير كانشاء سدود صغيرة وحفر الآبار وتجميع المياه ، وكذلك تصريف المياه ، وتطهير الأراضي من المياه المالحة عن طريق شق القنوات الخاصة بالتصريف . قد أظهر مشاكل كثيرة في مجال الري ، كنقص المياه في الساحل بصفة عامة ، نتيجة لتسرب الماء في باطن الأرض ، وجفاف كثير من الآبار وتركها لعدم صيانتها ،وكذلك ظهور الملوحة على سطح الأرض في

كثير من المناطق الساحلية ، وهذا ما أدى الى الاضرار بكثير من الحقول والمحاصيل الفلاحية ، وكذلك المساحات الفلاحية ،وخاصة منها المروية .

5 ـ الاستثمار الموجه للانتاج الحيواني :

يعتبر الاستثمار الموجه للانتاج الحيواني ،هو الآخر استثمار ضعيف ،لأن مجموع الاستثمارات المقدمة في فترة 66/ 75 ، كانت 237,4 مليون دينارجزائري ، أي ما يعادل نسبة 7,8% فقط من مجموع الاستثمارات المقدمة للقطاع الفلاحي المسيرذاتيا في تلك الفترة ، وهي نسبة ضعيفة جدا ، اذا ما قورنت بالاحتياجات الوطنية الخاصة بالانتاج الحيواني ، حيث أن البلاد لم تستطع التوصل الى الاكتفاء الذاتي في هذا النوع من الانتاج . وانما دائما الدولة تلجأ الى الاستيراد لتغطية الاحتياجات الوطنية ، وتتمثل هذه الاحتياجات في استيراد اللحوم الحمراء والبيضاء وحتى البيض . وغيرها من المنتوجات الصناعية كالزبدة والحليب والأصواف، ان النقص في الاستثمارات الخاصة بتطوير قطعان الحيوانات كالابقار والاغنام ، عن طريق استيراد أنواع جيدة ، وكذا بناء الاسطبلات الخاصة بها ، وتوفير مساحات الرعي ، وكذا الاعلاف بنوعيها ، لتشجيع الانتاج الحيواني له نتائجه السلبية على الموجود من هذه القطعان ، حيث أن الدولة تعاني من عجز مستمر ، خاص بقلة الانتاج الوطني ، وعدم تغطية الطلب المحلي على منتوجات مثل هذه الحيوانات .

أما فيما يخص تربية الدواجن ،وخاصة من الدجاج بنوعيه المنتج للحم والمنتج للبيض ، فقد شجعت الدولة ذلك بعد سنة 1975 ، حيث كانت الاستثمارات في

الأول ضعيفة جدا ان لم نقل منعدمة " - وخاصة في المخطط الخماسي الأول 80 - 84 ، حيث قدمت لهذا النوع استثمارات هائلة سواء للقطاع المسير ذاتيا أو القطاع الخاص ، كبناء مآوي للدجاج المنتج للحوم : الطاقة الاجمالية 118,000ر3 طن . بناء مآوي للدجاج المنتج للبيض : الطاقة الاجمالية 000 537 طن . كما تمّ انشاء 23 تعاونية فلاحية متخصصة لخدمات تربية الدواجن ، وأنه في نهاية المخطط الخماسي الأول قد وصلت البلاد الى حدّ الاكتفاء الذاتي ، سواء من اللحوم البيضاء أو البيض ، مع تسجيل بعض النقص في تغذية مثل هذه الحيوانات ، وكذا نقص المخازن المجهزة والمكيفة لحفظ مثل هذه المنتوجات في فصل الصيف ، حيث ينقص الطلب عليها . وتعمل البلاد جاهدة للقضاء على مثل هذه المشاكل .

الارقام مأخوذة من المصدر السابق (التخطيط والتنمية) الجزء الاول .

الفصل الرابع : التمويل في ظل بنك الفلاحة والتنمية الريفية

التمويل في ضل بنك الفلاحة والتنمية الريفية :

من الدراسة السابقة للتمويل الفلاحي ،فاننا نجد دائما أن القطاع الفلاحي يتخبط في كثير من المشاكل ، والتي تعود الى أسباب مختلفة ، وخاصة منذ 1968 عند ما أصبح التمويل الفلاحي من اختصاص البنك الوطني الجزائري ، وذلك ناتج عن عدم تخصص البنك في التمويل الفلاحي فقط ، بينما يقوم البنك الوطني الجزائري بتمويل جميع القطاعات الاقتصادية بصفة عامة ، بل في كثير من الأحيان تعطى الأولوية الى القطاعات الانتاجية الغير فلاحية .

ونتيجة للأولوية التي أعطيت الى قطاع الفلاحة في المخطط الخماسي الأول ، فانه من بين الأهمية الخاصة للقطاع الفلاحي ، هي انشاء بنك الفلاحة والتنمية الريفية . حيث تقرر انشاء هذا البنك بمرسوم رقم 106/82 المؤرخ في 13 مارس 1982 ،والمتضمن انشاء بنك الفلاحة والتنمية الريفية ، وتحديد قانونه الأساسي .

المبحث الأول :

- مهام بنك الفلاحة والتنمية الريفية :

أما فيما يخص مهمة وهدف انشاء البنك ، فانها موضحة في الباب الثاني ، الفصل الأول من المرسوم المشار اليه أعلاه كما يلي :

المادة 4 : تتمثل مهمة البنك الفلاحي خاصة في تنفيذ جميع العمليات المصرفية والاعتمادات المالية على اختلاف أشكالها طبقا للقوانين والتنظيمات الجاري بها العمل ، وفي منح القروض والمساهمة فيما يأتي طبقا لسياسة الحكومة .

- تنمية مجموع قطاع الفلاحة .

- تطوير الاعمال الفلاحية التقليدية والزراعة الصناعية .

ويتولى على الخصوص استخدام وسائله الخاصة والوسائل التي تزوده بها الدولة ، قصد ضمان تمويل ما يأتي وفقا للقوانين والتنظيمات ."

أ - هياكل الانتاج الفلاحي وأعماله .

ب - الهياكل والاعمال المرتبطة بما يسبق انتاج قطاع الفلاحة وما يلحقه .

ج - الهياكل والاعمال الزراعية - الصناعية المرتبطة مباشرة بقطاع الفلاحة .

د - هياكل الصناعة التقليدية في الوسط الريفي وأعمالها ."(1)

كما ينص في المادة 8 الفقرة الرابعة على ما يلي :

" يتدخل بالقروض المتوسطة أو الطويلة المدى في تمويل مختلف المشاريع المخططة التي من شأنها أن تشجع نمو الاعمال والهياكل الفلاحية والحرفية والزراعية والصناعية المذكورة في المادة 4 السابقة . ويخصص لهذا الغرض في اطار البرامج اللامركزية الوسائل الضرورية التي تسمح على الخصوص للمستفيدين في القطاعات السالفة الذكر بما يأتي :

أ - ضمان تطوير وسائلها في العمل والتهيئة والتجهيز وتحديث الهياكل .

ب - تحقيق أهداف استغلال وسائلها وأعمالها وسيرها ." (2)

4- تمويل مصاريف الاستثمار والعمل :

من المهام الاولى لبنك الفلاحة والتنمية الريفية ، أنه يقوم

---

(1) المادة 4 من المرسوم 82/106 الخاص بانشاء بنك الفلاحة والتنمية الريفية .
(2) المادة 8

بتمويل كل مصاريف الحملة الخاصة بكل استغلالية فلاحية في القطاع المسيرذاتيا . وذلك بطلب من هذه الاخيرة . حيث أن الاستغلالية الفلاحية ، تعتبر هيئة أو كيان مستقل له المسؤولية الكاملة على أعماله التسييرية ـ طبعا يكون هذا التسيير من قبل مختلف الهيئات الخاصة بتمثيل العمال مثل مجلس العمال ولجنة التسيير ... ـ.

وعليها أن تقدم قبل بداية كل حملة فلاحية ، أي قبل أول أكتوبر من كل سنة مخطط تمويل مصحوب بمخطط انتاج سنوي ،وكل الوثائق التي تسمح للبنك بالتقييم الموضوعي لحالة الاستثمار ، بحيث أن كل الوثائق المقدمة للبنك يجب أن يكون مصادقا عليها من طرف هيئات التسيير للاستغلالية . وهكذا فان مجموع هذه الوثائق وخاصة مخطط التمويل ، تكون بمثابة طلب قرض للحملة أو الموسم الفلاحي .

ان قروض الحملة التي تستفيد منها مختلف الاستغلاليات الفلاحية ، هي قروض مخصصة لتغطية المصاريف التي يقتضيها نشاط تلك الاستغلاليات الفلاحية ، وذلك لتحقيق أهداف مخططاتها الانتاجية .

يشرع البنك بعد أن تقدم له طلبات القروض بدراستها كما هو مبين في القانون الاساسي للبنك .

<u>المادة 39</u> : . يحدد مجلس الادارة قواعد الاختصاص اللامركزية في مجال منح القروض .

ويمكنه أن ينشئ لجانا متخصصة في القرض تسند اليها دراسة طلبات القروض والتدابير اللازمة للتقدير والانجاز في

اطار المخططات اللازمة للتقدير والانجاز في اطار المخططات الجهوية والقطاعية القرضية ، من أجل تحقيق الأهداف المرسومة للهياكل والأعمال الفلاحية والحرفية والزراعية ـ الصناعية المذكورة في المادة 4 السابقة ."

ثمّ يقيم البنك تلك الطلبات أو الملفات بتقييم موضوعي للحاجيات المبينة ، وذلك بالاعتماد على الوثائق المقدمة ، وكذا الحالة المؤقتة للحملة التي ستنتهي بناء على الوثائق الحسابية الأخيرة . كما يأخذ البنك بعين الاعتبار أيضا مخطط التنمية والتعديلات المقترحة من طرف الاستغلالية الفلاحية .

ان الحالة المؤقتة للحملة ، يمكن أن تقيم من المعطيات الحسابية المضبوطة ، حتى 30 سبتمبر ، والتي تضاف اليها المصاريف والمداخيل التي يمكن الحصول عليها ، وكذا المخزون والخزينة والاعانات المالية .

في نهاية دراسة تلك الطلبات من طرف البنك ، يمكن أن تظهر حالة من بين الحالات التالية لكلّ استغلالية :

الحالة الاولى :

الاستغلالية في حالة توازن مالي ، حيث أن الملف المدروس من طرف البنك ، لم يظهر أية ملاحظة .

الحالة الثانية :

الاستغلالية في حالة توازن مالي ، مع ملاحظة أن المخططات التقديرية للتمويل ، يعتقد البنك أنها غير صالحة للاستغلالية .

الحالة الثالثة :

الاستغلالية محققة خسارة من قبل ، ولكن الملف الخاص

بالتمويل يوضح تطور اجابي في فترة قصيرة .

<u>الحالة الرابعة :</u>

الاستغلالية محققة خسارة ، وكل المعطيات لا تقدم امكانية العودة الى التوازن قبل موعد طويل .

وبعد دراسة الملفات وتصنيفها ، أي تصنيف كل استغلالية في حالة من الحالات السابقة ،يمكن أن يتوصل البنك الى :

1 ـ اتفاق بين البنك والاستغلالية ، يتعهد فيه بأن يقوم بتمويل الاستغلالية على سبيل القرض في مدى قريب أو بعيد .

2 ـ اختلاف بين البنك والاستغلالية .

" وهنا يرفض البنك القيام بتمويل الاستغلالية ،على أساس أن هذه الاستغلالية لا تستطيع أن تقوم بتسديد التزاماتها أمام البنك ،سواء الموجود أو المحتمل وجودها في المستقبل .

والسلطة العليا هنا التي تقرر التمويل أو رفض التمويل ، هي فرع الولاية للبنك . وفي حالة اقرار رفض التمويل ،على البنك أن يقوم بتسليم قرار رفض تمويل الحملة اذا كان هذا القرار يأتي قبل أول أكتوبر أو قرار مقاطعة التمويل المسبق اذا جاء هذا القرار بعد أول أكتوبر ، الى الاستغلالية الفلاحية والى الولاية ،حيث تقع تلك الاستغلالية ". (1)

وبعد أن تتسلم الاستغلالية الفلاحية قرار الرفض تطلع عليه كل الهيئات المحلية الوصية ، والتي تعمل على أخذ

---

(1) أنظر :

Dossier Secteur Agricole 1984 P : 32. 33

من وثائق بنك الفلاحة والتنمية الريفية .

الوسائل الملائمة ،والتي تشكل بداية لاعادة التمويل لتلك الاستغلالية ، حيث يمكن النظر لهذه الوسائل .

1 - <u>من الوجهة المالية مباشرة</u> :

حيث تقدم اعانات مالية للاستغلالية العاجزة ،ومصدر هذه الاعانات المالية :

1 - أموال الضمان الفلاحي .
2 - اعانات المجموعات المحلية .
3 - يمكن أن تأخذ من ميزانية الدولة .

2 - <u>من الوجهة التقنية</u> :

تقدم مساعدة مدعمة للاستغلالية الخاسرة كتزويدها بتقنيين أو فنيين ،وكذا بعض الآلات وغيرها من الوسائل التقنية .

3 - <u>من وجهة العقوبات</u> :

يمكن فرض عقوبات على الاستغلالية الخاسرة ،خاصة اذا كان سبب الخسارة راجعا الى هيئات التسيير ،وتتمثل هذه العقوبات في :

1 - تبديل المسيرين .
2 - وضع الاستغلالية تحت المراقبة .
3 - اعادة النظر في مخطط العمل لليد العاملة الدائمة .
4 - ايصال الاستغلالية ودمجها مع استغلالية أخرى أحسن وضعا .

الا أن الواقع التطبيقي حسب ما أكده لي أحد المسؤولين في اتحاد الفلاحين ،لحد الآن لم يسجل أي رفض للبنك في تمويل المزارع ، بل أن البنك يقوم بالتمويل واقراض المزارع

مهما كانت نتيجة المزرعة .

2- متابعة ومراقبة استعمال القرض:

ان المراقبة التي يقوم بها البنك الفلاحي للتنمية الريفية طبقا لقوانينه ،يكون هدفها مراقبة الحركات المالية للاستغلاليات ومدى مطابقتها لمخططات وبرامج الانتاج . كما له الحق في أن :

- يقرر الحركات المالية للمزارع.
- يطلب من كل مزرعة كل المستندات والحالات الحسابية وكل المعلومات التي تهمه ؛

وعندما يلاحظ البنك استغلال سيء للأموال ،أي تحويل الاتجاه الحقيقي للأموال المعطاة ، فعليه أن يأخذ التدابير اللازمة لوقف التمويل ،أو لاعادة الاستغلال الحسن للأموال حسب ما هو مخطط لها . وذلك بأن يخطر رئيس الدائرة ،وكذا مدير الفلاحة للولاية في مدة أقصاها 24 ساعة ، ويوقف البنك عملية التمويل ولا يعيدها الى المزرعة ، الا عن طريق اقرار مكتوب من رئيس الدائرة .

كما يمكن النظر الى المراقبة المخولة للبنك قانونيا في الباب الثاني ، وحسب ما جاء في المادتين 15 ، 16 من المرسوم رقم 106/82 المؤرخ في 13 مارس 1982 . والصادر في الجريدة الرسمية بتاريخ 16 مارس 1982 كما يلي :

المادة 15: " يراقب البنك الفلاحي بالاتصال مع السلطات الوصية مطابقة الحركة المالية في المؤسسة والاستغلالات الزراعية والحرف التقليدية والزراعية - الصناعية في القطاع العام للمخططات

والبرامج التي تخضع لها ويقوم دوريا بتحليل وضعيتها وتسييرها المالي ، قصد اعلامها . ولهذا الغرض، يحق للبنك الفلاحي أن يقوم خاصة بما يلي :

أ - يشخص أفراد الحركة المالية في المؤسسات والاستغلالات المذكورة أعلاه في حسابات متمايزة تطابق نوع العمليات والمخططات أو البرامج التي تتبعها هذه الحسابات ، وتشكل بقوّة القانون عناصر حساب جاري وحيد ولو كان بعضها محدودا بأجل أو بشروط ، خاصة تجعلها رهن الاستعمال .

ب - يطلب من المؤسسات المذكورة أو الاستغلالات جميع الكشوف الحسابية أو الاحصائية ، والمعلومات التي تعنيها ، بخصوص الممتلكات والاقتصاد والمالية .

كما ينصّ أيضا على دور البنك في الرقابة في :

المادة 16 : يمارس البنك الفلاحي فيما يخصه ،وفي حدود أحكام القوانين والتنظيمات الجاري بها العمل ، المراقبة المالية لعمليات استعمال الوسائل المالية التي يتكفل بها والتي وضعت تحت تصرّف هيئات اعتمدها بنفسه كهيئات ضامنة لتسيير تمويل المؤسسات والتعاونيات ،أو أيّ شخص مادي أو اعتباري ينتمي الى الهياكل والاعمال المذكورة في المادة 4 السابقة .

وفي هذا الاطار يختص البنك الفلاحي وحده باستعمال ودائع أموال الهيئات المعتمدة المذكورة سابقا .

3- استعمال القروض :

ان القرض الممنوح هو مستعمل على وجه مكشوف في الحساب الجاري ، وذلك طبقا لسجل الاستحقاقات المحضّر

سابقا • حيث يتحقق هذا القرض تبعا للشروط المحددة من طرف البنك والاستغلالية ، كما يعتبر القرض موضوعا تحت المسؤولية الكاملة للمسيرين •

ان معظم أو جميع مصاريف الاستثمار تسوى بأمر تحويل بصك أو عن طريق مال خزينة الاستغلالية ، الا أنه عن طريق هذا المال يمكن أن تسوى المصاريف ذات القيمة المقيدة نقدا • كما تقوم الاستغلالية أو المزرعة بسحب الأموال الضرورية للعملية الانتاجية من البنك تدريجيا ، حسب ما هو محدد باتفاق جماعي بين البنك والاستغلال • الا انه في معظم الحالات ، نجد أن الاستغلالية لا تستطيع استعمال كل القرض المعطى في العملية الانتاجية ، وذلك لكثير من الأسباب الخارجة عن ارادة الاستغلالية ، كعدم وجود المواد التي تحتاجها هذه الاستغلالية في العملية الانتاجية في السوق ، أو غيرها من المشاكل ، التي ينجم عنها عدم استعمال جزء من القرض • ان التأخير غير الطبيعي في استعمال القرض يجب أن يكون موضوع تسجيل تكميلي للقرض ، وذلك بتمديد حق الاستعمال أو مراعاة ذلك التأخر في الفترة أو الموسم القادم ، أو غيرها من الحلول التي تمكن الاستغلالية في الاستفادة من أقصى مبلغ ممكن من القرض •

<u>المبحث الثاني</u> :

<u>أنواع القروض</u> :

في ضل سياسة التمويل الفلاحي الجديدة ، وهي انشاء بنك فلاحي متخصص في تمويل القطاع الفلاحي بصفة عامة والقطاع المسير ذاتيا بصفة خاصة • أصبح القطاع الفلاحي له امكانية الحصول على مختلف أنواع القروض بسهولة نوعا ما أكثر من الماضي ، وذلك لمختلف التسهيلات المقدمة من طرف

بنك الفلاحة والتنمية الريفية الى القطاع الفلاحي بصفة عامة ، والقطاع المسير ذاتيا بصفة خاصة ، اذ تقدم له القروض التي يطلبها من البنك . حيث أن هناك لجنتان هامتان مكلفتان على العموم بدراسة القروض .

اللجنة الاولى : على مستوى البنك ، وتسمى باللجنة المركزية للبنك ، تتكون من :

- ممثلين من وزارة المالية .
- ممثلين من وزارة التخطيط .
- ممثلين من وزارة الفلاحة .
- ممثلين من البنك المركزي .
- ممثلين من البنك الفلاحي .

يرأس هذه اللجنة المدير العام للبنك الفلاحي .

تقوم هذه اللجنة بدراسة وتوزيع القروض على القطاعات الفلاحية من جهة ، وكذا احتياجات كل ولاية لمثل هذه القروض من جهة أخرى .

اللجنة الثانية : فهي لجنة ولائية تتكون من :

- ممثلين من مديرية الفلاحة .
- ممثلين من اتحاد الولائي للفلاحين .
- ممثلين من الولاية .
- ممثلين من المزارع .
- ممثلين من الفرع الولائي للبنك الفلاحي .

من مهام هذه اللجنة ، توزيع القروض الفلاحية المخصصة للقطاع المسير ذاتيا في الولاية على مختلف المزارع .

كما تطلب هذه اللجنة عند عدم كفاية القروض الموزعة على المزارع من اللجنة المركزية للبنك ، اعادة النظر في القروض المخصصة للولاية .

وتتمثل القروض التي يحصل عليها القطاع الفلاحي المسير ذاتيا في :

أ - قروض قصيرة الأجل .

ب - قروض متوسطة وطويلة الأجل .

1 - القروض القصيرة :

تسمى مثل هذه القروض ، بالقروض الموسمية أو قروض الحملة . يقوم البنك بتقديم القروض الموسمية للقطاع الفلاحي المسير ذاتيا خلال الموسم ، وذلك من أجل تغطية مختلف المصاريف أو النفقات التي يحتاجها القطاع ، خلال تلك الحملة ((الموسم)) ، أي أن القروض الموسمية هي قروض خاصة بعملية التسيير لا التجهيز . حيث تعطى مثل هذه القروض بفائدة 4% سنويا ، ولا تتجاوز مدتها السنة لأنها ((موسمية)) أي خاصة بموسم واحد فقط .

وفيما يلي جدولا خاصا يبين تطور أنواع القروض ((المصاريف)) الموسمية المقدمة للقطاع الفلاحي المسير ذاتيا ، في فترتين :

الاولى : من الموسم 77/76 الى الموسم 81/80 . وهي الفترة التي كان تمويل القطاع الفلاحي من اختصاص البنك الوطني الجزائري .

الثانية : من الموسم 82/81 الى الموسم 85/84 ، وهي الفترة التي أصبح فيها التمويل الفلاحي من اختصاص بنك الفلاحة والتنمية الريفية .

تطور القروض ((المصاريف)) الموسمية للفترة 77/76 — 85/84 .

الوحدة : مليون د ج .

الموسم / مصاريف	الفترة الاولى					الفترة الثانية			
	77 / 76	78/77	79 /78	80/79	81 /80	82/81	83/82	84/83	85/84
اليد العاملة	1102	1519	2005	2401	2960	3893	4461	4270	4813
التموين	442	512	609	681	649	928	995	1116	1505
ادوات الجر	170	182	197	230	270	472	486	424	500
مختلفة	150	370	542	634	680	822	670	537	1269
مصاريف مالية	—	—	—	—	—	495	209	69	606
المجموع	1864	2583	3353	3946	4559	6610	6821	6416	8693

مصدر الجدول :

أرقام الفترة الاولى من : تقرير حول نتائج الموسم الفلاحي 81/80 من اعداد بنك الفلاحة .

أرقام الفترة الثانية من : بنك الفلاحة والتنمية الريفية .

من الجدول السابق ، نلاحظ أهم القروض الموسمية ((المصاريف)) والمولة من طرف البنك الوطني الجزائري في الفترة الأولى ، وبنك الفلاحة والتنمية الريفية ، في الفترة الثانية ، والتي تتمثل في القروض الخاصة بالأقسام التالية :

1-1 قروض العمل :

وهي عبارة عن مجموع المصاريف والنفقات الخاصة باليد العاملة ، سواء كانت منها الموسمية أو اليد العاملة الدائمة ، أما عن القروض المخصصة لهذا القسم ، فاننا نسجل تطورا أو زيادة سوء في القيمة المطلقة أو القيم النسبية في الفترتين ، الا أن هناك زيادة كبيرة أو ملحوظة في الفترة الثانية ، بالنسبة الى الفترة الأولى . حيث كان المبلغ المخصص للعمل في الموسم 77/76 يساوي الى 1102 مليون د . ج . أصبح في الموسم 85/84 مساويا الى 4813 مليون د . ج . أي أن نسبة التطور بلغت حوالي 436ر7% . وهذا التطور سواء كان في القيم النسبية أو القيم المطلقة ، انما يدلّ على الزيادة الخاصة بأجور عمال القطاع الفلاحي المسيرذاتيا . حيث تطور الأجر الأساسي للعامل الفلاحي غير مؤهل من 16،30 د.ج . في الموسم 77/76 الى 42،00 في الموسم 82/81 .

2-1 قروض التموين :

وهي عبارة عن مجموع تلك القروض المخصصة لتغطية المصاريف الخاصة بالتموين . كشراء البذور المختلفة وكذا الأسمدة والمبيدات . وغيرها من الوسائل الخاصة بتموين القطاع الفلاحي المسيرذاتيا . ويظهر من الجدول السابق كذلك تطور هذه النفقات ، حيث تطورت من 442 م.د . في

سنة ((الموسم)) 77/76 الى 1505 مليون د ج . في الموسم 85/84 . أي أن هذا التطور قد بلغ نسبة 340,4٪ .

وهذا التطور في مختلف نفقات التموين ، سواء في القيم المطلقة أو القيم النسبية من موسم لآخر ، انما يعود الى :

1 ـ التطور في استعمال البذور والتقاوي الجيدة من موسم الى آخر .

2 ـ التطور في استعمال مختلف الأسمدة والمبيدات .

3 ـ تطور استعمال المواد الغذائية الخاصة بالدواجن نتيجة لتوسع هذا النوع من الانتاج .

4 ـ الزيادة في استهلاك الأعلاف ، نتيجة لتطور قطيع الأغنام والأبقار .

5 ـ التوسع في استعمال وسائل التعبئة والتغليف .

6 ـ التموين ببعض الآلات والوسائل الصغيرة ، سواء منها الخاصة بالسّقي ، أو مختلف العمليات الفلاحية .

7 ـ ارتفاع أسعار مختلف هذه المواد والوسائل .

أ- 3 ـ قروض أدوات الجرّ :

وتتمثل هذه القروض في مختلف النفقات الخاصة بأدوات الجرّ كالبنزين والأزوت ومختلف الزيوت ، وكذا التصليحات الصغيرة للجرارات ومختلف الوسائل ، وكذا ايجار وسائل النقل أو بعض الخدمات ، التي تتحصل عليها المزرعة ، والتي لا تملك مثل تلك الوسيلة المستأجرة لتلك الخدمة كالجرار الكبير الذي يقلب الأرض بعمق 0,50م . والملاحظ على تطور مثل

هـذه المصاريف ، أنها حققت زيادة معتبرة خاصة في الفترة الأولى ، ثم حافظت على مستواها تقريبا • حيث بلغت نسبة التطور على العموم من الموسم 77/76 الى الموسم 85/84 حوالي 294٪ • ويمكن تفسير الزيادة في مثل هذه المصاريف الى :

1 ـ تطور مختلف الآلات والوسائل ، وبالتالي تطور استهلاك مختلف اللوازم كالبنزين وغيره من الزيوت •

2 ـ تطور أسعار مثل هذه المواد •

وعدم تطوّر مثل هذه المصاريف في الفترة الثانية ، انما يفسر بعدم تطور مختلف الآلات والوسائل ، بل نجد أن القطاع قد حافظ تقريبا على ما عنده من وسائل •

وكذا عدم التبذير والاصراف في استعمال مختلف المواد كالبنزين والازوت وغيره من الزيوت •

أ ـ 4 ـ قروض مختلفة :

وتتمثل مثل هذه القروض في جميع المصاريف الخاصة بالضمان الاجتماعي • وكذا الكهرباء والضرائب ، وغيرها من مصاريف الادارة والتسيير • حيث تطورت هذه المصاريف من 150 مليون د ج • في سنة 77/76 الى 1269 مليون د ج • في الموسم 85/84 •

5 ـ المصاريف المالية :

وتتمثل مثل هذه المصاريف في ارجاع بعض قروض السنوات السابقة ، بالاضافة الى الفوائد المستحقة عن القروض سواء كانت منها القصيرة أو المتوسطة والطويلة •

وبصفة عامة ، يمكن ملاحظة أن مجموع هذه القروض قد سجل تطور من موسم الى آخر عدا الموسم 83/84. وعلى العموم ،فان نسبة التطور بلغت 466٪ من الموسم 76/77 الى الموسم 84/85 .

المبحث الثالث :

- الايرادات :

ايرادات القطاع المسير ذاتيا ، تتمثل في مختلف المداخيل التي يحصل عليها القطاع من بيع مختلف منتوجاته ، سواء كانت هذه المنتوجات نباتية أو حيوانية ، وكذلك بعض المداخيل الاخرى المختلفة .

ويمكن دراسة ايرادات القطاع الفلاحي المسير ذاتيا في الفترة 76 - 85 ، من خلال الجدول التالي :

تطـــور الايـــرادات للفـــترة 1976 — 1985 .

الوحدة : مليـــون .د .ج .

الموسم / نوع المنتج	الفترة الاولى 77/76	78/77	79/78	80/79	81/80	الفترة الثانية 82/81	83/82	84/83	85/84
الحبوب + الخضر الجافة	386	688	656	870	735	872	920	779	1806
البقوليـات	270	332	388	534	506	655	960	1080	1470
العلـــف	78	108	128	145	143	185	310	309	331
الخضر الصناعيـة	36	48	47	62	62	43	74	51	66
الفواكه والحمضيات	275	396	401	669	626	829	1155	881	1389
العنـــب	149	142	226	268	257	161	192	220	180
مجموع ايرادات الانتاج النباتي	1194	1714	1846	2548	2329	2745	3611	3320	5242
ايراد الانتاج الحيوانـــي	254	285	309	426	409	471	686	796	1329
ايرادات أخرى	93	156	110	174	227	465	286	312	406
مجموع الايـــرادات	1541	2155	2265	3148	2965	3681	4583	4428	6977

مصدر الجدول :

الفترة الاولى : تقرير حول انتاج الموسم الفلاحي 80/ 81 من اعداد بنك الفلاحة .

الفترة الثانية : البنك الفلاحي والتنمية الريفيـــة .

من الجدول السابق تقسم ايرادات القطاع الفلاحي الميزناتيا الى ثلاثة أقسام :

1 ـ ايرادات الانتاج النباتي •
2 ـ ايرادات الانتاج الحيواني •
3 ـ ايرادات أخرى •

كما يمكن ملاحظة ما يلي :

1 ـ <u>ايرادات الانتاج النباتي</u> :

من أرقام الجدول السابق يمكن ملاحظة أن معظم ايرادات القطاع الفلاحي ، تعود الى ايرادات الانتاج النباتي • حيث تطورت هذه الايرادات من 1194 مليون دينارجزائري في الموسم 77/76 وهي ممثلة بذلك 4ر77٪ من مجموع الايرادات الى 5242 مليون دينار جزائري في الموسم 1985/84، وهي ممثلة بذلك 75٪ من مجموع ايرادات ذلك الموسم •

الا أنه داخل قطاع الانتاج النباتي نلاحظ أن معظم الايرادات تأتي من انتاج الحبوب والبقوليات ، حيث تمثل ايرادات هذين النوعين 9ر54٪ من ايرادات الانتاج النباتي للموسم 77/76 ،وأنهما يمثلان 4ر62٪ من ايرادات الانتاج النباتي للموسم 85/84 •

وتأتي الحمضيات والعنب والفواكه الأخرى ، في الدرجة الثانية ، حيث تمثل ايرادات هذه المنتوجات نسبة 5ر35٪ من ايرادات الانتاج النباتي للموسم 77/76 بينما أصبحت 9ر29 ٪ من ايرادات الانتاج النباتي للموسم 85/84 ،بينما نجد الايرادات الناتجة من العلف والخضر الصناعية فهي لا تتعدى 9٪ في جميع المواسم من ايرادات الانتاج النباتي •

2 ـ ايرادات الانتاج الحيواني :

وتأتي هذه الايرادات من بيع مختلف المنتوجات الحيوانية كبيع اللحوم الحمراء والبيضاء ((الدواجن)) ،وكذلك الحليب والبيض. وعلى العموم ،فان ايرادات هذا النوع من الانتاج ضعيفة بالنسبة الى ايرادات الانتاج النباتي .

الا أنها تطوّرت نوعا ما ، حيث كانت نسبة ايرادات الانتاج الحيواني الى مجموع الايرادات في الموسم 1977/76 تساوي 16ر4٪ ، بينما أصبحت تساوي 19٪ في الموسم 84/1985 .

3 ـ ايرادات أخرى :

وتتمثل في الايرادات التي يمكن للقطاع المسير ذاتيا أن يتحصل عليها والخارجة عن الايرادات السابقة ،مثل مجموع الايرادات الناتجة عن كراء المساكن التابعة للقطاع الفلاحي المسير ذاتيا ،أو كراء بعض البناءات أو الآلات والجرارات الى القطاع الخاص، الا أن مثل هذه الايرادات تمثل نسبة ضئيلة بالنسبة لمجموع الايرادات ، حيث كانت مثل هذه الايرادات تمثل في الموسم 77/76 حوالي 6٪ ، بينما أصبحت في الموسم 85/84 حوالي 8ر5٪ .

وعلى العموم ،فان مجموع الايرادات ، قد تطور بشكل ملحوظ من موسم الى آخر ، بحيث تطور هذا المجموع من سنة 77/76 الى الموسم 85/84 بحوالي 7ر452٪ ، حيث يعود هذا التطور بصفة خاصة الى :

1 ـ الزيادة في انتاج اللحوم الحمراء .
2 ـ الزيادة المحققة في الانتاج النباتي .
3 ـ ارتفاع أسعار هذه المنتوجات .

المبحث الرابع :

مقارنة المصاريف بالايرادات :

بعد دراسة مختلف المصاريف والايرادات ، يمكن مقارنة مصاريف كلّ موسم مع الايرادات الخاصة بذلك الموسم . وذلك من خلال الجدول التالي الذي يبين مجموع ايرادات ومجموع مصاريف كل موسم من المواسم الخاصة بالفترة المدروسة :

تطور مصاريف وايرادات القطاع المسير ذاتيا للفترة 76 ـ 85

الوحدة : مليون د.ج .

الموسم	الفترة الاولى					الفترة الثانية			
	77/76	78/77	79/78	80/79	81/80	82/81	83/82	84/83	85/84
المصاريف	1864	2583	3353	3946	4559	6610	6821	6416	8693
الايرادات	1541	2155	2265	3148	2965	3681	4583	4428	6977
الفرق	323	428	1088	798	1594	2929	2238	1988	1716

من الجدول السابق ، نلاحظ أن الايرادات في كل موسم لا تغطي مصاريفه .

ومما يمكن ملاحظته أيضا أن عجز الايرادات في الفترة الأولى لتغطية المصاريف ، يزيد من موسم الى آخر ، حيث تطور هذا العجز بزيادة 493٪ من الموسم 77/76 الى الموسم 81/80 . بينما نجد هذا العجز في الفترة الثانية تطور بالنقصان ، حيث انخفض بنسبة 41,5٪ .

ويعود هذا العجز الى عدة أسباب منها :

1- الاهمال لكثير من المنتوجات في موسم جنيها ، كعدم حصاد بعض حقول القمح والشعير أو الاعلاف . بدعوى قلة اليد العاملة أو عدم وجود آلات كافية لجنيه ، أو نتيجة لضعف الانتاج ، هذا من جهة ، ومن جهة أخرى ، يكون هذا الاهمال على مستوى التخزين ، حيث نجد الاف القناطير من الاعلاف على الخصوص متروكة في الحقول أو مصومعة دون تغطية .

2 - التبذير والاصراف لكثير من المنتوجات الفلاحية ، حيث نجد أن العمال يستهلكون جزءا كبيرا من مختلف المنتوجات دون دفع على الأقل ثمن التكلفة . كما نجد بعد انتهاء العمل كل عامل يأخذ جزءا هاما من المحصول يوميا . سواء لاستهلاكه الخاص أو حتى تخزينه ثم بيعه .

كما أن لكل عامل معارفه الخاصة ، وخاصة أعضاء هيئة التسيير ، فكل واحد يقدم لمعارفه جزءا من الانتاج (صندوق عنب مثلا أو برتقال) . وهكذا نجد الاف الكيلوغرامات ضائعة من كل نوع

من مختلف أنواع المنتوجات .

3 - الاصراف والتبذير في استعمال البذور أو الأسمدة والمبيدات، حيث نجد القطاع الفلاحي المسير ذاتيا يستعمل نسبة كبيرة من مختلف الأسمدة ، وكذا الاصراف في القوة المحركة والطاقة الكهربائية .

4 - انخفاض الاسعار ، حيث أنه في كثير من الأحيان أو على العموم يسجل انخفاض كبيرا في الأسعار التي تبيع بها المزارع منتجاتها عن الأسعار التي نجدها متداولة لمثل هذه المنتوجات في أسواق الجملة ، كسوق بوفاريك وسوق بوفرة ، على مستوى الوسط .

5 - ارتفاع أجور عمال القطاع الفلاحي ، خاصة في الفترة الثانية ، حيث أرتفعت الأجور من 16٫30 د ج . في سنة 77/76 الى 42٫00 د ج . في الموسم 82/81 . كما أن أسعار مختلف مواد التموين كالأسمدة قد سجلت ارتفاعا .

6 - الايرادات المختلفة ، وخاصة منها الناتجة عن كراء كثير من المساكن التابعة للقطاع الفلاحي المسير ذاتيا ، لم تشاهد تطورا ، بل بقيت محافظة على نفس الكراء الشهري ، بالرغم من تطور مختلف الأسعار وفي جميع القطاعات .

الفصل الخامس : الاستثمارات والنتيجة المالية

المبحث الاول : القروض المتوسطة والطويلة .

1 - قروض الانتاج النباتي .

2 - قروض الانتاج الحيواني .

3 - قروض العتاد .

المبحث الثاني : تطور ايرادات الانتاج .

1 - الفترة الاولى .

1.1 - مجموع الانتاج النباتي .

1.2 - بالنسبة الى الانتاج الحيواني .

2 - الفترة الثانية .

2.1 - مجموع الانتاج النباتي .

2.2 - الانتاج الحيواني .

المبحث الثالث : النتيجة الاجمالية للقطاع الفلاحي المسير ذاتيا .

- الفترة الأولى 67/68 الى 73 / 74 .

- الفترة الثانية 74/75 الى 79/80 .

المبحث الأول :

القروض المتوسطة والطويلة :

يستفيد القطاع الفلاحي بصفة عامة في كل سنة من قروض متوسطة وطويلة كغيره من القطاعات الاقتصادية أو الخدمية . وذلك بهدف الزيادة والتوسع في استثماراته ، بحيث يمكن التفرقة هنا بين القروض القصيرة التي تقدم أو تعطى من أجل تغطية جميع المصاريف الخاصة بموسم فلاحي معين ، أي أنها قروض تعطى من أجل تسيير العملية الانتاجية ، دون هدف الزيادة أو التوسع ، بينما تعطى القروض المتوسطة والطويلة من أجل التوسع في مختلف التجهيزات ، أي أن مثل هذه القروض ، هي قروض استثمارية .

وما يمكن ملاحظته على القروض الطويلة المقدمة للقطاع الفلاحي ، أنها تعطى بفائدة 2% سنويا ، بينما تحتسب فائدة 3ر5% على القروض المتوسطة .

حيث تحتسب الفائدة على الجزء المستعمل فعليا من القروض ، أما الجزء غير المستعمل في نهاية المدّة المحددة للقرض ، فلا تحتسب عليه الفائدة ، وهذا امتياز آخر خاص بقطاع الفلاحة .

وفيما يلي جدولا يوضح تطور القروض المتوسطة والطويلة معا ، الممنوحة الى القطاع المسير ذاتيا والقطاع الفلاحي بصفة عامة . في الفترة 79 _ 1983 .

القروض المتوسطة والطويلة المعطاة للقطاع الفلاحي (1)

الوحدة : مليون د ج •

الموسم / القطاع	1979	1980	1981	1982	1983
القطاع المسير ذاتيا					
– قروض ممنوحة	416	602	730	549	1116
– قروض مستعملة فعلا	281	387	500	316	862
القطاع الفلاحي					
– قروض ممنوحة	699	938	1082	701	1300
– قروض مستعملة	390	591	795	496	948

من الجدول أعلاه ، يمكن ملاحظة الزيادة في القيم المطلقة للقروض الخاصة سواء بالقطاع المسير ذاتيا أو القطاع الفلاحي بصفة عامة • عدا الموسم 1982 •

كما يمكن ملاحظة أن الجزء الأكبر من القروض المخصصة للقطاع الفلاحي ، هو من نصيب القطاع المسير ذاتيا • حيث كان نصيب القطاع المسير ذاتيا من مجموع القروض حوالي 59ر5٪ في سنة 1979 • بينما عاد الى القطاع المسير ذاتيا حوالي 85٪ في سنة 1983 •

والجدول التالي ، يبين تطور القروض المستعملة والممنوحة للقطاع المسير ذاتيا ، وكذا مجالات منحها للفترة السابقة 79 – 1983 •

(1) مصدر أرقام الجدول : بنك الفلاحة والتنمية الريفية •

تطــور القروض المتوسطة والطويلة في القطاع المســير ذاتيــا (1)
حســـب مخصصاتهـــــا

الوحدة : مليون •د •ج •

الموسم / القروض	1979	1980	1981	1982	1983
الانتاج النباتي					
ـ القرض الممنوح	195	—	249	237	592
ـ القرض المستعمل	136	152	181	136	360
الانتاج الحيواني					
ـ القرض الممنوح	51	—	201	100	102
ـ القرض المستعمل	44	50	55	40	107
العتـــــاد					
ـ القرض الممنوح	170	—	279	212	472
ـ القرض المستعمل	100	186	264	140	395
مجمـــــوع					
ـ القروض الممنوحة	416	602	730	549	1166
ـ القروض المستعملة	281	387	500	316	862

مـــن الجـــدول السابـــق ،نلاحـــظ أن القـــروض المتوسطـــة والطويلة موزعـــة علـــى الفـــروع الانتاجيـــة للقطـــاع الفلاحـــي المســير ذاتيـــا بالاضافـــة الـــى فـــرع تجهيـــز هـــذا القطـــاع بالعتـــاد ،وعليـــه فـان القـــروض موزعـــة كمـــا يلـــــي :

(1) مصدر الجدول : بنك الفلاحة والتنمية الريفيـــة •

1 ـ الانتاج النباتي :

تخصص القروض المتوسطة المعطاة لهذا الفرع في زراعة البيوت البلاستيكية ، السّي الصغير ، ومواد التعبئة ، ومشاتل الشجيرات ،. كما تخصص القروض الطويلة المقدمة لهذا النوع من الانتاج ، الى غرس حقول الاشجار المثمرة ، كحقول الحمضيات ـ أو الكرم أو غيرها من أشجار الفواكة المختلفة. كما يمكن أن تخصص مثل هذه القروض الى نباتات خاصة بالمزارع.

ومن الجدول السابق ، نلاحظ القروض المعطاة لهذا الفرع الانتاجي ، أنها تزداد من سنة الى أخرى في القيم المطلقة ، أما فيما يخصّ القيم النسبية ، فاننا نجدها انخفضت ، وخاصة اذا راعينا القروض المستعملة فعلا ، نجد قيمها النسبية انخفضت من 48٪ سنة 1979 الى 41 ٪ سنة 1983 . وذلك بالنسبة لمجموع القروض المستعملة فعلا في القطاع المسيرذاتيا كله .

ومن جهة أخرى ، يمكن ملاحظة أن القروض المستعملة فعلا في هذا الفرع الانتاجي لا تزيد في المتوسط عن 65٪ من القروض الممنوحة أو المتاحة للاستعمال ، وهذا يبين ضعف القطاع ، وعدم امكانية استعمال كلّ مخصصاته الاستثمارية . الا أن هذا الضعف أو عدم الاستعمال الكلي لهذه القروض يعود الى الاسباب التالية :

أ ـ عدم امكانية القطاع المسيرذاتيا بصفة عامة والمزارع بصفة خاصة على تطبيق كلّ البرامج المخططة والخاصة بهم .

2 - النقص في بعض الآلات والوسائل ، يؤدي الى عدم امكانية القيام بتهيئة المساحات الخاصة بكل الزراعات والاغراس المخططة ، وكذا النقص في اليد العاملة الدائمة .

3 - الظروف الطبيعية ، حيث تلعب الظروف الطبيعية في كثير من الاحيان دور المعرقل ، وذلك اما بسبب كثرة الامطار وتواصلها المستمر في خلال فترة الغرس أو عدم سقوطها بالمرة ، وفي كلتا الحالتين تعرقل البرامج المخططة .

4 - عدم توفر المواد اللازمة لاتمام العملية الانتاجية ، كنقص مشاتل الشجيرات أو غيرها من المواد التي يجب توافرها لانجاز الخطة أو البرنامج المدعم بالقرض .

5 - زيادة المبالغ الممنوحة للقطاع المسير ذاتيا عن المبالغ التي هو في حاجة لها فعلا ، وهو احتمال ضعيف .

6 - تهاون المسؤولين والمسيرين على مستوى المزارع في تطبيق البرامج المسطرة أو حتى العدول عنها ، وبالتالي عدم استعمال القروض كلها في الاستثمارات المخصصة لها .

7 - كما يمكن ارجاع سبب عدم استعمال القروض كلها الى المشاكل الروتينية التي يتطلبها البنك ، لاعطاء حق أو اشارة استعمال القرض ، كاظهار بعض الوثائق التي تثبت فعلا بدء العملية الانتاجية ، أو الشروع فيها . والتأخر في الحصول على مثل هذه الوثائق بسبب التأخر في استعمال القرض ، أو حتى عدم استعماله لفوات آوان العملية الانتاجية ، اذا كانت محددة بعنصر الزمن .

2 - __الانتاج الحيواني__ :

من الجدول السابق ، يمكن ملاحظة أنه حتى سنة 1983

كانت الاستثمارات ((القرض)) الموجهة لهذا النوع من الانتاج ضعيفة جدا ، وخاصة اذا رأينا ذلك من وجهة القروض المستعملة في هذا النوع من الانتاج •

فاننا نجد في سنة 1979 ، كانت نسبة القروض المستعملة في هذا النوع من الانتاج تمثل 15٪ فقط من مجموع القروض المستعملة في القطاع الفلاحي المسير ذاتيا • بينما انخفضت هذه النسبة الى 12٪ تقريبا سنة 1983 ، وذلك بالرغم من الزيادة في القيمة المطلقة من موسم لآخر •

ان ضعف هذا النوع من الاستثمارات بالنسبة للقطاع الفلاحي بصفة عامة والمسير ذاتيا بصفة خاصة ـ لأن هذا الأخير يعود له النصيب الأكبر من جميع القروض الخاصة بالفلاحة ـ أدى الى الضعف المسجل في الانتاج الحيواني ، وخاصة انتاج اللحوم الحمراء والحليب ومشتقاته ، حيث تلجأ الدولة دائما الى استيراد مثل هذه المنتوجات لتغطية الطلب المحلي المتزايد على مثل هذه المواد ، كما رأينا في الفصل السابق الخاص بالانتاج الحيواني ، فان الثروة الحيوانية في الجزائر ضعيفة • وأن تطورها ضعيف جدّا ، وبالرغم من هذا ، فانه حتى سنة 1983 هناك نقصا كبيرا في الاستثمارات الموجهة لهذا النوع من الانتاج بصفة عامة • وحتى القروض المستعملة فعلا في هذا المجال ، فهي لا تزيد في المتوسط الخاص بالفترة قيد الدراسة عن 65٪•

وأن معظم هذه الاستثمارات ، كانت خاصة بانتاج الدجاج بنوعيه المنتج للبيض والمنتج للحم ، والتي أعطت نتائج جد ايجابية ، لأنّ زيادة انتاج اللحوم البيضاء والبيض قد حدّ

من عملية استيراد مثل هذه المنتوجات من الخارج تدريجيا حتى سنة 1984 ، عندما وصلت البلاد الى الاكتفاء الذاتي . والنقص المسجل في هذا المجال والذي يجب الانتباه اليه هو مختلف التجهيزات ، وكذا الغذاء الخاصين بتربية الدواجن ، حيث لا زالت البلاد تلجأ الى الخارج للحصول على مثل هذه المواد في بعض الأحيان .

أما فيما يخص انتاج اللحوم الحمراء فهي ضعيفة جدا في الداخل نتيجة لقلة الموجود من الاغنام والأبقار من جهة ، ولزيادة طلب الاستهلاك على هذا المنتوج من جهة أخرى .

وعليه ، يجب أن تعطى أولوية لمثل هذه الاستثمارات الفلاحية ، حتى نقضي تدريجيا على العجز المسجل في العرض من هذا الانتاج ، وكذا نعمل على الحد من التبعية للخارج ، وذلك باتباع ما يلي :

1 - تحسين أنواع الحيوانات ، وذلك عن طريق اختيار السلالات الجيدة الحلوب والسهلة للتسمين .

2 - استيراد البقر والأغنام وتوسيع قطعانها بدل استراد اللحوم الحمراء والحليب والزبدة .

3 - توفير الاسطبلات والبنايات الخاصة بتربية البقر والغنم وتزويدها بمختلف التجهيزات الحديثة .

4 - توسيع المساحات المزروعة بالكلأ ومختلف الأعلاف ، وكذا استصلاح وتوسيع مساحات الرعي .

- 3 - العتاد :

بالنسبة للقروض التجهيزية الخاصة بهذا النوع ، نجدها معقولة ،وخاصة اذا قورنت مع القروض المخصصة للفرعين ((الانتاج النباتي والانتاج الحيواني)) •

ان توفير القروض التجهيزية الخاصة بالعتاد نابع من سياسة مكننة القطاع الفلاحي ،وتحديثه عن طريق مدّه بمختلف الوسائل والآلات التي يمكن بواسطتها تطوير هذا القطاع•

نعلم أن للمكننة الفلاحية دور هام في العملية الانتاجية، بحيث كلما زادت الآلات ومختلف وسائل الانتاج الفلاحي في العملية ،سواء كانت حرث أو تهيئة التربة أو حتى عملية جني المحصول ، وغيرها ، من العمليات الفلاحية ، كلما كان المردود والانتاج أحسن حالا • لهذا نجد أن القروض المالية المخصصة للعتاد في الفترة المدروسة 83/79 حسب الجدول السابق ، هي متطورة من سنة الى أخرى ، بالزيادة سواء كانت في القيم المطلقة أو حتى في نسبة استعمال القروض الخاصة بالعتاد ، بالنسبة الى قروض القطاع الفلاحي المسير ذاتيا بصفة عامة ، حيث نجد أن نسبة القروض المستعملة في فرع العتاد بالنسبة لجميع القروض المستعملة في القطاع في سنة 1979 ،كانت مساوية 35ر5٪ بينما تطورت هذه النسبة في سنة 1983 ،حيث وصلت 45ر8٪•

ومن جهة أخرى ،نجد أن القروض الممنوحة للعتاد قد استعملت بنسبة 75ر7٪ ، وهي تمثل أكبر نسبة استعملت فيها القروض المقدمة للفروع الثلاثة المدروسة •

ان عدم استعمال مثل هذه القروض 100٪ ، يمكن ارجاعه

الى سبب واحد ، وهو عدم وجود بعض الآلات التي تقوم المزارع بطلبها ، سواء من الديوان الوطني للعتاد الفلاحي أو من الشركة الوطنية للآلات الميكانيكية .

- الاهمال واللامبالاة في استعمال مثل هذا العتاد من طرف العمال وعدم وجود مراكز خاصة بالصيانة على مستوى المزارع ، قد أدى الى تعطيل كثير من الجرارات والآلات المختلفة بسبب نقص قطع الغيار . مما أدى الى وجود حضائر خاصة بمختلف الآلات المعطلة على مستوى كل مزرعة . وعليه يمكن صرف بعض هذه الاستثمارات ، وتوجيهها الى اقامة مراكز خاصة بالصيانة على مستوى كل مزرعة أو مزرعتين متجاورتين لتصليح ما هو عاطل عن العمل من الآلات المختلفة بدل القيام بشراء الات جديدة ، وترك ما هو معطل لأسباب بسيطة . بحيث يمكن أخذ العبرة في هذا المجال من القطاع الخاص ، الذي نجد عنده جرارات يرجع عمرها الى ما قبل الاستقلال ، ومازالت تستغل في العملية الانتاجية ، على عكس ما هو موجود في القطاع المسير ذاتيا ، أين نجد جرارات لا يزيد عمرها عن سنة أو سنتين معطلة عن العمل ومهملة لسبب بسيط ، ربما يعود الى نقص قطعة غيار معينة غير موجودة في الديوان الوطني للعتاد الفلاحي ، بينما هي متوفرة في جهات أخرى ، وخاصة عند التجار الخواص ، أين يمكن بيعها بسعر عالي عن السعر القانوني ، وبالتالي يرفض هذا التاجر تقديم فاتورة خاصة بعملية البيع ، لمثل هذه المشكلة مثلا نجد أن المسيرين على مستوى المزرعة لا يستطيعون اتخاذ قرار ويتركون الآلات والجرارات معطلة ، بدل تصليحها ، بل يقومون بطلب شراء آلة أخرى جديدة . عند عدم توفير قطع الغيار في

الديوان الوطني للعتاد الفلاحي .

لأن البنك الفلاحي ،يقدم قروض قصيرة خاصة بالصيانة تقوم المزرعة بطلبها وهي خارجة عن قروض الحملة أو الموسم والبنك يشترط تقديم مختلف المستندات التي تثبت العملية ،كشهادة تعطيل الآلة والتي يمضيها مهندس خاص ،أو فاتورة الشراء أو التصليح .

المبحث الثاني :

تطور قيمة الانتاج :

بعد دراسة مختلف القروض التي يتحصل عليها القطاع الفلاحي المسير ذاتيا ، وكذا توزيعها على مختلف الفروع الانتاجية . يمكننا أن نلقي نظرة على تطور قيمة الانتاج لهذا القطاع ،بصفة عامة ، وتطور قيمة انتاج مختلف الفروع الانتاجية بصفة خاصة ، . ولدراسة هذا التطور ،يمكن أن نقسم الفترة الى قسمين ، وذلك لطول الفترة :

1 ـ الفترة الاولى : وتبدأ من الموسم 68/67 الى الموسم 74/ 75.

2 ـ الفترة الثانية : وتبدأ من الموسم 76/75 الى الموسم 80/79 .

بالنسبة الى الفترة الأولى ،يمكن دراسة تطور الانتاج من خلال الجدول التالي :

تطـــور الانتاج للقطـاع الفلاحـــي المسيـــر ذاتيـــا للفترة 67/74.

الوحدة : 1000د.ج .

الموسم	68/67	69/68	70/69	71/70	72/71	73/72	74/73
الحبوب	334000	302539	263889	315113	423214	235962	325877
لخضر الجافة	9450	11357	6971	7783	9282	7229	8825
اعـــلاف	23362	14808	10116	21214	13550	21009	24880
بقوليـات	78080	77983	73233	54367	69660	71973	112599
زراعات الصناعية	15263	18005	11527	—	11965	15978	22755
حمضيـات	66529	96077	80917	71808	78995	83345	97792
اكه اخرى	33251	35059	29099	39484	43330	45989	55848
كـــروم	371116	318320	314948	324270	229551	248083	302779
تاج نباتي آخر	8807	11884	5142	—	3532	4510	4900
موع الانتاج النباتـــي	939858	886032	795842	—	883080	734079	956255
نتاج الحيواني	19202	37768	46052	58953	72726	91723	136957
توجات ثانوية ختلفـــة	8821	12732	16813	—	34232	39604	39223
موع الانتاج مستغــــل	967881	936532	858707	—	990038	865406	1132435
تاج خارج استغـــلال	1578	—	—	—	151916	28959	74276
موع الانتاج	969459	936532	858707	—	1141954	894365	1206711

المصـــدر : وزارة الفلاحــــــة.

من الجدول السابق يمكن ملاحظة ما يلي :

8-1 – فيما يخص مجموع الانتاج النباتي :

قد سجل انخفاضا في الفترة المدروسة من موسم الى آخر ، عدا الموسم 74/73 الذي يمكن القول أنه حافظ على نفس مستوى الانتاج الخاص بسنة الأساس 68/67 ، ويرجع هذا الركود أو الانخفاض في قيمة الانتاج الى عدة أسباب نذكر من بينها :

– الظروف الطبيعية : والتي لها تأثير مباشر على حجم الانتاج ونوعيته .

– المساحة المزروعة : حتى وان كانت المساحة المزروعة بمختلف الأنواع بقيت هي نفسها أو زادت بقليل في بعض الأنواع الا أنه من ناحية نوعية الأرض فان المساحة المزروعة هي أردأ بكثير ، وخاصة تلك المساحات الخصبة الممتدة في سهل كل من متيجة ، وهران ، وعنابة ، حيث استهلكت هذه المساحات نتيجة للتطور العمراني والصناعي .

– بالنسبة الى انتاج الكروم والحمضيات .

يفسر عدم التطور في الانتاج الى قلع مساحات كبيرة من كروم الخمر ، وكذا كبر سن أشجار الحمضيات ونقص المردودية بها .

– بعض الزراعات تتطلب يد عاملة كثيرة ، في مختلف مراحل نموها حتى جنيها ، والنقص في اليد العاملة ، خاصة في الفترة 1970 – 1974 له أثره على حجم الانتاج ، لأن في هذه المرحلة أو الفترة قد استقطبت الصناعة معظم الأيدي العاملة نتيجة للامتيازات المقدمة لها .

A-2 – بالنسبة الى الانتاج الحيواني :

يعتبر الانتاج الحيواني لهذه الفترة ضعيفا جدا ، بالنسبة الى مجموع الانتاج الفلاحي • حيث أن نسبة الانتاج الحيواني ، لم تتعد 11٪ من مجموع الانتاج ، بل في السنوات الأربعة الأولى كانت أقل من ذلك بكثير 1٪ •

هذا بالرغم من التطور الواضح للانتاج الحيواني للقطاع المسير ذاتيا •

3 – بالنسبة الى مجموع الانتاج ، نجده متذبذب من سنة الى أخرى ، نتيجة لتأثره بأرقام الانتاج النباتي • لأن هذا النوع من الانتاج يمثل النسبة الكبيرة من مجموع الانتاج ، حيث كان متوسط نسبة الانتاج النباتي في الفترة المدروسة يساوي 87٪ من مجموع انتاج القطاع الفلاحي المسير ذاتيا •

B- الفترة الثانية :

يمكن دراسة تطور الانتاج في هذه الفترة من خلال المعلومات المتاحة في الجدول التالي ، الذي يبين تطور الانتاج في القطاع الفلاحي المسير ذاتيا للفترة 74/80 :

عنوان الجدول : تطور الانتاج للقطاع الفلاحي المسير ذاتيا للفترة 75/80 .

الوحدة : 1000د . ج .

الموسم	75/74	76/75	77/76	78/77	79/78	80/79
الحبوب	518193	682148	380757	675706	647968	853710
الخضر الجافة	11225	33551	21194	26520	24902	36724
الأعلاف	36185	51604	56238	61535	82129	102217
البوقوليات	187228	236986	267138	317080	379124	447758
الزراعة الصناعية	19981	24614	42540	50860	53949	59874
الحمضيات	124747	157548	205373	182812	284291	277870
فواكه اخرى	59587	97266	110298	125573	164185	230425
الكروم	217288	202014	152172	129226	234705	256768
انتاج نباتي آخر	4275	7465	9731	12460	11290	9439
مجموع الانتاج النباتي	1178709	1493196	1245441	1581772	1882543	2274785
الانتاج الحيواني	155500	280037	284080	397084	312149	416912
منتوجات ثانوية مختلفة	45814	65054	58491	80441	79622	90822
مجموع الانتاج المستعمل	1380023	1838287	1588012	2059297	2274314	2782519
الانتاج خارج الاستغلال	39480	53407	64567	147348	73919	105491
مجموع الانتاج	1419503	1891694	1652579	2206645	2348233	2888010

مصدر الجدول : وزارة الفلاحة والصيد البحري .

من الجدول السابق ، يمكن ملاحظة مايلي :

ع - 1 - مجموع الانتاج النباتي :

حقق تطور هام ، حيث كانت الزيادة في الانتاج واضحة جدا من موسم الى آخر ، عدا الموسم 77/76 ، حيث انتقل الانتاج من ما قيمته 1178709 الف د ج . في الموسم 75/74 الى 2274785 الف د ج . في الموسم 80/79 أي بزيادة 9ر192٪ . ومقارنة مع سنة الأساس بالنسبة الى الفترة الأولى ، فان الانتاج النباتي تطور بنسبة 242٪ في الموسم 80/79 .

ويعود تطور الانتاج النباتي الى تطور أنواع المنتوجات بصفة عامة ، كما يعود هذا التطور على الخصوص الى ما يلي :

- تطور انتاج البقوليات :

حيث حقق هذا النوع من الانتاج تطورا هاما من موسم الى آخر ، اذ كانت نسبة التطور في الموسم 80/79 ، 239٪ بالنسبة الى الموسم 75/74 .

أما عن تطور هذا النوع من الانتاج بالنسبة الى الفترة الأولى ، فقد وصلت نسبة التطور الى 4ر573٪ في الموسم 80/79 بالنسبة الى الموسم 68/67 الخاص بالفترة الأولى .

- تطور انتاج الحمضيات :

والتي حققت زيادة معتبرة من موسم الى آخر حيث كانت نسبة التطور من الموسم 75/74 مقارنة مع الموسم 79 / 80 مساوية الى 7ر222٪ .

أما عن تطور هذا النوع من الانتاج بالنسبة الى

الفترة الأولى ، فقد كانت نسبة التطور بالنسبة للموسم الأخير من الفترة الثانية مقارنة مع سنة الأساس بالنسبة الى الفترة الأولى مساوية 416,6٪ .

- الأشجار المثمرة :

حيث حققت أعلى نسبة في التطور ، سواء كان هذا التطور خاصة بالفترة المدروسة أم مقارنة مع انتاج الفترة الأولى . وفيما يخص تطور هذا الانتاج في الفترة المدروسة فقد بلغت نسبة التطور 386,7٪ بينما وصلت هذه النسبة مقارنة مع الفترة الأولى 692,9٪ .

2-2 - الانتاج الحيواني :

بالنسبة لهذا النوع من الانتاج هو الآخر حقق تطورا هاما من موسم الى آخر عبدا الموسم 76/77 . حيث كانت نسبة التطور للموسم 79/80 مقارنة مع سنة الأساس مساوية 268٪ . وفيما يخص مقارنة انتاج هذه الفترة مع الفترة الأولى ، نجد التطور في قيمة الانتاج واضحا ، حيث كانت نسبة التطور للموسم الأخير ، من الفترة الثانية مساوية 217,1٪ مقارنة مع سنة الأساس للفترة الأولى . وهو تطور كبير جدّا .

ونتيجة لهذا التطور في جميع الفروع الانتاجية بصفة عامة ، نجد أن مجموع الانتاج ، قد تطور من موسم الى آخر ، عبدا الموسم 76/77 . حيث بلغت نسبة التطور 203,4٪ في الموسم الأخير مقارنة مع موسم بداية الفترة .

وما يمكن قوله على العموم ، أن مجموع الانتاج تطوّر بصفة ملحوظة من الفترة الأولى الى الفترة الثانية . ويرجع

هذا التطور الى :

1 ـ توسيع المساحات المخصصة لكثير من الزراعات ، كزيادة حقول الاشجار المثمرة ((فواكه أخرى)) وكذا المساحات المخصصة للبقوليات والزراعات الصناعية والاعلاف وغيرها ...

2 ـ تطور الانتاج الحيواني :

حيث شهد هذا القطاع تطورا هاما خاصة اذا راعينا هذا التطور من جانب نوعية الحيوانات التي أصبح القطاع يملكها ، سواء كان ذلك فيما يخص البقر الحلوب أو العجال الخاصة بالتسمين ، ونفس الشيء يمكن قوله بالنسبة الى الاغنام . أما عن تربية الدواجن ، فقد شهدت تطورا هائلا لان هذا النوع من الانتاج الحيواني كان ضئيلا جدا في الفترة 74/67.

ارتفاع أسعار مختلف المتوجات الفلاحية في الفترة الثانية مقارنة مع أسعار الفترة الاولى .

المبحث الثالث :

التيجة الاجمالية للقطاع الفلاحي المسير ذاتيا :

بعد دراسة الانتاج الخاص بالقطاع المسير ذاتيا في الفترتين ، يمكن لنا أن نقوم بمقارنة هذا الانتاج في كل موسم بتكاليف ذلك الموسم ، وهذا لمعرفة نتيجة كل موسم فلاحي في الفترتين .

والجدول التالي ، يبين تطور مختلف التكاليف ، وكذا النتيجة الاجمالية لكل موسم في الفترة الاولى 74/67 :

تطـــور تكاليف القطاع السير ذاتيا وكذا النتيجة الاجمالية للفترة 74/67 •

الوحدة : الـف د ج •

الموسم	68/67	69/68	70/69	71/70	72/71	73/72	74/73
التموين	197166	242799	254000	268732	349563	407370	388570
المصالـــح	206865	257373	184452	230601	262584	254784	264025
مصاريف العمال	659620	730257	617724	626111	684163	751364	867277
الضرائب والرسوم	37587	95893	128571	124166	121350	118751	6903
مصاريف ماليـــة	18040	24093	43474	48632	58205	77554	98636
مصاريف مختلفة	2899	3765	4396	3812	3693	3815	4064
الاهتلاكـــات	55488	98811	115067	140719	119479	182449	162122
تكاليف الاستغلال	1177665	1452991	1347684	1442773	1599037	1796087	1791597
تكاليف خارج الاستغلال	674	6421	32504	213795	85398	49338	19047
مجموع التكاليـــف	1178339	1459412	1400188	1656568	1684435	1845425	1810644
نتيجـــة الاستغلال	209784–	516459–	488977–	–	608999–	930681–	659162–
النتيجة الاجماليـــة	208880–	522880–	541481–	–	542481–	951060–	603933–

مصدر أرقام الجدول : وزارة الفلاحـــة •

نتيجة الاستغلال : مجموع ايرادات الانتاج المستغل - تكاليف الاستغلال •

النتيجة الاجمالية : مجموع ايرادات الانتاج - مجموع التكاليف •

من الجدول السابق ، يمكن ملاحظة مايلي :

1 ـ أن مجموع التكاليف الخاصة بكل موسم ،قد تطورت من موسم الى آخر ، حيث كانت نسبة تطور هذه التكاليف في الموسم 80/79 • بالنسبة الى سنة الأساس تساوي 153٫6٪ • وترجع هذه الزيادة في مجموع التكاليف الى زيادة تكاليف التموين ، وكذا مصاريف العمال والاستلاكات•

2 ـ النتيجة الاجمالية ، تمثل خسارة في كل موسم ، بحيث أن قيمة هذه الخسارة هي متزايدة في قيمتها المطلقة من موسم الى آخر • ويمكن ارجاع هذه الخسارة وتزايدها من موسم الى آخر الى تطور التكاليف وركود ايرادات الانتاج المختلفة وانخفاض هذه الايرادات من موسم لآخر•

ـ <u>الفترة الثانية</u> :

•80/79 — 75/74

تطور التكاليف ، وكذا النتيجة الاجمالية للقطاع الفلاحي المسير ذاتيا في الفترة 74/80

الوحدة : 1000د ج .

الموسم	75/74	76/75	77/76	78/77	79/78	80/79
التموين	411468	423935	475177	552885	622234	644448
المصالح	251407	270092	257649	295552	342764	388464
مصاريف العمال	888723	1027746	1119665	1542717	2031462	2410990
الضرائب والرسوم	1401	626	836	636	639	1302
مصاريف مالية	77511	74015	19073	64727	121901	120216
مصاريف مختلفة	4119	4935	5092	4499	5265	5469
الاهتلاكات	165676	179098	194853	344993	229398	200754
تكاليف الاستغلال	1800305	1980447	2072345	2806009	3353663	3771643
تكاليف خارج الاستغلال	24265	23680	31312	22826	57871	64982
مجموع التكاليف	1824561	2004127	2103657	2828835	3411534	3836625
نتيجة الاستغلال	420282-	142160-	484333-	746712-	1079349-	989124-
النتيجة الاجمالية	405058-	112433-	451078-	622190-	1063301-	948615-
عدد الوحدات الرابحة	488	816	460	509	288	427
مجمل ربح	99594	248814	125931	152703	106013	170815
عدد الوحدات الخاسرة	1572	1261	1611	1560	1800	1662
مجمل خسارتها	504652	381247	577009	774893	1169314	1119430

مصدر الجدول : وزارة الفلاحة والصيد البحري .

من الجدول السابق ، يمكن ملاحظة ما يلي :

1 - ان مجموع التكاليف تطورت بالزيادة من موسم لآخر ، فبلغت نسبة التطور 210٪ في الموسم 80/79 ، بحيث ترجع هذه الزيادة الى الارتفاع المسجل في جميع التكاليف وخاصة مصاريف العمال .

2 - النتيجة الاجمالية للقطاع ، تمثل خسارة في كل موسم . الا أن قيمة هذه الخسارة ،كانت منخفضة في المواسم الأربعة الأولى من هذه الفترة ، مقارنة عما كانت عليه الخسارة في الفترة الأولى 74/67 ،لهذا نجد موسم 76/75 هو أحسن موسم في الفترتين ، حيث تحققت به أقل خسارة في هاتين الفترتين .

الا أن هذه الخسارة تطورت بشكل رهيب في الموسمين الأخيرين من الفترة ، حيث بلغت قيمتها في الموسم 79/78 .

وتعود هذه الخسارة الى ارتفاع التكاليف بصفة عامة في الموسمين الأخيرين ، وخاصة مصاريف العمال ، وأن ارتفاع هذه المصاريف ناتج عن ارتفاع الأجور ، حيث تطور الأجر الأساسي للعامل البسيط من 8 دينار جزائري في الموسم 68/67 الى 32,26 دينار جزائري في الموسم 80/79 أي بزيادة قدرها 403٪ .

الفصل السادس: المشاكل المالية التي يعيشها القطاع الفلاحي المسير ذاتيا .

المبحث الأول : تسويق المنتجات الفلاحية .

1 - التسويق في الفترة 62 /66.

2- التسويق في الفترة 69/80.

3 - التسويق في الفترة 80/ 86 .

المبحث الثاني :تطور اسعار المنتجات الفلاحية .

1 - تطور أسعار المنتجات النباتية .

2 - تطور أسعار اللحوم .

المبحث الثالث: الأجور .

1 - مقدمة عن الأجور .

2- أجور عمال القطاع الفلاحي المسير ذاتيا .

المبحث الأول :

تسويق المنتجات الفلاحية :

يعتبر تسويق المنتجات الفلاحية في الجزائر من المواضيع الهامة ، حيث أن جلّ النشاط الفلاحي مرتبط بموضوع التسويق ارتباطا مباشرا ، كما أن تسويق المنتجات الفلاحية في الجزائر منذ 1962 الى غاية الوقت الراهن ، يعاني من عدّة مشاكل ، ومهما كان نوع السياسة التسويقية المتبعة في خلال السنوات المنصرمة ، حيث اتبعت عدّة سياسات تسويقية منذ 1962 ، ويبقى لحدّ الآن مشكل التسويق مطروح ، ومن خلال الدراسة التالية ، يمكن أن نلقي نظرة ولو بسيطة على تسويق المنتجات الفلاحية في الجزائر .

أولا : التسويق في الفترة 1962 - 1969 :

في هذه المرحلة ، وغداة الاستقلال مباشرة ، لم تكن هناك سياسة تسويقية واضحة من طرف الدولة نتيجة لقيام الحكومة الجديدة مباشرة ، ثم التصحيح الثوري 19 جوان 1965 ، لهذه نجد في هذه الفترة أن المنتجات الفلاحية ، كانت تسوّق بطريقة حرّة ، حسب قانون العرض والطلب ، سواء بالنسبة لمنتجات القطاع الفلاحي الخاص ، أو القطاع المسير ذاتيا ((فيما يخص الخضر والفواكه فقط)) ، ولضمان تسويق الخضر والفواكه ، أنشئت في سنة 1963 مؤسسة خاصة تقوم بتصريف منتجات القطاع الفلاحي المسير ذاتيا ، وهي تعاونية التصريف والبيع (C.O.R.E) تعمل هذه المؤسسة تحت اشراف الديوان الوطني للاصلاح الزراعي (O.N.R.A) .

ونتيجة لعدم كفاية مثل هذه التعاونيات في ميدان

تسويق المنتجات الفلاحية التابعة للقطاع الفلاحي المسير ذاتيا .
فقد عوّض الديوان الوطني للاصلاح الزراعي في جوان 1966 بمؤسسة أخرى تدعى الاتحاد الوطني للتعاونيات الفلاحية التسويقية (U.N.C.A.C) ، حيث استعملت مثل هذه التعاونيات كتجربة خاصة بتسويق المنتجات الفلاحية ، وذلك حتى أفريل 1969 .

وبصفة عامة فان هذه المرحلة ، امتازت بحرية التسويق حيث كان هناك تجار الجملة متواجدين على مستوى كلّ المدن ، مهمتهم توزيع الخضر والفواكه في جميع أنحاء القطر ، يقومون بشراء الخضر والفواكه من المنتجين مباشرة ثم بتسويقها ، وذلك عن طريق تداول هذه الخضر بين تجار الجملة ، ثم توصيلها الى تجار التجزئة ، والذين يقومون ببيعها الى المستهلك .

غالبا ما تتحدد الأسعار من طرف تجار الجملة نتيجة لاحتكارهم للسوق ، أو حسب الطلب والعرض ، الا أن الأسعار المتداولة دائما هي في صالح التجار بصفة عامة .

اذن في هذه المرحلة ، كانت الأسعار تحدّد في السوق عن طريق تجار الجملة الذين يسيطرون على الأوضاع أو بالأحرى هم المحتكرون للسوق ، وبالتالي ، فرض الأسعار التي تخدم مصالحهم بالدرجة الأولى . بغضّ النظر عن مصلحة المنتج الذي يمكن أن يترك العملية الانتاجية الفلاحية اذا رأى أن الأسعار ليست في صالحه ، وهو واقع بالفعل ، حيث ترك كثير من الفلاحين أراضيهم ، وهجروا الفلاحة ، سواء كانوا تابعين للقطاع الخاص أو القطاع الفلاحي المسير ذاتيا . نتيجة لانخفاض العائد من العملية الانتاجية

بصفة عامة ، وبسبب خسارة المزارع التابعة للقطاع الفلاحي المسير ذاتيا بصفة خاصة • حيث لم تسجل هناك فوائد أو أرباح توزع على العمال الدائمين بجانب الدخل الأولي المضمون ، الذي يحصلون عليه كما هو واضح في القانون الأساسي للقطاع الفلاحي المسير ذاتيا •

ان انخفاض أسعار المنتجات الفلاحية بالنسبة الى المنتجين واحتكار السوق من طرف تجار الجملة أو الوسطاء ، وكذا هجرة العمل الفلاحي ، نتيجة لانخفاض الدخل فيه ، الناتج بسبب الخسارة المحققة في القطاع الفلاحي المسير ذاتيا • بصفة عامة ، وكذا ارتفاع أسعار مختلف المنتجات الصناعية وحتى الفلاحية بالنسبة الى المستهلك ، كل هذه المشاكل والأسباب أدت بالدولة الى انتهاج سياسة تسويقية جديدة في الفترة 1969 الى 1980 •

ثانيا : التسويق في الفترة 1969 الى 1980 :

ان السياسة الجديدة المتبعة في هذه الفترة ، هي قيام أو انشاء مؤسسات وأجهزة تابعة للدولة ، تقوم بالسيطرة ولها وحدها صلاحيات تسويق المنتجات الفلاحية بصفة عامة ومنتجات القطاع الفلاحي المسير ذاتيا بصفة خاصة •

وبهذا الصدد تم انشاء ديوان الفواكه والخضر الجزائرية (O.F.L.A) في أفريل من سنة 1969 وكان الهدف من انشاء هذا الديوان هو :

- القضاء على تجار الجملة والوسطاء ، بحيث تعتبر هذه الفئة هي الفئة المحتكرة لسوق الخضر والفواكه •

- سيطرة الدولة ((بواسطة أجهزتها)) على سوق الخضر والفواكه .

- عن طريق سيطرة الدولة ، يمكن فرض أسعار تخدم المنتج بالدرجة الاولى ، وذلك لتشجيع زيادة الانتاج . ثم المستهلك بالدرجة الثانية ، وذلك تحت شعار " من المنتج الى المستهلك " .

- تصريف كل المنتجات ، أي تسويقها بواسطة ديوان الفواكه والخضر الجزائري في داخل ((مختلف الولايات)) الوطن ، وفي خارجه .

- ضمان بيع وتسويق منتجات القطاع الفلاحي المسير ذاتيا بصفة خاصة ، والقطاع الخاص بصفة عامة .

وفعلا اتخذت كل الاجراءات لسيطرة هذا الديوان على تسويق المنتجات الفلاحية ، بحيث أجبر القطاع الفلاحي المسير ذاتيا ببيع كل منتجاته أو تسويقها عن طريق ديوان الفواكه والخضر الجزائري . كما الزم القطاع الفلاحي الخاص ببيع منتوجاته الى تجار التجزئة مباشرة في البلدية التي يقطن بها أو بيعها الى نفس الديوان المذكور ، لقيام هذا الاخير بتسويقها خارج البلدية أو الولاية .

وأعطيت كل الصلاحيات الى الديوان للقيام بمهمته على على أحسن وجه ، ومن بين المساعدات المقدمة للديوان حتى يقوم بمهمته دون منافس . فقد فرضت رقابة على تسويق الخضر والفواكه ، سواء من طرف رجال الامن أو الدرك وكذا مديريات التجارة ، وذلك لمنع تسويق الخضر والفواكه من ولاية الى أخرى ، على الخصوص بواسطة التجار ((الوسطاء)) ، بل أصبح ديوان الخضر والفواكه الجزائري ، يقوم بتسويق هذه المنتوجات الفلاحية في جميع ولايات القطر ، حتى

النائية منها بأسعار جد معقولة .

كان ديوان الخضر والفواكه ،يقوم بشراء المنتوجات الفلاحية من مختلف الولايات المنتجة بأسعار مدروسة وموضوعية من طرف لجان ولائية . هذه اللجان عادة ما تكون على مستوى مديرية التجارة . ثم يقوم ببيعها الى تجار التجزئة في الولاية أو الى الولايات الاخرى ،بأسعار جد معقولة مع تحقيق هامش ربح لا يزيد عن 20٪ .

ونتيجة لعدم كفاية هذا الديوان في تسويق المنتجات الفلاحية على مستوى القطر ، وذلك للمسافة الطويلة بين مختلف الولايات ، وكذا بعد المدن عن بعضها البعض داخل الولاية الواحدة . وبالتالي عدم سيطرة الديوان على تسويق المنتجات الفلاحية وخاصة منتجات القطاع الخاص التي كانت تسوّق عن طريق تجار الجملة أو الوسطاء ، حيث يقدم هذا التاجر سعرا أعلى من السعر المفروض من طرف الديوان المختص في التسويق على مستوى الولاية ،كما يقوم هذا التجار أو الوسطاء باعادة البيع ،سواء داخل الولاية أوخارجها . وذلك عن طريق التهريب من ولاية الى أخرى وتضليل مصالح الرقابة المختلفة .

ونتيجة لما سبق ، فقد أنشأت الدولة أجهزة أخرى للتسويق بجانب ديوان الخضر والفواكه الجزائري . وفي أكتوبر من سنة 1974 ،تم وضع نظام ،أو سياسة جديدة للتسويق وذلك بسبب تعدد أجهزة التسويق ، وحصر اختصاص كل واحدة منها ، حيث أصبح النظام الجديد يتمثل فيما يلي :

وجود ثلاثة أجهزة مختصة في تسويق الخضر والفواكه وهي :

- التعاونية الفلاحية المتعددة الخدمات (   ).
- التعاونية الولائية للفواكه والخضر (   ).
- ديوان الخضر والفواكه الجزائري (   ).

بحيث تعمل كل هيئة في حدود معينة ، ومجال نشاطها محدد، يتجلى دور التعاونية الفلاحية المتعددة الخدمات في مجال التسويق - القيام بتسويق كل منتجات القطاع الفلاحي المسير ذاتيا ، وكذا الثورة الزراعية والقطاع الخاص المتواجدين على مستوى أرضية البلدية التي تقع بها التعاونية أو " بمعنى آخر فقد أنشئت تعاونية فلاحية متعددة الخدمات على مستوى كل بلدية للقيام بتسويق المنتجات الفلاحية التي تنتج في أرضية البلدية ، كما تقوم هذه التعاونية بتموين البلدية بكل ما يلزمها من منتجات فلاحية لاستهلاك مواطنيها . وكذا توفير مختلف المواد ((أسمدة - أغذية الانعام - بذور ...)) التي يحتاجونها الفلاحون للقيام بعملياتهم الانتاجية ".

والفائض من المنتجات الفلاحية عن البلدية يسوق الى البلديات الأخرى داخل نفس الولاية ، عن طريق التعاونية الولائية للفواكه والخضر (   ) والفائض عن الولاية يسوق الى باقي الولايات عن طريق ديوان الخضر والفواكه الجزائري .

وعلى هذا الأساس ، يمكن القول ، بأنه وجدت أجهزة تسويقية متكاملة ومترابطة مع بعضها البعض . بهدف تسويق المنتجات الفلاحية ، أي ضمان بيع منتجات القطاع الفلاحي والمحافظة على القدرة الشرائية للمستهلكين ، عن طريق القضاء على الوسطاء وتجار الجملة المختصين في تسويق الخضر

والفواكه . بحيث كان التجار يفرضون أسعارا منخفضة عند الشراء ، وعالية عند البيع . بدون مراعاة مصلحة المنتج أو المستهلك .

الا أن هذا النظام لم يدم طويلا ، وتمّ العدول عنه . وذلك في سنة 1980 ، حيث تمت العودة الى نظام حرية التسويق ، مع بقاء هيئات التسويق ، ويمكن ارجاع فشل نظام التسويق المحتكر من طرف الدولة للأسباب التالية :

1 ـ أن عملية القضاء على الوسطاء في سوق الخضر والفواكه ، لم تحدث بالفعل بل بقي الوسطاء الخواص مسيطرين على الأسواق الكبرى للخضر والفواكه ، مثل (سوق بوفاريك ، بوقرة في الوسط) وحتى تعاونيات وأجهزة التسويق القائمة من طرف الدولة هي الأخرى ، لعبت دور الوسطاء ، حيث أصبح لكل تعاونية هامش ربح معين مما أدى الى ارتفاع الأسعار ، هذا الارتفاع لم يكن المستفيد منه هو المنتج . بل استفادت منه مؤسسات التسويق ، وذلك لتعظيم ربحها ، مع العلم أن مثل هذه الهيئات ، ليست لها أية صلة بالانتاج ، وبالتالي لم يختلف دورها كثيرا عن دور الوسطاء أو تجار الجملة .

2 ـ اللجان التي تقوم بتحديد أسعار الخضر والفواكه ، في مواسم جنيها ، معظم أعضائها ليست لهم دراية بالانتاج الفلاحي ، وتكلفة انتاجه ، وعليه نجد الأسعار المحددة في الغالب لا تغطي تكلفة الانتاج . كما أن هذه اللجان عند تحديد أسعار المنتجات الفلاحية ، فانها تراعي مختلف الزيادات في الأسعار التي تعود الى مؤسسات التسويق .

3- حتى عمال ومسيري الكثير من تعاونيات التسويق ليس لهم دراية أو خبرة في ميدان تسويق الخضر والفواكه، كما أن العمال من جهة أخرى، هم عمال أجراء، فاننا نجدهم غير مبالين بالبضاعة أو السلع ((خضر وفواكه)) الموجودة في مخازنهم، والتي كما نعلم أن معظمها قابل للتلف بسرعة، نتيجة لنقص المخازن المكيفة لدى هذه المؤسسات. كما أن تسويق الخضر والفواكه يجب أن يتم في وقت مبكر من الصباح سواء في سوق البلدية أو غيرها من أسواق الخضر، بينما نجد على العكس من ذلك، فان التعاونية لا تفتح أبوابها حتى الساعة الثامنة، ونتيجة لبعض البيروقراطية، فانها لا تبدأ في عملية البيع حتى في حدود الساعة التاسعة - طبعا تقوم بالبيع الى تجار التجزئة - في مثل هذا الوقت يكون المستهلكين المباشرين قد قاموا بشراء كل ما يحتاجونه من تجار التجزئة، والذين يقومون بدورهم بشراء كل ما يحتاجونه للتسويق في كل يوم من الوسطاء أو الخواص في ساعات مبكرة من الصباح، وتبقى الخضر مكدسة في مخازن التعاونيات مما يضطر هذه التعاونيات الى تسويقها لتعاونية أخرى ان وجد عليها طلب، أو يقوم الوسطاء وتجار الجملة بشرائها بأسعار جد معقولة أو تبقى مكدسة في المخازن، حتى يتلف جزء كبير منها.

مع العلم ان البضاعة التالفة في مخازن التعاونية، غالبا ما تحتسب على المزرعة المنتجة. مما زاد في الاهمال واللامبالاة من طرف العمال والمسيرين على مستوى التعاونيات.

4- في ظل هذه المرحلة، وهذا النظام لتسويق الخضر والفواكه، أصبح ديوان الفواكه والخضر الجزائرية، لا يأخذ

من تعاونية الخضر والفواكه الولائية الا البضاعة المطلوبة في السوق ،وبالتالي أصبحت هناك منافسة ضمنية بين هاتين المؤسستين .

5 - طول فترة انتقال المنتوج للوصول الى المستهلك ، خاصة خارج الولاية المنتجة . حيث ينتقل المنتوج من المنتج ((الفلاح)) الى التعاونية البلدية المتعددة الخدمات ، ثم الى تعاونية الخضر والفواكه الولائية . ومنها الى ديوان الفواكه والخضر الجزائري ، وهنا يخرج المنتوج من الولاية المنتجة ثمّ يباع الى التعاونية الولائية الاخرى ، ومنها الى التعاونية البلدية الواقعة في نفس الولاية ومن هذه الاخيرة الى تجار التجزئة ،ثمّ الى المستهلك ، فأين هو شعار((من المنتج الى المستهلك)) القائم في هذه المرحلة .

6 - نقص وسائل النقل والتخزين ،سواء على مستوى البلدية أو الولاية ، مما يضطر كثير من هذه التعاونيات التسويقية الى بيع كثير من الفواكه ، خاصة التفاح ، الاجاص الى القطاع الخاص الذي له مختلف الامكانيات ،والمتمثلة في وسائل النقل والتخزين المكيفة .

7 - نتيجة لمثل هذه المشاكل والاسباب أصبحت كثير من تعاونيات الثورة الزراعية والمزارع المسير ذاتيا تبيع انتاجها الى الوسطاء وتجار الجملة ، حيث تضمن أكبر ايراد ،مما لو باعته الى تعاونية التسويق البلدية . هذا ما أدى بتجار الجملة والوسطاء الى تدعيم موقفهم في السوق ، مستغلين بذلك سوء تنظيم التسويق من طرف الهيئات الحكومية الخاصة به .

كلّ هذه المشاكل برهنت عن عدم كفاية مثل هذه المؤسسات لتسويق الخضر والفواكه ، بحيث أصبح القطاع الفلاحي بصفة عامة والمسير ذاتيا بصفة خاصة ، يشتكي من سوء التسويق ، وهنا وجد مسؤولي ومسيري القطاع الفلاحي المسير ذاتيا ثغرة يحيدون لها كلّ أسباب الخسارة الناتجة . مما اضطر بالدولة الى اعادة النظر في نظام التسويق من جديد سنة 1980 .

تالثا : التسويق في الفترة 1980 ـ 1986 :

في هذه الفترة أعطت الدولة حرية التسويق لمختلف المزارع ، بحيث أصبح بامكان كل مزرعة في هذه المرحلة أن تسوق انتاجها مباشرة الى تجار التجزئة ، أو تجار الجملة أو الى مؤسسات التسويق الحكومية . حيث الغيت التعاونية الفلاحية المتعددة الخدمات من ميدان تسويق الخضر والفواكه ،

في ضلّ هذا النظام أصبح التنافس واضحا بين تجار الجملة ومؤسسات التسويق الحكومية ، اذ يأخذ الانتاج كل من يقدّم سعرا أعلى ، الا أن مؤسسات التسويق تشترط أحيانا في المزارع أن تبيع لها كلّ منتوجها والآ فلا تقوم مؤسسة التسويق بتسويق منتوجات هذه المزرعة .

وفي هذه المرحلة وهذا الوسطاء وتجار الجملة مختلف المنافذ التي استطاعوا بواسطتها النفوذ والسيطرة على ميدان تسويق الخضر والفواكه . حيث أصبحت المزارع تعلن عن بيع مختلف منتوجاتها في الحقول بطريقة ((المزاد العلني)) . مما أدى بتجار الجملة الى الترابط والتكاتف أكثر والتفاهم فيما بينهم عن عدم المزايدة عن حدّ معين ، وخاصة

كبار التجار ، والاشتراك في تسويق ذلك المنتوج ، وغالبا ما نجد مثل هذا التجار يحتكرون بعض المنتوجات كالبرتقال والعنب والطماطم ... وغيرها . ثم يقومون بفرض أسعار عالية ، بحيث يحصلون على أكبر ربح ممكن ، لهذا نجد أن أسعار الخضر والفواكه أرتفعت في هذه الفترة بشكل رهيب ، ولكن هذا الارتفاع لا يخدم المنتج ، بل هو دائما في صالح تجار الجملة والتجزئة .

وحتى في الفترة من التسويق ليست في صالح المنتجين ، بل هناك فرق كبير بين أسعار شراء المنتج وأسعار البيع الى المستهلك ، فارق السعر هذا يعود الى الوسطاء الذين لا دخل لهم في العملية الانتاجية ، وذلك لانعدام أجهزة الرقابة أو عدم القيام بدورها كما ينبغي .

المبحث الثاني : تطور أسعار المنتجات الفلاحية :

1 - تطور أسعار المنتجات النباتية :

والجدول التالي يبين تطور أسعار الحبوب والخضر الجافة في الفترة 72 / 80 .

الجدول التالي يبين تطور أسعار الحبوب والخضر الجافة للفترة 80/72 .

الوحدة : د ج ٪ للقنطار

	73/72	74/73	75/74	76/75	77/76	78/77	79/78	80/79
الحبوب								
القمح الصلب	54,00	54,00	63,78	75,78	87,20	100,00	120,00	125,00
القمح اللين	48,00	48,00	58,50	68,50	79,20	90,00	110,00	115,00
الشعير	31,70	31,70	40,70	49,70	56,20	60,00	80,00	80,00
الذرة	40,00	40,00	48,00	48,00	51,20	65,00	65,00	100,00
الأرز	72,00	72,00	92,00	112,00	113,20	150,00	150,00	150,00
الخضر الجافة								
العدس	90,00	90,00	100,00	185,00	251,20	270,00	290,00	300,00
الفاصوليا	148,80	150,80	160,80	205,00	251,20	270,00	290,00	300,00
الحمص	80,00	80,00	90,00	165,00	201,20	220,00	240,00	300,00
الفول	60,00	40,00	40,00	105,00	151,20	150,00	170,00	170,00
	35,00	25,00	25,00	90,00	131,20	130,00	150,00	150,00

Annuaire Statistique de l'Algérie 1981 P : 206

من الجدول السابق ، يمكن ملاحظة أن أسعار الحبوب تطورت تدريجيا من موسم لآخر ، حيث كانت نسبة التطور أو الزيادة في الأسعار على العموم أكثر من 100٪ .

حيث تطورة أسعار القمح في سنة 1980 بنسبة 131٪ بالنسبة للاسعار المعمول بها سنة 1972 ، وكذا الشعير بنسبة 139٪ ، وغيرها من الحبوب ، حسب ما هو موضح في الجدول السابق .

كما ان الخضر الجافة تطورت أسعارها في خلال الفترة المدروسة بأكثر من 100٪ . كما بلغ تطور أسعار العدس 131٪ وأسعار الفاصوليا 101٪ ، والحمص 275٪ .

والملاحظ على أسعار الحبوب والخضر الجافة هي تقريبا الأسعار المعمول بها في السوق مع اختلاف بسيط عند تجار التجزئة . طبعا هذا الاختلاف يكون بالزيادة عن الأسعار المعمول بها .

أما فيما يخص أسعار الخضر السوقية والزراعات الصناعية والفواكه ، فانها تظهر حسب ما يبينه الجدولين التاليين ، رقم (1) والجدول رقم (2) :

تطور أسعار البقوليات " الخضر السوقية " والزراعات الصناعية للفترة 80/72

الوحدة للخضر: د ٠ج ٠/ للكلغ.
الوحدة للزراعة الصناعية: د ٠ج ٠/ للقنطار

الموسم	73/72	74/73	75/74	76/75	77/76	78/77	79/78	80/79
الخضر السوقية								
البطاطس الشتوي	0,50	0,65	0,70	0,80	1,30	1,30	1,30	1,30
البطاطس الصيفي	0,30	0,55	0,60	0,70	1,10	1,10	1,10	1,10
الطماطم الصيفي	0,35	0,35	0,50	0,60	0,65	0,80	0,80	0,80
الكوسة الصيفية	0,40	0,50	0,60	0,80	0,40	0,40	0,40	0,40
الفلفل الصيفي	0,45	0,60	0,85	1,00	1,20	1,30	1,45	1,45
البصل اليابس	0,45	0,45	0,60	0,70	0,70	0,80	1,00	1,04
الزراعة الصناعية								
البنجر السكري	10,00	10,00	10,00	18,75	18,75	18,75	18,75	22,00
عباد الشمس	82,00	82,00	82,00	155,00	155,00	155,00	155,00	190,25
التبغ	425,00	425,00	425,00	680,00	750,00	750,00	1300,00	1300,00
الطماطم الصناعية	30,00	30,00	35,00	50,00	65,00	65,00	75,00	75,00

Annuaire Statistique de l'Algérie 1981 P : 206

تطـــور أسعـــار الفواكـــه للفترة 80/72

الوحدة د.ج / للكلغ

الموسم / الفواكه	73/72	74/73	75/74	76/75	77/76	78/77	79/78	80/79
يوسفي من نوع أول	1,05	1,26	1,26	1,30	1,30	1,30	1,45	1,45
برتقال من نوع أول	0,60	0,72	0,80	0,80	0,80	0,80	1,00	1,10
مندرين من نوع أول	0,35	0,42	0,45	0,55	0,55	0,55	0,70	0,75
برتقال من نوع آخر	0,35	0,42	0,50	0,70	0,70	0,70	0,90	1,00
التمر	3,30	3,30	3,30	3,30	3,30	4,00	4,00	4,50
اجاص	1,20	1,45	1,45	1,45	2,00	2,00	3,50	3,50
تفاح	2,00	2,00	1,60	1,60	2,00	2,00	3,60	3,60
العنب	0,55	0,65	0,65	1,10	1,10	1,30	1,45	1,60
البطيخ	0,50	0,60	0,70	0,70	0,70	0,80	1,20	1,50
زيتون المائدة	0,55	0,60	0,70	0,75	0,82	1,10	1,21	1,21
زيتون الزيت	0,38	0,38	0,47	0,55	0,62	0,78	1,31	1,31

Annuaire Statistique de l'Algérie 1981 P : 206

من الجدولين السابقين رقم(1) و(2) ، يمكن ملاحظة التطور الواضح في مختلف أسعار المنتوجات الفلاحية بصفة عامة من موسم الى آخر ، الا أن نسبة التطور ضعيفة جدّا ، مقارنة بنسبة تطور مختلف أسعار المنتوجات الصناعية.

وما يمكن قوله بالنسبة لأسعار الخضر السوقية والفواكه أن مثل هذه الأسعار الرسمية ، هي حبر على ورق أوانها تطبق فقط في تلك المؤسسات الحكومية الخاصة بالتسويق .

أما الأسعار الفعلية عند الخواص سواء كان ذلك على مستوى أسعار الجملة أو أسعار التجزئة ،فاننا نجدها مختلفة كثيرا ، حيث تباع الخضر والفواكه بأسعار عالية جدّا عن تلك الأسعار الرسمية .

كما أن الأسعار الرسمية ((أسعار الجملة)) غالبا ما نجدها أقل من سعر تكلفة الانتاج ، كما أن هذه الأسعار لا تراعي هامش الربح الذي يمكن أن يتحصل عليه المنتج ((المزراعة والفلاح)) .

ان انخفاض أسعار المنتجات الفلاحية ((أسعار الجملة)) يعتبر في تظمير الفلاحين خاصة عمال القطاع المسير ذاتيا من أهمّ العوامل الهامة التي تحدث الخسارة في مزارع القطاع الفلاحي المسير ذاتيا . من موسم لآخر .

كما أن المستهلك لمثل هذه المنتوجات في كثير من الأحيان لا يستفيد من انخفاض هذه الأسعار ،لأن الأسعار المحددة للمستهلك ، تختلف بكثير عن الأسعار الرسمية. وعليه فالمستفيد من انخفاض أسعار المنتوجات الفلاحية هم طبقة التجار ، وما أكده لي بعض مسيري القطاع الفلاحي المسير ذاتيا ، أن انخفاض أسعار بعض المنتوجات الفلاحية ، خاصة

في موسم جنيها مثل " الطماطم ـ الكوسة ـ الفاصوليا ... يؤدي بالمزرعة الى ترك المحصول في كثير من الأحيان يتلف في حقول انتاجه دون أن تقوم بعملية جنيه ،لأن عملية الجني تحتاج الى يدّ عاملة ونقل وغيرها مما يتطلب تكلفة خاصة غالبا ما تكون أكبر من سعر البيع .

ولهذه الأسباب نجد كثيرا من المزارع تقوم بزراعة الخضر والمزروعات التي لا تتطلب كثيرا من الأعمال ،وخاصة اليدوية منها ، وذلك بهدف التقليل من تكلفة الانتاج .

هذا فيما يخصّ أسعار الانتاج النباتي ، أما عن أسعار الانتاج الحيواني ،خاصة اللحم ،فانها تظهر من الجدول التالي :

2 ـ تطور أسعار اللحوم :

تطـــور أسعـــار اللحـــوم حســب مذابح الوسط ((الجزائر العاصمة))

الوحدة : د . ج . / للكلغ

نوع اللحم / الموسم	1972	1973	1974	1975	1976	1977	1978	1979	1980	1981
الغنـــم	10,99	11,62	14,86	18,98	25,27	27,92	31,90	38,90	48,74	57,09
البقـــر	09,45	09,76	11,48	15,02	20,54	20,05	22,60	25,80	38,50	50,28
الخيـــل	—	—	04,71	04,70	04,70	05,50	05,50	05,50	05,50	05,50

Annuaire Statistique de l'Algérie 1981 P : 205

من الجدول السابق ،نلاحظ أن أسعار اللحم تطور بالزيادة من موسم لآخر ، حيث بلغت هذه الزيادة بالنسبة لسعر لحم الغنم أكثر من 419٪ في سنة 1981 ، مقارنة مع سعر سنة 1972 . أما سعر الكيلوغرام من لحم البقر ، فقد ارتفع بأكثر من 432٪ في نفس الفترة .

وبالرغم من تطور أسعار اللحم ،فاننا نجد الاقبال على تربية الحيوانات ضعيف نتيجة لضعف الموجود من الثروة الحيوانية ، وذلك بسبب ارتفاع أثمان الحيوانات وكذا ارتفاع أسعار مختلف أنواع الاعلاف .

. المبحث الثالث :

الأجور :

1 - مقدمة عن الأجور :

تمثل الاجور في مختلف بلدان العالم معظم المداخيل الموزعة على السكان . ومن هذا فالأجور تعتبر عنصرا أساسيا ذا تأثير واسع على التطورات الاقتصادية . كما أن الأجور هي عبارة عن العلاقة الموجودة بين طالب العمل وعارضه ، كما أن هناك اختلافات كبيرة في الأجور نتيجة للاختلاف في مناهج الانتاج ، وكذا نتيجة للتفاوت في مستويات العمل المتخصص وغير المتخصص . بحيث نجد عدة أشكال من الأجور تختلف من اقتصاد الى آخر ، وذلك في كيفية تحديدها وقيمتها . (1)

(1) للتوسيع في مفهوم الاجور ،وكذا أشكالها " لاجور في النظام الرأسمالي والأجور في النظام الاشتراكي " يمكن مراجعة توزيع المداخيل - النقود والائتمان للاستاذ :فتح اللهولعلو دار الحداثة - بيروت 1981 .

ونتيجة لهذا ، نجد أن مستويات الأجور تختلف داخل الاقتصاد الواحد من قطاع الى آخر .

* من القطاع الخاص الى القطاع العام ، وكذلك من القطاع الصناعي الى القطاع الفلاحي *.

وتزداد مستويات هذه الاختلافات خاصة في الدول النامية ، حيث نجد في مثل هذه الدول كثير من التناقضات ومن أهمها الازدواجية الاقطاعية . وما يتبع هذه الازدواجية من فروق في مختلف القطاعات ، وكذا الامتيازات الاقتصادية والاجتماعية التي يتمتع بها كل قطاع.

حيث نجد أن الدول التي تنتهج سياسة التصنيع تعطي أهمية كبيرة لهذا القطاع ، وتعمل جاهدة على اعطاء كل الامتيازات سواء من الناحية المالية أو البشرية ،لأن القطاع في مثل هذه الحالة يعمل لكسب أكبر عدد ممكن من اليد العاملة وخاصة منها المتأهلة ، ومختلف الاطارات . نتيجة لتوسع هذا القطاع عن طريق زيادة الاستثمارات والاعتمادات المالية التي تقدم للقطاع الصناعي في هذه الحالة. وحتى يتمكن القطاع الصناعي من جلب اليد العاملة سواء المتخصصة أو البسيطة ،يعمل على اغرائها بزيادة الأجور وتقديم كثير من الامتيازات المالية كالاستثمار في رفع الأجور أو زيادة المكافآت والحوافز .

بينما تبقى القطاعات الأخرى تعاني من انخفاض الأجور وخاصة القطاع الفلاحي ، مما يؤدي الى هروب اليد العاملة من هذه القطاعات الأخيرة الى القطاع الصناعي ، حيث توجد مختلف الامتيازات . وتبقى باقي القطاعات تعاني من

العجز في اليد العاملة بمختلف أنواعها •

والجزائر واحدة من الدول النامية التي وقعت في مثل هذه المشاكل ، حيث بعد حصولها على الاستقلال مباشرة أعطت أهمية كبيرة الى القطاع الصناعي ، وخاصة قطاع المحروقات ، بينما بقي القطاع الفلاحي هامشي تقريبا اذا ما قورن بالامتيازات التي يتمتع بها القطاع الصناعي •

ومن بين الامتيازات الاساسية التي تحصل عليها القطاع الصناعي هي المبالغ المالية الموجهة للاستثمار مقارنة بالقطاعات الأخرى • وما يتبع زيادة الاستثمارات •

حيث بلغت الاستثمارات في الفترة 78/67 والبضبط في 31 ديسمبر 1978 ، فان " قروض الاستثمار الممنوحة للقطاع الصناعي مقدارا اجماليا بلغ 247 مليار من الدينارات من مجموع اجمالي بلغ 453 مليار دينار رصدت للتنمية •

وبعبارة أخرى ، فقد خصص للقطاع الصناعي 5ر54٪ من المبلغ الاجمالي للاستثمارات ، واذا لاحظنا الأمور من زاوية الانجازات ، فان القطاع الصناعي يحتل أكثر من 60٪ من مجمل الاستثمارات التي أنجزها الاقتصاد الوطني أثناء نفس الفترة" (1)

أما بالنسبة للاستثمارات المخصصة للقطاع الفلاحي في نفس الفترة 78/67 " فقد بلغت الاعتمادات الاستثمارية الممنوحة لهذا القطاع أثناء هذه الفترة مستوى 9ر15 مليار من الدينارات وهو ما يمثل 5ر3٪ من مجموع الاستثمارات ، ولم تتجاوز نسبة استهلاك هذه الاعتمادات 66٪ حيث قدر باقي الانجاز في آخر 1978 الى 5ر6 مليار دينار جزائري" (2)

---

(1) (2) المصدر : التخطيط والتنمية ، الجزء الأول ، ص 118 ، ص 77 ، حزب جبهة التحرير الوطني

ومما سبق ، نلاحظ أن الحصة الكبرى من الاستثمارات كانت من نصيب القطاع الصناعي الذي حظي باهتمام كبير على حساب باقي القطاعات الأخرى .

" ان الاستثمار المخصص للقطاع الصناعي 60٪ من المقدار المخصص للتنمية ،أنجز على حساب قطاعات أخرى هامة كالري والفلاحة والنشآت القاعدية والقطاعات الاجتماعية" (1) .

ونتيجة لهذا الاهتمام بالقطاع الصناعي وما تبعه من امتيازات مالية ، نجد أن القطاع الفلاحي على الخصوص قد سجل هروبا كبيرا لليد العاملة ، كهجرة العمال والفلاحيين والنزوح الريفي الذي حدث الى المدن ، تمثلت هذه الهجرة في الأصل ، في هجرة الارض والمزارع ، سواء في القطاع الفلاحي الخاص أو المسير ذاتيا . ومن أهم الأسباب التي ساعدت على هذه الهجرة هي :

- ارتفاع مستوى الأجور في القطاع الصناعي وانخفاضها في القطاع الفلاحي .

- ابستفادة عمال القطاع الصناعي من امتيازات كثيرة كالضمان الاجتماعي ، والعطل الأسبوعية والشهرية .

- ظروف العمل تعتبر في الميدان الصناعي أحسن منها في الميدان الفلاحي .

- خطوط الترقية مهما كانت مستويات العمل في الميدان الصناعي أكثر منها في الميدان الفلاحي .

- مختلف المرافق الاجتماعية - المدارس- العيادات ... وغيرها

---

(1) المصدر السابق ، ص 120 .

موجودة بالقرب من المصانع أكثر مما هي بالقرب من المزارع

- محيط العمل عند المصانع أحسن من محيط العمل في المزارع ،حيث امكانية النقل متوفرة - ضمان الأكل وكذا ارتفاع مستوى المعيشة في المدن أحسن مما هو عليه في الريف •

- زيادة على ذلك فالعامل في المدينة بامكانه الحصول على كلّ المنتجات الفلاحية وبأسعار جدّ منخفضة •

كل هذه الأسباب السابقة أدت إلى هجرة اليد العاملة وخاصة منها الشابة ، حيث نجد كثير من المزارع تعاني من عجز في اليد العاملة • وفي هذا المجال أي الهجرة " قد أدى الطابع الجزئي وغير الكامل للتنمية في المحيط الريفي ، وكذلك العلاقات بين الفلاحة وبقية الاقتصاد قد أدى الى التهميش التدريجي للطاقات البشرية والمادية المخصصة للتنفيذ والى تسارع النزوح الريفي وتضخم الأنماط العمرانية للتنمية الاقتصادية ••• •

وزيادة على هذا التفاوت فيما بين القطاعات ،فان تيار الهجرة التلقائية انطلاقا من الأرياف في اتجاه المدن قد ازداد نموّا ويمس على الخصوص الفئة الفتية من المواطنين" (1) ولعلّ أكبر دليل على الهجرة الريفية ، هو انخفاض عدد العاملين المشتغلين في الفلاحة في الفترة 67 - 78 • حيث كانت 50٪ من مناصب الشغل المتوفرة في سنة 1967 ، هي مناصب فلاحية ، بينما أصبحت في سنة 1978 لاتتجاوز 34٪ • واذا كان القطاع الفلاحي ، سجل هذا الانخفاض في مستوى الشغل ،فان قطاعي الصناعة والبناء قد حقّق ارتفاع

---

(1) المصدر التخطيط والتنمية " ، ص 146 •

في توفير مناصب الشغل ، حيث كان في سنة 1967 يساهمان على الترتيب بـ : 7٪ ، 4ر1٪ من مناصب الشغل المتوفرة . فقد وصلت هذه النسب في سنة 1978 الى 13ر1٪ ، 14 ٪ على الترتيب .

والجدول التالي يبين تطور الشغل في مختلف القطاعات في الفترة 67 – 78 .

القطاعات	عدد العاملين							
	1967		1969		1973		1978	
الفلاحة	874	50٪	934	49ر3٪	873	40٪	970	33ر9٪
الصناعة	123	7٪	161	8ر5٪	245	11ر2٪	375	13ر1٪
البناء والاشغال العامة	71	4ر1٪	82	4ر3٪	190	8ر7٪	399	14٪
النقل	53	3٪	64	3ر4٪	85	3ر9٪	120	4ر2٪
التجارة	321	18ر4٪	334	17ر7٪	355	16ر3٪	430	15٪
الادارة	306	17ر5٪	318	16ر8٪	434	19٪	565	19ر8٪
المجموع	1748	100٪	1893	100٪	2182	100٪	2859	100٪

يمكن ارجاع سبب هجرة العمل الفلاحي بصفة خاصة وهجرة الريف بصفة عامة الى انخفاض الأجر في القطاع الفلاحي بصفة عامة وانخفاض هذا الأجر في القطاع الفلاحي المسير ذاتيا بصفة خاصة ، وعليه نلقي نظرة بسيطة على الأجور في هذا القطاع الاخير .

2 ـ أجور عمال القطاع الفلاحي المسير ذاتيا :

يتقاضى عمال القطاع الفلاحي المسير ذاتيا تسبيقات

مصدر الجدول : التخطيط والتنمية ، ص 23 .

من دخلهم مهما كانت نتيجة الاستغلال ،التي يعملون بها .
وذلك حسب ما جاء في القانون الأساسي " مجموعة النصوص المتعلقة بالتسيير الذاتي في الفلاحة " .

" ـ قبض تسبيق أدنى من حصته في الدخل خلال السنة المالية ، وتبعا للكيفيات المحددة بصفة قانونية ،ويعتبر ذلك التسبيق كسبا له مهما كانت نتائج الاستغلال " .

يتقاضى عمال هذا القطاع تسبيق فقط لأننا نعلم حسب ما يوضحه القانون الأساسي لهذا القطاع ، فان نسبة هامة من النتيجة الصافية ((الربح)) التي تحققها الاستغلالية ، توزع على مختلف عمال نفس الاستغلالية ،بنسب معينة على أساس نقط توزع على مختلف العمال (1) كل حسب فيئته ، وأن التسبيقات التي يحصل عليها العامل في القطاع المسير ذاتيا ، هي ملكا له مهما كانت نتيجة الاستغلال ، وعليه ،فان مثل هذه التسبيقات ما هي الا أجور يتحصل عليها العمال كل حسب فيئته ، ونوع العمل الذي يمكن أن يقدمه الى المزرعة . وعليه فان دخل العامل في القطاع المسير ذاتيا يتمثل في :

أ ـ الأجور أو التسبيقات التي يتقاضاها .

ب ـ المكافأت أو العائد الذي يحصل عليه بعد توزيع الأرباح .

ولكن حسب ما رأينا في أحد الفصول السابقة

---

(1) تسلم على مكافآت الانتاج نقط خلال السنة ،أما قيمة النقطة والتسديد الفعلي لمكافآت فتجري في نهاية السنة الفلاحية ،أثر تحديد المدخول ، وتمنح بموجب مقرر من مجلس العمال ،بناء على اقتراح من المدير أو لجنة التسيير عند الاقتضاء .
المصدر : مجموعة النصوص المتعلقة بالتسيير الذاتي في الفلاحة ،ص،42 .

أن نتيجة السنة لمعظم الاستغلاليات ، تمثل خسارة ، ولا يوجد ربح يوزع بين العمال لهذا نجد في أغلب الأحيان وفي معظم المزارع أن دخل العامل هو عبارة عن الأجر الذي يحصل عليه فقط • وما دام الأجر الذي يحصل عليه العامل الفلاحي في القطاع المدروس ما هو الا تسبيقات ، لهذا نجد أن مثل هذه الأجور غير مرتفعة، بل تقدم للعامل على أساس قيامه بسد مختلف الاحتياجات وخاصة الضرورية منها • ولكن هذه الوضعية ـ انخفاض الأجور من جهة ، ونتيجة الاستغلال ((الخسارة)) من جهة أخرى ـ لم تمكن القطاع الفلاحي المسير ذاتيا من استقطاب الأيدي العاملة ، وخاصة الشابة منها • بل أدت بكثير من العمال الى هجرة هذا القطاع ،والبحث عن عمل يعود عليهم بأكبر ربح ممكن ـ وخاصة اليد العاملة الشابة ـ حيث كانت مناصب العمل على مختلف مستوياتها موجودة " ابتداء من سنة 1970 " في مختلف القطاعات الصناعية والخدمية ،حيث تقدم أجورا أحسن من الأجور المقدمة في القطاع الفلاحي بصفة عامة •

مما أدى الى هجرة الفلاحين من الريف الى المدن وما أنجر عن ذلك من مشاكل • كاكتظاض المدن بالسكان مما أدى الى خلق أزمة السكن والنقل والمواصلات••• وغيرها • وترك الأرياف والبوادي خالية في كثير من المواسم ،لا يمكن القيام بالعملية الانتاجية على أحسن وجه ، وخاصة في بعض الأعمال التي تحتاج إلى أيدي عاملة كثيرة •

والجدول التالي يوضح تطور الأجر الفلاحي في الفترة 74/67

••/•••

الوحدة : د ج .

الموسم	الأجر اليومي	نسبة التطور
67 – 68	8ر00	100
68 – 69	8ر00	100
69 – 70	8ر00	100
70 – 71	8ر00	100
71 – 72	8ر10	101ر25
72 – 73	9ر80	122ر5
73 – 74	11ر64	145ر5

ان أجور القطاع الفلاحي كانت جد منخفضة في الفترة 67 / 74 ، كما يمكن ملاحظة أن أجور القطاع الفلاحي في الفترة المدروسة هي ضعيفة التطور ، خاصة في الفترة 67 – 72 ، التي لم تعرف أي تطور ، بل ظلت الأجور طيلة هذه الفترة ثابتة . ولكن بعد سنة 74 بدأت الأجور تتطور تدريجيا ، وذلك كما يظهر من الجدول التالي :

تطور الأجر الأساس اليومي للقطاع الفلاحي في الفترة 75/82 .

الموسم	الأجر الاساسي اليومي	نسبة التطور
74 – 75	12ر25	100
75 – 76	14ر28	116ر57
76 – 77	15ر30	124ر89
77 – 78	21ر27	173ر50
78 – 79	27ر66	225ر79
79 – 80	32ر27	263ر43
80 – 81	40ر67	332ر00
81 – 82	52ر50	428ر57

مصدر الجدول : وزارة الفلاحة والثورة الزراعية .

الخـــاتمـــة :

ان تقييم القطاع الفلاحي المسير ذاتيا بعد الدراسة السابقة له، والنتائج التي استطاع الحصول عليها خاصة في الفترة 1970 ـ 1980 ، قد بينت بوجه خاص وجود عجز في الانتاج ، بحيث أن لهذا القطاع من الامكانيات ما يمكنه من اشباع مختلف الاحتياجات الوطنية . بل يتعدى ذلك في بعض المنتوجات الى التصدير ، ولكن رغم ذلك فالانتاج ضعيف ، وهذا الضعف في تزايد مستمر مما أدى بالبلاد الى زيادة استيراد المواد الغذائية .

كما أن هذا القطاع يعاني من عجز مالي مستمر من سنة الى أخرى ، وذلك بسبب زيادة تكاليف الانتاج من جهة ولعدم حسن التسيير من جهة أخرى .

وللخروج من هذه الوضعية المزمنة ـ ضعف الانتاج والعجز المالي المستمر للقطاع الفلاحي المسير ذاتيا ـ على المسيرين والمسؤولين في هذا القطاع أن يدعموه بما يلي :

1 ـ القوّة العاملة :

نعلم أن القطاع الفلاحي المسير ذاتيا لا يتوفر الا على يد عاملة مسنة في الغالب ليست لها أي كفاءة ، عدا بعض التجارب المكتسبة من المهنة ، وعليه يتعين القيام بصورة مستعجلة بادخال يد عاملة شابة لهذا القطاع ، خاصة منها ذات الكفاءة والاختصاص ، وذلك عن طريق رفع الأجور وزيادة المكافآت . كما يمكن تشجيع مختلف فئات الشباب في العمل الفلاحي بصفة عامة ، وفي القطاع المسير ذاتيا بصفة خاصة ، عن طريق عزل الفوارق الاجتماعية والاقتصادية

بين العمل في الفلاحة والعمل في باقي القطاعات الاخرى، وكذا التقليص من الفوارق في مستويات المعيشة بين المدينة والريف .

2 - تحسين الانتاج النباتي :

في هذا المجال يجب اعطاء الأولوية للمنتوجات الغذائية ذات الاستهلاك الواسع ، والتي تتمثل فيما يلي :

أ - الحبوب :

وخاصة القمح ، حيث أن البلاد لحد الآن لم تستطع التوصل الى الاكتفاء الذاتي ، بل ما زالت تلجأ الى الاستيراد لتغطية احتياجاتها من هذه المادة ؛ وعليه يجب توسيع المساحات الخاصة بزراعة الحبوب ، " خاصة أن هذه الزراعة لا تحتاج كميات كبيرة من الامطار " كما يمكن رفع مردودية الهكتار عن طريق :

1 - انتقاء أنواع البذور الجيدة ، والصالحة للبذر .
2 - استعمال الأسمدة ومختلف المخصبات ، وذلك لتفادي نمط زراعة الحبوب المتبع الى حد الآن ((نظام المناوبة)) .
3 - مكافحة الاعشاب الضارة والأمراض النباتية ،وذلك باستعمال المبيدات الخاصة بذلك ،والحد من الخسائر التي تحدث في الحقول خاصة في موسم الجني ، وعند التخزين .

ب - انتاج الخضر الجافة :

ان انخفاض انتاج الخضر الجافة قد زاد من تبعيتنا للخارج ، حيث أرتفعت الواردات من هذه المنتوجات من 175 000 قنطار في الفترة 67/ 78 الى 882 000 قنطار في

الفترة 82/79 ، بحيث أن 70٪ من احتياجاتنا من الخضر الجافة تمّ تغطيتها من الخارج في سنة 1982 ٠

ج – الزراعات الصناعية :

كثيرا من الزراعات الصناعية تعاني من انخفاض شديد في الانتاج ، مثل الشمندر السكري ، التبغ ، وحتى المزروعات الزيتية ، عباد الشمس ، القرطم ٠٠٠ فانتاجها ضعيف واحتياجاتنا من هذه المنتوجات تغطى من الخارج (1)

والنوع الوحيد الذي يمكن القول بأنه شهد تطورا هو الطماطم الصناعية ، بحيث توسعت المساحة الخاصة بها ، مما أدى الى زيادة الانتاج " 300 هكتار سنة 1965 توسعت الى 14300 هكتار سنة 1984 " ونتيجة لهذه الوضعية السائدة ، في انتاج الخضر الجافة ، والزراعات الصناعية ، وهي التبعية للخارج ، وعدم تغطية الاحتياجات الوطنية ، فانه يجب تشجيع مثل هذه الزراعات ، وذلك باتخاذ الاجراءات التالية :

1 – توسيع المساحات المسقية المخصصة لمثل هذه الزراعات ، وذلك عن طريق بناء السدود الصغيرة ، حفر الآبار ٠٠٠ ،

2 – اقتناء مختلف البذور والتقاوي ذات المردودية العالية ، والنوعية الجيدة ٠

3 – استعمال جيد للأسمدة ، ومبيدات الأعشاب الضارة ، وذلك من أجل زيادة خصوبة الأرض ، وبالتالي زيادة مردوديتها ٠

---

(1) الانتاج الوطني من التبغ في سنة 1984 لا يتجاوز 600 طن بينما تقدر الاحتياجات بـ: 000 20 طن أي ان الانتاج الوطني لا يغطي الا 3 ٪ من الاحتياجات 97 ٪ يتم استرادها ٠

– بلغ انتاج الطماطم المصبرة سنة 1984 حوالي 17 الف طن بينما قدرت الاحتياجات بـ 50 الف طن أي ان الانتاج الوطني لا يغطي الا 34٪ والباقي 66٪ يتم استرادها ٠

– مصدر هذه الارقام : جريدة الشعب الصادرة بتاريخ 25 جوان 1986 ٠

4- تكوين فلاحين خاصة في الزراعات الصناعية ، والزراعات المحمية ، والتي تحتاج الى يد عاملة مؤهلة وبعض الفنيات الفلاحية .

5 - تقديم الارشادات الفلاحية عن طريق مختلف وسائل الاعلام .

6 - توجيه مختلف مزارع القطاع المسير ذاتيا بوجه خاص، والقطاع الخاص بوجه عام ، نحو انتاج منتوجات ذات الاستهلاك الواسع، أي زيادة انتاج تلك المنتوجات التي لها أهميتها الغذائية والصناعية ، والتخفيض من الزراعات التي تتطلب كميات كبيرة من المياه ،وتكاليف انتاج معتبرة ، وليست لها قيمة غذائية هامة " أي ليست ضرورية كالدلاع - البطيخ - ... " .

د - الفواكه :

ان انتاج مختلف الفواكه قليل ،نظرا لاحتيجاتنا المتزايدة على الفواكه ، وعليه يجب تشجيع زراعات أشجار الفواكه المختلفة ، وذلك ليس فقط من أجل سد الاحتياجات الوطنية ، بل يمكن أن يتعدى ذلك الى التصدير ،فالمساحات الخاصة بأشجار الفواكه ذات النواة والبذرات ، يمكن توسيعها بسهولة في المناطق التي تنزل بها كميات متوسطة من الأمطار ،تتراوح بين (450 - 600) ملم ، وكذلك في المساحات المسقية وغير المسقية ،كما يمكن أيضا توسيعها في المناطق الجبلية . خاصة أشجار " اللوز ،البرقوق ، التين ، الزيتون ... "

وحتى حقول الحمضيات والكروم ، يجب توسيعها ، نظرا لانخفاضها وانخفاض الانتاج من جهة ، وزيادة الطلب عليها من جهة أخرى . ان توسيع المساحات المخصصة لزراعة الفواكه المختلفة تتمثل فيما يلي :

1 - زيادة الانتاج ، وذلك لتغطية الطلب الداخلي والحد

من الاستيراد (اللوز) . كما يمكن التوسع في الانتاج حتى الوصول الى التصدير .

2 - زراعة كثير من أشجار الفواكه لا تتطلب تقنيات كبيرة ، وكل ما تتطلبه بعض الاعمال البسيطة كالتقليم ، والحرث حول الجذع فقط ، وبالتالي فان تكاليف انتاجها قليلة جدًا .

3- زراعة أشجار الفواكه المختلفة ،يمكن أن تلعب دورا هاما في محاربة انجراف التربة .

4 - للتمكن من التوسع في زراعة بساتين أشجار الفواكه المختلفة ، يجب تهيئة مختلف المساحات من جهة ،وكذا توفير شجيرات الغرس من جهة أخرى . عن طريق توفير المشاتل الخاصة لمختلف الشجيرات .

5 - تكوين الفلاحين وتدعيمهم بالاطارات المختصة في ميدان غرس الاشجار ،وذلك من أجل تنمية مختلف بساتين الفواكه بالطرق العلمية الحديثة .

ثالثا . تحسين الانتاج الحيواني :

من خلال دراستنا السابقة للانتاج الحيواني ، في القطاع الفلاحي المسير ذاتيا ، يمكن ملاحظة أن هذا النوع من الانتاج ضعيفا جدًا ، سواء بالنسبة لانتاج اللحوم الحمراء أو الحليب ، وضعف الانتاج راجع الى الضعف الموجود في قطعان الاغنام والابقار ، وذلك بالرغم من امكانية تطوير انتاج مختلف الحيوانات ، ونتيجة للطلب المتزايد على مختلف هذه المنتوجات

حيث تقوم الدولة بالاستراد في كل سنة لتغطية هذه الاحتياجات المتزايدة ، خاصة " اللحم الحمراء ـ الحليب ـ الزبدة ..."

ويمكن تطوير الانتاج الحيواني بمراعاة ما يلي :

1ـ التسيير السليم لمختلف الاسطبلات الحيوانية ، وذلك عن طريق تكوين عمال مختصين في النشاط الحيواني ، وكذا توفير البيطريين والفنيين ، وذلك من أجل تقديم المساعدات لعمال الاسطبلات.

2 ـ تحسين نوعية القطعان الموجودة سواء من الابقار أو الاغنام ، وذلك عن طريق تغيير الموجود بسلالات أحسن بواسطة الاخصاب أو التهجين أو حتى الاستراد في مرحلة أولى .

3 ـ توسيع واستصلاح المساحات الخاصة بالرعي من جهة وتوفير مختلف أنواع الاعلاف من جهة أخرى ، وذلك عن طريق التوسع في زراعة مثل هذه الاعلاف .

4 ـ الاهتمام بتربية أنواع المواشي الاخرى ، غير ((البقر والغنم)) وذلك لاهميتها في التغذية ، وانخفاض عددها المحسوس ، ومن بين هذه المواشي الماعز ، الابل ، الخيل .

5ـ التوسع في انتاج تربية الدواجن ، كالدجاج بنوعيه المنتج للبيض والمنتج اللحم ، وكذا تربية مختلف الطيور ، كالديك الرومي ، والبط ، وكذا تشجيع تربية الارانب ، وذلك بهدف تعويض النقص في انتاج اللحوم الحمراء من جهة ، والتصدير من جهة أخرى .

6ـ التوسع في انتاج النحل .

7ـ تكثيف المراكز البيطرية من أجل مكافحة مختلف الامراض الحيوانية عن طريق تقديم العلاجات المسبقة كالتلقيح ضد

بعض الأمراض .

رابعا : توفير عوامل الانتاج :

أ - التجهيزات : (1) ان التجهيزات الموجودة في القطاع الفلاحي المسير ذاتيا أغلبها مستوردة من الخارج ، وفي كثير من الأحيان ، نجدها غير مناسبة لخصوصيات التربة ،وسهولة العطب والتوقف عن العمل ، نتيجة اللامبالاة من طرف العمال .

(2) يجب التوفيق بين عتاد الجر والعتاد المجروره بحيث يسجل هذا النوع الأخير نقصا ملموسا .

(3) توفير قطع الغيار لمختلف المزارع ، وانشاء مراكز للصيانة لزيادة العمر الانتاجي لمختلف الآلات .

(4) التوفيق بين حضيرة الحاصدات الدارسات ،والمساحات المخصصة للحبوب والكلأ ، من أجل تقليص فترة الحصاده وبالتالي الحد من الخسائر التي تقع في الحقول ، نتيجة تأخير الحصاد .

ب - العوامل الاخرى :

تتمثل عوامل الانتاج الأخرى في مختلف أنواع البذوره والشتائل ، والأسمدة ،والمبيدات ، وهي قليلا ما تكون متوفرة في الوقت المناسب ، فالنقص الذي تعاني منه ، وعدم انتظام فترات تسليمها ، والتبذير في استعمالها ، كلها عوامل تودي الى عرقلة الانتاج في المزارع وعليه يجب :

(1) تسليم عوامل الانتاج هذه في الأوقات المحددة، وطبقا لمتطلبات مخططات الزراعة .

(2) رفع القدرات الوطنية لانتاج الأسمدة ، مبيدات الاعشاب الضارة ، وكذا التوسع في غرس الشتائل وتوفير البذور المختارة .

(3) تخفيض أسعار مختلف عوامل الانتاج هذه ، وعدم الافراط في رفع أسعارها ، وذلك من أجل امكانية استعمالها حسب الكميات المطلوبة .

خامسا : تنظيم طرق التسيير :

ان الهدف من تنظيم طرق التسيير يتمثل فيما يلي :

(1) جذب أكبر عدد ممكن من اليد العاملة الشابة بصفة عامة ، والمتأهلة بصفة خاصة .

(2) العمل على تحسين مستوى معيشة عمال القطاع الفلاحي المسير ذاتيا ، وذلك عن طريق تثبيت مثل هؤلاء العمال في أماكن عملهم ، بتوفير المساكن ، وكذا كلّ مستلزمات الحياة بالقرب من أماكن عملهم . من أجل تقليص الفوارق الاجتماعية الموجودة بين الريف والمدينة .

(3) التوسع في الانتاج النباتي والحيواني ، عن طريق تكثيف الزراعة ، وتربية الحيوانات المختلفة ، وبالتالي زيادة عدد أيام العمل في السنة للعامل وتقليل تكاليف الانتاج .

(4) تنويع المنتجات النباتية ، والحيوانية ، لمختلف الاستغلاليات الفلاحية ، التي لها امكانية التنويع ، وذلك بهدف توفير مختلف الاحتياجات ، وتحسين النتائج .

(5) القضاء على مراكز القرارات المتعددة ، التي تشير

الاضطرابات في النشاط الفلاحي للوحدات الانتاجية ، وتمييع المسؤوليات ، وكذا التقليل من البروقراطية ، ومكافحة الظواهر الطفيلية ، والتغيب ، وذلك بتكليف العمال بمهام انتاجية .

(6) تحسين مستوى انتاج مختلف المزارع من أجل تغطية أوسع لاحتياجاتنا الغذائية ،والحدّ من تبعيتنا للخارج .

وفي هذا الاطار ـ تنظيم طرق التسيير ـ اتخذت الاجراءات التالية ، وهي اقامة مزارع للدولة ،ومزارع نموذجية ، ومزارع نصف عائلية ، انطلاقا من القطاع الاشتراكي .

أ ـ مزارع الدولة :

يمكن أن تتخصص مثل هذه المزارع في انتاج الشتائل والبذور ، وكذا مختلف المنتوجات الضرورية كالحبوب ، الخضر الجافة ، الحليب واللحوم ، والزراعات الصناعية ، كما يمكن أن تتخصص مثل هذه المزارع في انتاج بساتين الحمضيات والكروم ،وأشجار الزيتون .

ب ـ المزارع النموذجية :

بحيث تتمثل مهمتها في القيام بتجربة تقنيات الفلاحة وتربية المواشي ، مع توضيح شروط الزراعات في مختلف المزارع طبقا لخصوصيات المناطق الفلاحية ، وعلى مثل هذه المزارع أن تقوم بتوعية مختلف المزارع بما يلي :

(1) الاستعمال العقلاني لمختلف عوامل الانتاج ، وتحديد كمياتها وعدد مرّات استعمالهنا في السنة .

(2) استعمال البذور والشتائل ذات النوعية الجيدة ، والتي توفرها مزارع الدولة .

الانتاج ، والانتاجية الفلاحية ، وفي هذا المجال يتعين :

أ ـ أن يتوسع تمثيل المنتجين الفعليين ((الفلاحين)) في تلك اللجان التي تقوم بدراسة ملفات ((طلبات)) القروض سواء على مستوى البنك أو الفروع الولائية .

ب ـ تشجيع مختلف القروض ، التي تزيد الفلاحين تمسكا بالارض ، كما تعمل على تشجيع الشباب على العمل في الأرض ، وذلك بتقديم قروض السكن ، وشراء المواشي ، وغرس مختلف الاشجار .

ج ـ يجب المحافظة على التوازن المالي للبنك ، وذلك بوفاء المزارع بصفة عامة بمختلف الديون ، أي عليها بتسديد القروض في آجالها .

د ـ التقليل من كثرة الاعمال الخاصة بالقروض ، كتكوين ملف من عدة وثائق تشترك فيها " الولاية ـ الدائرة ـ البلدية ـ مديرية الفلاحة ـ البنك الفلاحي ... " ، والبيروقراطية الناجمة عن تلك الادارات مما يؤدي الى تضييع وقت كبير ، كثيرا ما يؤدي الى فوات آوان تلك القروض .

2 ـ التسويق :

ان مختلف هيئات التسويق ، سواء منها دواوين الدولة ، أو القطاع الخاص ، كل منها أظهرت عدم كفايتها في عملية التسويق ، وذلك من أجل الجري وراء الربح ، خاصة بالنسبة للتجار الجملة (الخواص) ، وكذا الاهمال والنقص في وسائل التخزين المكيفة بالنسبة للدواوين العامة للتسويق ، وعليه يجب اتخاذ الاجراءات التالية في هذا المجال :

أ - يجب أن تسوّق المزارع مباشرة بعض منتوجاتها "الطماطم، الجلبانة، الفاصوليا، الفواكه" لمختلف الوحدات التحويلية التي تقوم بتحويل مثل هذه المنتوجات.

ب - يجب تقريب الانتاج من المستهلك دون المرور بمختلف الطرق البيروقراطية، كقيام المزارع بالتسويق المباشر للمستهلك، وذلك عن طريق انشاء مراكز للبيع في مختلف المزارع أو الأماكن العمومية.

ج - انشاء مراكز تخزين مكيفة على مستوى المزارع.

د - توسيع القاعدة المادية لمختلف هيئات التسويق، وذلك عن طريق تزويدها بوسائل التخزين المكيفة، وكذا وسائل النقل، كما يجب توعية مختلف عمال مؤسسات التسويق والدور المنوط بهم.

3 - الأسعار :

يجب أن تعمل سياسة الأسعار على تشجيع النشاط الانتاجي، وليس عرقلته. وذلك من أجل زيادة الانتاج وتنويعه، وتحبيذ العمل في الارض، وارتباط الفلاح بها، ومهما كانت سياسة التسويق المتبعة، سواء التسويق الحرّ، أو عن طريق مؤسسات الدولة، يجب أن تكون أسعار المنتوجات عند المنتج أسعار معقولة، تغطي تكاليف الانتاج على الاقل.

كما يجب فرض التعامل بواسطة الفاتورة على كلّ تجار الجملة، وذلك من أجل التحكم في الاسعار، ومراقبة هامش الربح الذي يعود لمثل هؤلاء التجار.

ان تخفيض تكاليف الانتاج، أي تعديل أسعار، أهمّ عوامل الانتاج والمكننة الفلاحية، الاسمدة، الشتائل، البذور،

وشحوم المكائن ... " لها دور كبيرا في تحديد أسعار المنتوجات الفلاحية .

سابعا : التكوين والبحث الفلاحي :

1 – التكوين :

في مجال التكوين ، يجب اتخاذ الاجراءات التالية :

أ – تشجيع التكوين في المجال الفلاحي ، والري ، وذلك باعطاء أولوية لمثل هذا التكوين ، باعطاء مختلف الامتيازات للطلبة المتكونين في الشعبة الفلاحية .

ب – تنويع الاختصاصات الفلاحية في مختلف المعاهد الفلاحية .

جـ – الاستفادة الفعلية من مختلف الاطارات الفلاحية خاصة المهندسين الفلاحيين ، والفنيين المختصين ، وذلك بالعمل الميداني ، وليس باعطاء الاوامر من وراء المكاتب فقط .

د – ادخال التكوين الفلاحي في التعليم المتوسط والثانوي ، وذلك بهدف توعية الطلبة وتعريفهم ، بالاهمية الاقتصادية والاجتماعية للفلاحة ، وبالتالي جذب عدد أكبر منهم الى التخصص في العلوم الفلاحية .

2 – البحث الفلاحي :

ان وجود عدة هيئات فلاحية مختصة في البحث الفلاحي كالمعهد الوطني للبحث الزراعي ، ومعاهد تنمية الانتاج النباتي والحيواني ، والمزارع النموذجية ، كل هذه الهيئات يجب أن تنشط البحث الفلاحي ، بشرط أن :

– يكون هناك ترابط بين مختلف هذه الهيئات ، وذلك

من أجل تبادل الخبرات والتجارب في الميدان الفلاحي .

- توحيد اتجاه هذه الهيئات ، وهو البحث الفلاحي من أجل عدم التشتت والابتعاد عن الهدف الأصلي ،وهو التنمية الفلاحية .

- وضع خريطة فلاحية ، توضح مختلف المناطق . وكذا نوع المزروعات المختلفة التي يمكن أن تزرع في كل منطقة .

- توضيح احتياجات مختلف الزراعات من الماء والأسمدة ومبيدات الأعشاب الضارة ، وحماية مختلف بساتين الأشجار ، خاصة (النخيل) من مرض البيوض .

- تحسين الطاقات التناسلية ،لمختلف المواشي خاصة الأغنام والأبقار ، وكذا تحسين الصحة الحيوانية .

- تقديم الارشادات الفلاحية لمختلف الفلاحين ،سواء عن طريق الحملات التطوعية أو بواسطة وسائل الاعلام المختلفة خاصة المرئية منها

الفهرس

العنوان	رقم الصفحة

الباب الثاني

الفصل السادس : المشاكل المالية التي يعيشها القطاع الفلاحي

قائمة المراجع : باللغة العربية .

- الكتب :

1 - أحمد محمد أبو الغار : التمويل التعاوني ، مكتبة الشباب ،القاهرة ، 1973 .

2 - الحافظ ستهم : التحولات في الريف الجزائري منذ الاستقلال ،ديوان المطبوعات الجامعية ، 1981 .

3 - حسن بهلول : القطاع التقليدي والتناقضات الهيكلية في الزراعة بالجزائر الشركة الوطنية للنشر والتوزيع ،الجزائر ، 1976 .

4 - حازم البلاوي : التنمية الزراعية مع اشارة خاصة الى البلاد العربية ،معهد الدراسات والبحوث العربية ،القاهرة ، 1967 .

5 - حلمي عبد القادر : جغرافية المغرب العربي .

6 - عبد اللطيف بن أشنو : تكوين التخلف في الجزائر .

7 - عثمان أحمد الخولي ومحمود محمد شريف : الزراعة العربية ،دار المطبوعات الجديد القاهرة ، 1972 .

8 - فتح الله ولعلو : الاقتصاد السياسي ،توزيع المداخيل والنقود ،دار الحداثة بيروت ، 1981 .

9 - نظال كمال رشيد : الأسس النظرية في التنمية الزراعية العراقية ،مطبعة الحوادث بغداد ، 1974 .

10 - قرارد شاليان : الاجزائر الاشتراكية .

- الوثائق :

1 - مجموعة النصوص المتعلقة بالتسيير الذاتي في الفلاحة ، وزارة الفلاحة والاصلاح الزراعي ،طبعة جديدة ، 1977 .

2 - مجموعة النصوص المتعلقة بالثورة الزراعية ،وزارة الفلاحة والاصلاح الزراعي الجزائر ، 1974 .

3 ـ التخطيط والتنمية ،الجزء الأول ، تقييم مخططات التنمية
حزب جبهة التحرير الوطني ،19 سبتمبر 1983 •

4 ـ التخطيط والتنمية : الجزء الثاني ،توجيهات التنمية الاقتصادية والاجتماعية على المديين المتوسط والطويل •
حزب جبهة التحرير الوطني ،19 سبتمبر 1983 •

5 ـ الندوة الوطنية الثانية للقطاع الاشتراكي الزراعي ،وزارة الفلاحة والاصلاح الزراعي
الجزائر ،1973 •

ـ الدوريات :

• احصائيات:

1 ـ الجزائر بالارقام :وزارة التخطيط والتهيئة العمرانية ، 1980 •

2 ـ الجزائر بالارقام : وزارة التخطيط والتهيئة العمرانية ، 1984•

ـ الجرائد :

1 ـ الجريدة الرسمية الصادرة بتاريخ 13 مارس 1982 •

2 ـ جريدة الشعب ،الصادرة بتاريخ 14 جوان 1986 •

3 ـ جريدة الشعب الصادرة بتاريخ 15 سبتمبر 1986 •

4 ـ جريدة الشعب الصادرة بتاريخ 2 مارس 1986 •

وثائق باللغة الفرنسية :

- **STATISTIQUES** :

1- Statistique Agricole Serie, A, B / M.A.R.A 1974 - 1980

2- Annuaire Statistique de l'Algérie
Ministère de la Planification années : 1977 - 78
Ministère de la Planification année : 1981

- **DOCUMENTS** :

3- Rapport sur les resultats de la campagne Agricole 1980-1981
du secteur socialiste B.A.D.R 1983

4- Bilan décimal secteur agricole M.A.R.A (65 - 75)

5- Dossier SECTEUR AGRICOLE N° 1 Banque de l'Agriculture et du Developpement Rural.